رؤى مُغايرة

يصدرها مركز القاهرة لدراسات خقوق الإنسان - العدد الرابع - ١٩٩٧

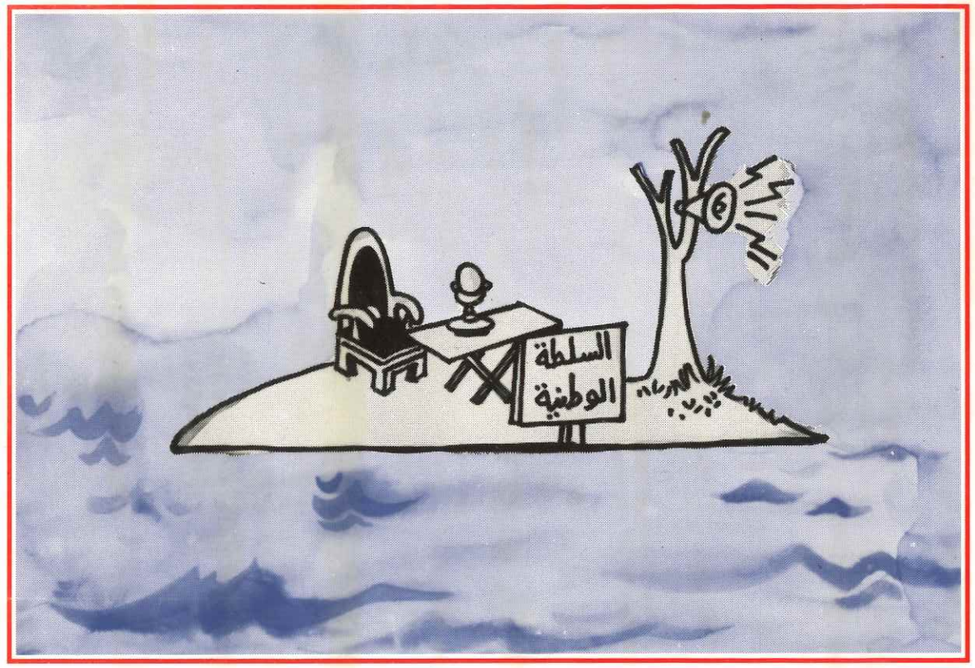

الحكم الذاتى الفلسطينى
تحالف المشاكل بين الداخل والخارج

أزمة الحركة الوطنية
إعاقة التنمية الفلسطينية
من الترتيبات الانتقالية إلى الدائمة

مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان

* هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى.. ويلتزم المركز فى ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما فى ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

* يتبنى المركز لهذا الغرض برامجاً علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين فى مجال حقوق الإنسان.

* لاينخرط المركز فى أية أنشطة سياسية ولاينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته ، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

٩ شارع رستم - جاردن سيتى- القاهرة
الرقم البريدى ١١٤٦١ ص. ب ١١٧ مجلس الشعب
تليفون ٣٥٤٣٧١٥- فاكس ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثمانى (تونس)
أسمى خضر (الأردن)
السيد ياسين (مصر)
آمال عبدالهادى (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبدالله النعيم (السودان)
عبدالمنعم سعيد (مصر)
عزيز أبو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فاتح عزام (فلسطين)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميدانى (سوريا)
هيثم مناع (سوريا)

مستشار البحوث
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهى الدين حسن

هذا العدد

تقديم
محمد السيد سعيد ـــــــ ص ٢

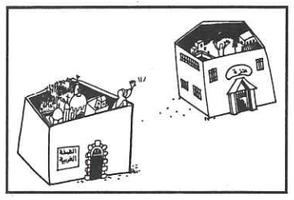

السلطة الفلسطينية والحكم الإسرائيلى من الترتيبات الإنتقالية إلى الدائمة
معين ربانى ـــــــ ص ٦

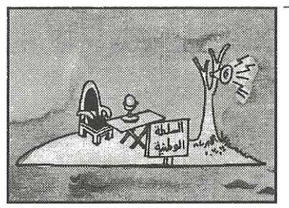

فلسطين على الحافة
أزمة الحركة الفلسطينية
دان كونيل ـــــــ ص ١٤

إعاقة التنمية الفلسطينية
جنيفر المستد ـــــــ ص ٢٠

عمال غزة والسلطة الفلسطينية
أميرة حارس ـــــــ ص ٢٦

السجناء السياسيون الفلسطينيون
يفات سوسكيند ـــــــ ص ٣٣

حوار مع عزمى بشاره
عن الفلسطينيين فى الكنيست الإسرائيلى ـــــــ ص ٣٥

بحثا عن استراتيجيات حركة النساء الفلسطينيات فى العهد الجديد
ريتا جياكمان وبنى جونسون ـــــــ ص ٣٨

الصراع الفلسطينى الإسرائيلى فيما بعد أوسلو
جويل بنين ـــــــ ص ٤١

رؤى مغايرة
مختارات مترجمة من مجلة "MERIP" التى تصدر عن مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات :
Middle East Research and Information Project.

المدير التنفيذي "MERIP"
چودى بارسلو
رئيس التحرير المؤسس
چوستورك
المسئول عن المطبوعة العربية
د. محمد السيد سعيد
تصدر عن :
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
قام بترجمة العدد
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
قام بمراجعة الترجمة
سهيل شدود
أعد رسومات العدد
أحمد عز العرب
تنفيذ
آفاق للترجمة والنشر

نشرت مقالات هذا العدد في :
MERIP
May - Aug 1995
Oct - Dec 1996

رقم الإيداع ٥٥٧٢ / ١٩٩٨

تقديم

تصور هذه الطائفة المختارة من المقالات المنشورة بمجلة ميريب لحظة بالغة التعقيد فى الواقع الفلسطينى. وهى لحظة اقترنت فيها أزمة السلطة الانتقالية الفلسطينية التى تأسست بعد أوسلو بتوقف عملية التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل. لقد أصيبت أوسلو بالشلل قبل أن تقطع منتصف الطريق .

ولكن حالة الشلل هذه لا تعنى مجرد توقف حركة التسوية، أو لا تعنى مجرد انقطاع لهذه الحركة، إذ أن حالة الشلل هذه جاءت نتيجة لعملية لفظ للتسوية القائمة على أوسلو من جانب الرأى العام الإسرائيلى كما عبر عن نفسه فى انتخاب رئيس الوزراء اليميني المتشدد بينيامين نيتناهو وفي نفس الوقت، ورغم تمتع اتفاقية أوسلو بتأييد غالبية واضحة من الرأى العام الفلسطينى، فأنه لم يشكل طريقا سلسا أو كريما للتحرر الوطنى الفلسطينى، وهو ما جعله ملفوظا أيضا من جانب قطاع مهم من الحركة الوطنية الفلسطينية بشقيها الإسلامي والمدني.

أى أن حالة الشلل التى أصابت حركة التسوية السياسية التى بدأت مع أوسلو تعكس تقلصات عنيفة فى المجتمعين الإسرائيلى والفلسطينى، وهى بالتالي حالة صراعية شديدة تلف بتناقضاتها وتوتراتها جميع جوانب العلاقة بين الجهاز الإستعماري الإسرائيلى والمجتمع الذى يناضل ضد هذا الجهاز. فهى شرط يضاعف من حدة القمع الإستعمارى/ الإستيطانى، وهى كذلك شرط يضاعف من حدة التوتر فى الممارسة النضالية.

وليس في هذا كله، وبحد ذاته، جديد بالنسبة للعلاقات الكيفية الجوهرية فى ظل سلطة الإحتلال الاسرائيلى.

فاستعمار الضفة والقطاع قد ارتبط منذ البداية لا بالسرقة والاستيطان فحسب. بل وبالاستغلال والإعاقة المقصودة للتنمية الفلسطينية أيضا. وهذا هو ما تشرحه جنيفر المستد. وبالنسبة للحالة السياسية، فإن السجن لم يكن مؤسسة استعمارية قمعية فحسب. بل أنه شكل أيضا مدرسة نضالية ووعاء تعليمى على درجة عالية من النضج والتعقيد. رغم كل الشروط المذهلة فى قسوتها والتى تعكس تفنن مؤسسة الاحتلال الإسرائيلية فى التعذيب وافتتان العسكرية الإسرائيلية بالقسوة والتوحش. وهذا هو ما يشرحه التقرير المنشور هنا بعنوان السجناء السياسيين الفلسطينيين. ومن الناحية الاجتماعية، فإن الفقر الذى ترتب على إهمال تنمية الضفة والقطاع والظروف الخاصة للقطاع الذي يتعين عليه إعالة نحو مليون شخص دون توفر الحد الأدنى من الموارد الضرورية لتشغيل وتسكين وخدمة الاحتياجات الإسكانية لهذا العدد الكبير.

هذا الفقر يشكل خلفية لأوضاع الطبقة العاملة في فلسطين، والصعوبات التى تحيط بالتطور النقابي على ضوء فائض العمل والبطالة المتفشية.

وكذلك، فإن الظروف التي جعلت المرأة الفلسطينية أنشط الكوادر في العملية النضالية الممتدة ضد الإحتلال ليست متماثلة تماما مع تلك التي تفجر مطالب المرأة فى علاقتها بسلطاتها الوطنية هى، أو فى علاقتها بالبنية الموروثة للمجتمع الذكوري الفلسطينى، وثمة فجوات ومجالات للتوتر. هذه العلاقات كلها، أى العلاقة فى المجال السياسي البحت والتي يقف فيها السجن باعتباره التجسيد الحى والرمز الذى لا يكاد يخبئ دوره الدم المراق، والعلاقة في المجال الاقتصادي. حيث السرقة والفقر كأهم نتائج الاحتلال العنصرى الإستيطاني، والعلاقة في مجال النوع. حيث نضال المرأة الفلسطينية، هذه العلاقات لم تبق على حالها منذ بدأت عملية بناء "سلطة وطنية" فلسطينية كتجسيد لأوسلو.

فبناء السلطة لم يترك شئ على حاله، وقد صار هو المتغير الذى قلب كل المعادلات التقليدية فى علاقة الشعب بدولة الاحتلال وبالمجتمع الاستيطاني الإسرائيلي.

ويمكن القول بأن هذا المتغير، أى بناء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، قد سارع من استفحال أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية فى الضفة والقطاع، كما في المنافي بالطبع. وهذا هو الجانب الذي تتناوله دراسة دان كونيل بمزيد من التفصيل، وفي قلب هذه الدراسة تثار مشكلة الفجوة بين آمال وتطلعات الشعب الفلسطينى حول السلطة التى يريدها، وواقع وممارسات هذه السلطة، كما تأسست فى الواقع.

إن أبرز جوانب الأزمة التى تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية فى ظل أوسلو هى الحدود الصارمة التى فرضها مجرد وجود سلطة وطنية على تدفق النضال الفلسطينى ضد نظام الاحتلال. وتكشف دراسة معين رباني عن هذه الحدود. وإن كانت هذه الدراسة تشى بشىء فهو أن السلطة الفلسطينية قد صارت تدرك استحالة منع الشعب الفلسطينى، وحتى جنود هذه السلطة ذاتها من الاشتباك المباشر مع سلطة الاحتلال وقواتها ومستوطنيها، وذلك دون أن يطالها هى عقاب معنوى واضح يتمثل فى الشكوك حول طبيعة وظيفتها الأمنية. وذلك لأن جوهر القضية هى أن إسرائيل برغم أو بفضل توقيعها على اتفاق أوسلو لا تنوي التسليم بأن نظام الإحتلال قد انتهى، وأن عليها أن تحمل عصاها وترحل، وأن تسلم للشعب الفلسطينى بحقوقه السياسية الأساسية.

إن الشعب الفلسطينى يقرأ هذا الدرس بكل وضوح. وإسرائيل ذاتها لم تستنكف عن التأكيد على هذه القراءة للوقائع ولأزمة اتفاق أوسلو. وفى ظل مؤامرات أكثر الحكومات يمينية وتطرفا في تاريخ إسرائيل، على الأقل منذ نهاية حرب ١٩٤٨، لا يعنى رفض إسرائيل التسليم بنهاية نظام الاحتلال سوى الدعوة لصدام مباشر: صدام لا يخضع لشروط محدده أو لضوابط بين الاحتلال والشعب الثائر على هذا الاحتلال.

أين موقع السلطة الوطنية الفلسطينية، بالضبط من هذا التناقض، ومن هذه الحالة الصراعية؟

لا يستطيع أحد أن يقلل من دقة وحرج موقف السلطة الوطنية الفلسطينية في ظروف الانقلاب الذى جاء به بيريز أولا ثم نيتناهو بعد ذلك على نص وروح اتفاق أوسلو. فإذا سمحت هذه السلطة بانهيار أوسلو لا يكون ثمة أى إتفاق أو آلية لصنع "السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين. ويعنى ذلك بالطبع أن الأساس "القانوني" لوجود هذه السلطة ذاتها قد يصبح

مشكوكاً فيه. لكن هذه ليست أخطر النتائج. إذ بوسع الشعب الفلسطيني أن يمنح سلطته كل جوانب الشرعية وكل ماء الحياة الضرورى لتأسيس وجود قانوني أقوى. إن أخطر نتائج السماح بانهيار أوسلو هى أن الصراع في غياب أى اتفاق أو ضوابط يصبح مطلقا، ويعود القهقري إلى وضع "صراع الوجود" أو صراع الحياة والموت لأى من المشروعين الصهيوني والوطني الفلسطيني. بينما كانت الجهود فى المنطقة وعلى المستوى العالمى تستهدف تحويل المسار إلى صراع ذى حصيلة إيجابية: أى الوصول الى نقطة توازن ترضى المشروع الصهيوني وترضى الحد الأدنى من الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى. وسقوط أوسلو بدون وجود إطار بديل يقوم على الفكرة ذاتها يعنى فشل محاولة الوصول إلى أى نقطة توازن، وحتمية العودة إلى الصراع المفتوح ونسف كل آمال السلام في المنطقة.

وبطبيعة الحال، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية لا ترغب فى التسليم بهذه الحقيقة. بل هى ترى الأمر على خلاف هذا الاستنتاج. إذا أن الكتلة اليمينية الإسرائيلية هى التى تدفع الموقف إلى الإعلان عن وفاة أوسلو. وبذلك صارت أوسلو موقعا متقدما يجدر بالشعب الفلسطيني الدفاع عنه، رغم كل عيوبه. هذا هو الموقف أو التفسير الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ورغم أن هذا التفسير يقدم شرطاً مريحاً للورطة التى تجد هذه السلطة ذاتها فى كماشتها، فإنه لا يكاد يخفى الضعف البالغ الذى تبدو به هذه السلطة. ولكن السؤال هو هل تبدو السلطة ضعيفة في وجه اسرائيل بسبب أوسلو: أي بسبب رغبتها فى التمسك بورقة تعصف بها اسرائيل أم بسبب أداء هذه السلطة فى الداخل؟

بوسعنا بالطبع أن نختلف حول تشخيص طبيعة اتفاق أوسلو. وقد افرد جويل بنين تعليقه المنشور فى هذا العدد لاستعراض المواقف النظرية والفكرية المختلفة من أوسلو، والأطروحات المختلفة لآفاق النضال فيما بعد أوسلو. ولكن ثمة شيء يبدو واضحا للغاية ولا يحتاج لمزيد من البيان .إن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية كان فى الواقع اقل بكثير جدا مما يستحقه الشعب الفليسطينى. بل إن جوانبا أساسية من هذا الأداءتتناقض تناقضا مباشرا ومبتذلاً مع أعمق الآمال وأعظم الإنجازات التى حققها النضال العفوى وشبه المنظم للشعب فى الاراضى المحتلة: أعنى قدرته على اتخاذ قراراته بنفسه: أى تحرير الشعب لنفسه ديمقراطياً فى سياق نضاله الوطنى. إذ أسست منظمة التحرير أو قيادتها المتنفذة نظاما تسلطياً عنيفا فى الأرض المحتلة؛ وهو نظام تحرسه بيروقراطية عسكرية محدودة الكفاءه ومنقسمة على نفسها وباحثة عن الامتيازات وقائمة على الاستثناءات. قد استعجلت القياة المتنفذة في تأسيس نظام تسلطى يحقق لها امتيازات طبقية وسياسية غير مبررة. وذلك لأنها تخلت عن وظيفة قيادة الشعب في تلك المرحلة الدقيقة وغير المؤكدة من النضال الوطنى الممتد. ولذلك كان من الطبيعى أن تصاب بالتخلخل مع سحب اعتراف إسرائيل بأوسلو من الناحية الفعلية، لأن هذه السلطة قد استعجلت قطف ثمار أوسلو، قبل أن تكون ثمة أى ثمار.

وإذا كانت هذه هى "ورطة" السلطة، فإن "ورطة" المجتمع السياسي الفلسطينى لا تقل فداحة أو شده. فالتفويض السياسي الممنوح من جانب الشعب الفلسطينى للقيادة المتنفذة فى منظمة التحرير لم يكن دستورا، أو اتفاقا سياسيا، بل كان إعلان تمثيل وثقة مطلقة. وفى الوقع العملى، لم يكن ثمة تناقض طالما كان الصراع مع إسرائيل مفتوحا وغير مقيد بالبحث فى دقائق وتفاصيل اتفاق، وطالما كانت القيادة المتنفذة مجرد زعامة معنوية وليست سلطة مادية. أما مع تحول هذه القيادة

إلى سلطة مادية: أى هياكل إدارية وتصرفات وسلوكيات وقرارات وهكذا، فقد أصبح هذا التفويض القديم أقرب إلى الإنتحار السياسى منه إلى تفويض أو عقد حقيقى.

وربما يصعب استردادحرية المجتمع بعد ما تخلى عنها بالفعل، أو بعد ماسلم رأسه بالفعل لسلطة بيروقراطية مطلقة. إن تأزم الوضع السياسى الداخلى فى الأرض المحتلة لا يمكن تفسيره أو فهمه كمجرد مظهر لتأزم صيغة التسوية السياسية. ولكن الواقع يقول لنا أنهما متلازمان أو على الأقل متزامنان. ويعنى ذلك أن الضرورة الموضوعية تؤكد لنا الحاجة إلى تجديد جوهرى لصيغة البحث عن السلام، وكذلك الحاجة إلى تجديد جوهرى للتكوين السياسى والدستورى الداخلى للشعب الفلسطينى. فإذا كان الشعب يناضل لإيجاد صيغة بديلة للسلام والتحرر الوطنى من خلال هيكلية داخلية محددة، فإن على الشعب أن يجد هذه الهيكلية القادرة على قيادته فى نضاله التحررى ضد الإحتلال الإسرائيلى. ثمة حاجة عميقة إذن لقفزة عظمى إلى الأمام فى مجال السياسة الفلسطينية، هذه القفزة العظمى يجب أن تقودها الكتلة النضالية المدنية والتى تمثل وعاءاً لإعادة صهر كوادر النضال الفلسطينى من الداخل والخارج. إن هذه الكتلة أو هذا الوعاء ينشأ فى سياق حسم إستراتيجية النضال الفلسطينى وموقفه من أوسلو، وهو نضال مدنى، وليس عسكرياً إلا على نحو استثنائي.

ومعنى ذلك أن الكتلة النضالية المدنية مسؤولة عن إعادة السيطرة وضبط والتحكم التام فى الأجهزة البيروقراطية العسكرية التى قننت وجوها كقلب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى. ولا يجب أن تتسامح الحركة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو مع نظام الامتيازات البيروقراطى الذي يزعم لنفسه حقا وجدارة ميكانيكة في الحكم التعسفي. فالحكم في ظل الواقع النضالي الفلسطيني يستحيل أن يتكرس كإمتياز لأنه مجرد وظيفة يجدر بالناس الوفاء بها للحصول على جدارة معنوية وموقع فى مقدمة طلائع الكفاح الوطنى.

يبدو ذلك هو المخرج الوحيد من الورطة المزدوجة التى تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية. فأولا يجب أن تتحقق قطيعة فكرية مع ادعاء السلطة البيروقراطية بأن إنهيار أوسلو هو كارثة. لا، انهيار أوسلو ليس كذلك، بل إنه يجدر بالحركة الوطنية الفلسطينية أن تناضل لتجاوز أوسلو، من حيث أنها لا تعنى سوى لحظة محدودة من توازن متحرك على نحو متصل ولم تكن لحظة أوسلو سوى واحدة من اللحظات الصعبة وليس بالضرورة من اللحظات المضيئة بالتاريخ النضالي الفلسطيني. والبديل لأوسلو ليس بالضرورة صراعاً مطلقاً ووجودياً أو صراع إفناء بل إن هذا البديل هو لحظة أخرى أو حالة متميزة أخرى للتوازن بين المستعمر والشعب الذى يناضل ضد الإستعمار. ولكي يتحقق هذا التوازن، فإن الإختيار الحر للقيادات وتفويضها تفويضا مقيداً يعد أداة ضرورية، ويجب أن يتم ذلك فى إطار دستورى وسياسى جديد يستعيد للشعب حريته الكاملة وللمجتمع المدني قدرته على الممارسة النضالية.

د. محمد السيد سعيد
مستشار البحوث
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

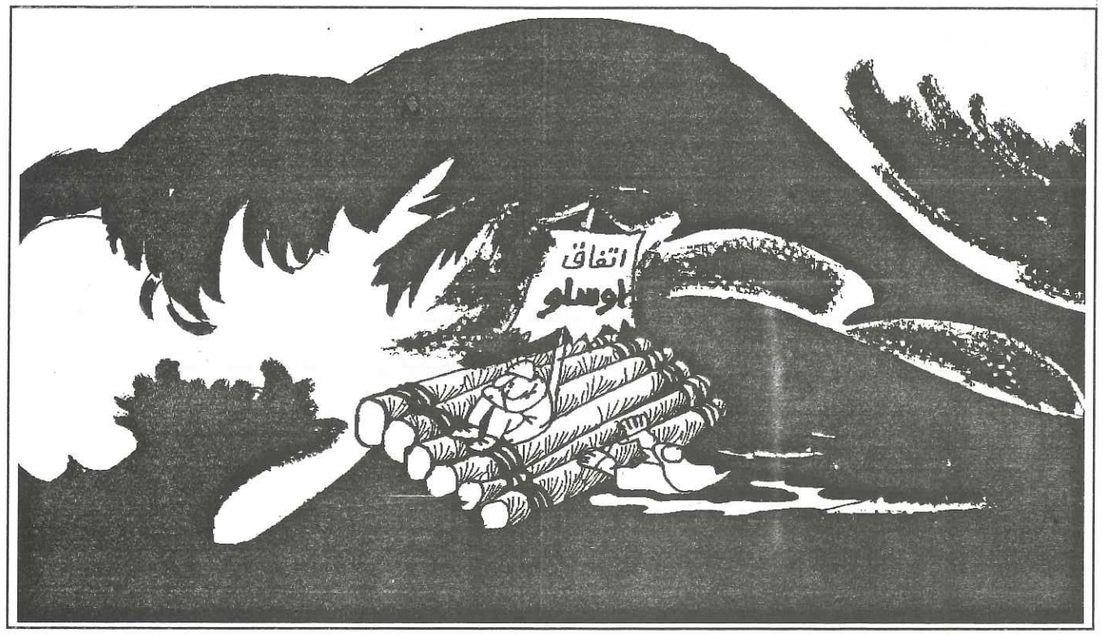

السلطة الفلسطينية والحكم الاسرائيلى
من الترتيبات الإنتقالية إلي الدائمة*

معين ربانى**

على نقيض تفكير الفلسطينيين في المنفى – الذين رفضوا منذ البداية «إعلان المبادئ» لأنه أبعدهم إلى أقصى هوامش المعادلة الإسرائيلية الفلسطينية، فإن إعادة تقييم هذا الإتفاق داخل الأراضى المحتلة كان يسير ببطء ومن خلال عملية أكثر تعقيدا. وبصفة تدريجية فإن النداءات بالتطبيق الأمين والتنفيذ السليم لإعلان المبادئ قد أخلت مكانها للمطالبة بإعادة نظر أساسية فى هذا الإعلان.

فإبتداءاً من ٢٣– ٢٦ سبتمبر*** تصادمت قوات الأمن الفلسطينية والمتظاهرون المدنيون مع الجنود الإسرائيليين المسلحين بالرشاشات والطائرات المروحية مما أسفر عن مصرع ٨٠ فلسطينيا، ١٥ إسرائيليا وإصابة ١٢٠٠ فلسطيني، ٥٠ إسرائيلى بجراح. لقد بدأت هذه المعارك العنيفة فى القدس الشرقية فى اليوم السابق، ثم إنتشرت بسرعة فى رام الله وبيت لحم وقطاع غزة، وأخيراً فى باقى الضفة الغربية، وقد أسفرت عن أسوأ سفك للدماء شهدته الأراضى المحتلة منذ حرب يونيو ١٩٦٧ (١).

إن هذه الأحداث لا تمثل إنتفاضة منظمة، ولا هي ثورة

* نشر في عدد MERIP. Oct - Dec. 1996. No 201. Vol. 26

** يعمل في مجال التنمية المؤسساتية الفلسطينية

*** عام ١٩٩٦ المحرر

تلقائية بأى حال. والأرجح أن نداءات السلطة الفلسطينية بالقيام بالإحتجاجات قد فتحت الباب أمام طلاب جامعة بيرزيت (وبمساندة حركة الشبيبة التابعة لفتح) للمبادرة بالاشتباك مع الجيش الإسرائيلى وذلك بالرغم من محاولات قوات السلطة الفلسطينية الموجودة بالمكان منعهم من ذلك. ولكن عندما بدأ الجنود الإسرائيليون في نقطه تفتيش البيرة بإطلاق النار العشوائى على الطلبة رداً على قذفهم بالحجارة، فإن كثيراً من رجال بوليس السلطة الفلسطينية إضطروا بدافع الإحساس بالعار للرد على النيران حماية للطلبة، أو لمن اشتركوا فعلاً فى المعركة الدائرة. وقد كاد الحاج إسماعيل أبو جير قائد البوليس الفلسطينى في الضفة الغربية أن يشعل حربا أهلية عند وصوله إذ هدد بالعقاب لأولئك الذين إستمروا فى إطلاق النار. وقد طُرد خارج الموقع بشكل مهين، كما تم تجاهل الأوامر الأخرى بالكف عن الإشتباك. وقد أعقب ذلك مشاركة جهاز الأمن الوقائى الذى يتكون كله تقريباً من مناضلى فتح المتشددين داخل الأراضى المحتلة في تبادل إطلاق النار مع الإسرائيليين كقوة منظمة ويبدو أن مشاركة الجهاز قد فرض فرضاً على عرفات ولم تكن بأوامر منه(٢).

إن رفض نتنياهو الصريح – قبل وقوع هذه الأحداث – لأى حل وسط بشأن القدس قد زاد من قوة إعتقاد عرفات بأنه لابد من وقوع أزمة لكى يوقع نتنياهو في ورطة، ولكى يجذب إهتمام الأمريكيين ويقوى مركزه وسط الفلسطينيين، وفى ٢٩ أغسطس عندما حصل عرفات على إلتزام علنى من الرئيس الإسرائيلى عيزرا وايزمان بأنه سوف يقابله إذا ما امتنع نتنياهو عن ذلك، نادى عرفات باضراب تجارى عام وفي خلال أيام من الإضراب تمت المقابلة التى طال إنتظارها، ولكن لم يحدث شىء آخر. وتلا ذلك هدم مركز «برج لقلق» للأطفال المعوقين داخل مدينة القدس القديمة، والإعلان الصارخ عن خطط لإنشاء مستوطنات إضافية وأخيراً عن مد النفق المحفور بمحازاة مجمع الحرم الشريف حتى قلب القدس الشرقية.

وبرغم أن قيادة السلطة الفلسطينية قد شجعت الإحتجاج الفلسطينى، فإنها اضطربت من حدة الأحداث ومن عدم قدرتها على التحكم في الشعب أو حتى في قواتها هى، وبرغم ذلك فإن عرفات بالفطنة المميزة له تمكن بسرعة من تحويل الأزمة لصالحه. وبامتناعه عن الإستجابة لمناشدات نتنياهو اليائسة لمقابلته أرغم عرفات الزعيم الإسرائيلى قليل الخبرة أن يوضح علناً أن إسرائيل لازالت ملتزمة بشراكتها للفلسطينيين وأنها تعتبر عرفات هو اللاعب الفلسطينى الرئيسى فى هذه العلاقة. وقد سارع عرفات بعد ذلك لقمع الاحتجاجات والسيطرة على قواته وذلك بإعطاء الأمل بامكانية حدوث تقدم فى قمة واشنطن. وبرغم كآبة فشل القمة فإن مكانته فى الوقت الحالى على الأقل إيضاً مكانة قوات الأمن التابعة له تتصاعد.

وبينما كشفت ثورة سبتمبر عن التمزقات داخل السلطة الفلسطينية، فإنها فيما يبدو قد دعمت العلاقات بين السلطة والحكومة الإسرائيلية الجديدة، فقد أظهرت القيادتان بوضوح أن الأولوية الإستراتيجية لها هى الاستمرار فى تطبيق إتفاقية أوسلو. ولكن فى غياب أى تقدم ذى مغزى فإن الشارع الفلسطينى (ربما نتيجة زيادة قوته بالمشاركة الفعلية من جانب العناصر المسلحة للسلطة الفلسطينية) سوف ينتهى به الأمر إلى الإنفجار مرة أخرى. وإذا تعززت ترتيبات الأمن الجديدة، فإنه يبدو أن وقوع مواجهة مباشرة بين السلطة الفلسطينية والفلسطينيين سيكون حتمياً وإذا ما حاولت إسرائيل إعادة إحتلال المناطق الفلسطينية التى جلت عنها فإن الفلسطينيين سوف يسارعون بإعادة تأكيد أن إسرائيل قد إحتاجت إلى ٦ أيام لهزيمة العالم العربى، بينما احتاجت إلى ٦ سنوات لغزو قطاع غزة.

أوسلو فى أزمة

بالرغم من إعادة الإنتشار العسكرى الإسرائيلى فى أجزاء كبيرة من قطاع غزة وأغلب مدن الضفة الغربية، وتولى السلطة الفلسطينية زمام الأمور فى هذه المناطق فإن السيطرة الإسرائيلية تمارس حاليا على الفلسطينيين بقوة أكبر من أى وقت مضى منذ بدأ الاحتلال فى يونيو ١٩٦٧. وبينما كان إعلان المبادئ يحظى فى البداية بقبول شعبى عام، فانه لم تتبق الآن سوى حفنة من الفلسطينيين مستعدة للدفاع عنه فى مجالسها الخاصة. وبينما تعزو الغالبية خيبة أملها إلى سلوك السلطات الإسرائيلية أو إلى آداء السلطة الفلسطينية، أو إلى كليهما، فإن أعدادا متزايدة أصبحت ترى أن التطبيق العملى الإسرائيلى والفلسطينى إنما يتسق مع الإتفاق والترتيبات التى أفرزها. ولذا فإن النداءات بالتطبيق الأمين والتنفيذ السليم لإعلان المبادئ أخذت تخلى مكانها تدريجياً للمطالبة بإعادة نظر أساسية فى هذا الإعلان.

وعلى نقيض تفكير الفلسطينيين فى المنفى الذين رفضوا منذ البداية إعلان المبادئ لأنه أبعدهم إلى أقصى هوامش المعادلة الإسرائيلية الفلسطينية، فإن إعادة تقييم هذا الإتفاق داخل

الأراضى المحتلة كان يسير ببطء من خلال عملية أكثر تعقيداً، إذ قبل غالبية الفلسطينيين بوجهة نظر منظمة التحرير أنه فى ظل ظروف ما بعد حرب الخليج والحرب الباردة، لم يكن بالإمكان رفض إتفاقيات أوسلو أو تحسينها، وإنه برغم ما انطوت عليه من عيوب فإنها حققت دينامية جديدة سوف تؤدى فى النهاية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. والتصريحات المتكررة لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن المرحلة الإنتقالية سوف تتميز فوق كل شىء بتحسينات واضحة فى مجالى الأمن الشخصى والإزدهار الاقتصادى احتضنها السكان بحماس بعد أن وصلوا إلى حالة يأس كاملة بسبب القهر الإسرائيلى وركود الانتفاضة[٣].

إن الحصار الإسرائيلى للأراضي المحتلة الذى فرض في أعقاب التفجيرات الانتحارية قد شكل نقطة تحول للرأى العام الفلسطيني

لقد كشف الاستقبال الحار الذى قوبل به عرفات والمحيطون به من الجنود والمعاونين المدنيين عند دخوله غزة فى يوليو ١٩٩٤ عن الآمال العريضة التى استمر الفلسطينيون في التعويل عليها بشأن إعلان المبادئ برغم أن القليل الذى تم الوصول إليه فى شهور المفاوضات كان لا يوحى بكل هذه الثقة الشعبية. لقد احتفظ سكان الأراضى المحتلة بصفة عامة بانطباعات مثالية عن طبيعة وإمكانات جهاز منظمة التحرير الفلسطينية برغم إنعدام الصلة المباشرة بهذا الجهاز.

وحتى أولئك الذين يتميزون أكثر من الآخرين بالدقة فى النظر للأمور كانوا يفترضون أن السلطة الفلسطينية سوف تكون أكثر إستجابة للرأى الشعبى مما كانت عليه منظمة التحرير الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك فقد شعروا بالإلتزام الأخلاقى بإعطاء القيادة التاريخية الفرصة للنجاح. كانت هناك فقط قلة صغيرة تصر على أن عرفات ومعاونيه إنما وقعوا على إعلان المبادئ لإحياء نجاحاتهم المتهاوية وأنهم سينتهون إلى أن يكونوا الشركاء الصغار فى إدارة الحكم الإسرائيلى.

إن الصحوة القاسية التى حدثت لكثير من الفلسطينيين خلال السنة الأولى من الحكم الذاتى لم تغير بصفة أساسية الإجماع الشعبى لصالح إعلان المبادئ.

فقد اعتبروا الحكم الذاتى أهون الشرين إذا ما قورن بالإحتلال الإسرائيلى المباشر.

وقد فُسرت أخطاء السلطة الفلسطينية بشكل يبدو عقلانيا بأنها نتيجة لعدم الخبرة أو نقص الكفاءة الشخصية، كما عزيت الحالة الاقتصادية المتدهورة إلى القيود الإسرائيلية وإلى البطء الذى يصاحب بدء التحرك من جانب الجماعة المانحة. إلا أن عجز السلطة الفلسطينية عن مواجهة الهيمنة الإسرائيلية الواضحة وكذلك تعاونها المعلن مع قوات الأمن الإسرائيلية (وبصفة خاصة في الدوريات المشتركة) قد حطم سمعتها.

مابعد أوسلو[٣]

لقد حدث إدراك متأخر لمعنى الأحداث بأن الفترة ما بين توقيع الإتفاقية الخاصة بالترتيبات الإنتقالية (أو أوسلو «٢») في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ والتفجيرات الإنتحارية التى قامت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامية فى فبراير ومارس ١٩٩٦ إنما كانت تمثل قمة ما وصل إليه إعلان المبادىء. فمع إمتداد الحكم الذاتي لمدن الضفة الغربية، كان بوسع منظمة التحرير الفلسطينية أن تواجه موجة النقد المتعاظمة لإستراتيجيتها وآدائها وسلوكها بالقول بأن إتفاق «غزة -أريحا أولاً» هو مجرد بداية.

إن إنتخابات يناير ١٩٩٦ لأعضاء «المجلس الفلسطينى» (٨٨ عضوا) وليأسر عرفات رئيس السلطة التنفيذية الفلسطينية» منحت هذه السلطة الفلسطينية شرعية سياسية كانت فى أمس الحاجة إليها[٤]. وكان الإنتقال السهل لولاية بيريز بعد مقتل رابين قد زاد من الأمل الفلسطينى بأن تكون إسرائيل جادة في الوصول إلى سلام حقيقى.

وقد أدى قرار المعارضة الفلسطينية بمقاطعة مؤسسات الحكم الذاتى إلى زيادة تهميشها وزيادة الإنشقاق في صفوفها الممزقة أصلاً.

ولكن الحصار الإسرائيلى غير المسبوق للأراضى المحتلة الذى فرض فى أعقاب التفجيرات الإنتحارية قد شكل نقطة تحول فى الرأى العام الفلسطينى ولقد أزال الإغلاق المحكم للضفة الغربية وقطاع غزة وسياسة «الفصل» أى التباس مسبق عن طبيعة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية فيما بعد أوسلو.

وعلي نفس القدر فإن هذه الفترة التي شهدت حملة السلطة

المقاطعات

(الكانتونات المنعزلة) بينما كان الفلسطينيون قبل الحكم الذاتى خاضعين للقيود الإسرائيلية التى تؤثر واقعيا فى جميع مجالات الحياة اليومية، فإن الإتفاقية الانتقالية قد أضفت الصفة الرسمية على تقسيم الأراضى المحتلة إلى مناطق للفلسطينيين وأخرى للمستوطنات اليهودية، وعلى تفتيت المجتمع الفلسطينى. ففى الضفة الغربية ليس هناك تحت الحكم الكامل للسلطة الفلسطينية سوى ما يقرب من ٣٪ من إجمالى المساحة السطحية للضفة (مايسمى بالمنطقة أ) والتى تشمل أغلب المدن الفلسطينية. ولأن المدن ليست متجاورة، ولأن إسرائيل لاتزال تحت سيطرتها شبكة الطرق التى تربط هذه المدن، فإن حركة الناس والبضائع من وإلى وفيما بين هذه الجزر يمكن أن تتوقف حسبما ترغب إسرائيل.

وفى القرى وأغلبها يقع ضمن (المنطقة ب) ومساحتها الإجمالية ٢٧٪ من مساحة الضفة الغربية) فإن للسلطة الفلسطينية صلاحيات مدنية وبوليسية فقط بينما تظل إسرائيل مسؤولة عن «الأمن الداخلى» ومفهوم هذا الأمن متروك لإسرائيل أن تحدده.

الفلسطينية غير المسبوقة ضد أى شخص أو أى شئ إسلامى – فى الماضى أو في الحاضر – كشفت بوضوح عن دور السلطة الفلسطينية داخل هذه العلاقات.

إن «الفصل» قد أوضح بشكل حاسم أن النجاح الاقتصادى الفلسطينى سيظل مرهونا بتوازن القوى الإسرائيلى/ الفلسطينى – أى أنه سيكون بالكامل تحت رحمة إسرائيل وبالتالى فإنه قد أعاد ترسيخ العلاقات فى ذهن الفلسطينيين بين المضمون السياسى ونوعية الحياة وهو ما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تسعى جاهدة للفصل بينهما.

ووفقا لشروط أوسلو ٢ فإنه يمكن لإسرائيل – وهى تفعل ذلك بصفة روتينية – أن تستمر فى مصادرة الأراضى، والإعتقال الجماعى، وهدم المنازل ونزع الأشجار وفرض حظر التجول واستخدام العنف عشوائياً وأى إجراءات أخرى قد ترى من المناسب لها فرضها تحت ذريعة الحفاظ على الأمن.

وتصنف ٧٠٪ من أراضى الضفة الغربية على أنها (المنطقة جـ) وتشمل المستوطنات اليهودية (ومن ضمنها مركز الخليل) والمساحات الغنية بالمياه والمناطق الحدودية والطرق الرئيسية وأغلب الأراضى خارج نطاق البلديات الفلسطينية وحدود

القرى (ولكن تشمل أيضاً كثيراً من القرى الفلسطينية). والمنطقة «ج» تشمل أجزاء متلاحقة تمثل كل ما يحيط بالمنطقتين «أ، ب» في إجمالهما وتحول أجزائها إلى (جزر) منعزلة. ووفقا لإتفاقية أوسلو-٢ فإن المنطقة ج لا تخضع لقيود عدم التوسع الإضافى للمستوطنات اليهودية. ووفقاً للإتفاقية الإنتقالية فإن سلطة السيادة فى الحكم والتشريع بالمستوطنات قد تحولت من الإدارة المدنية للحكومة العسكرية فى داخل الأراضى المحتلة إلى جهاز الدولة داخل إسرائيل مما يعزز وضع المنطقة كجزء متكامل لايختلف عن مكونات الأرض الإسرائيلية وإدارتها الحكومية. وتضم المنطقة «ج» العديد من الطرق الإلتفافيه المحيطة بالمدن، والتى شقت خلال السنوات الكثيرة الماضية بإستقطاع باهظ من الأراضى الفلسطينية وذلك لكى يتم محو الحدود بين إسرائيل والمستوطنات ولتوفر مداخلاً سهله بين المستوطنات بعضها مع البعض ولكى تتجنب أيضاً الجزر الفلسطينية. وفى منتصف سبتمبر ١٩٩٦ افتتح طريق جديد بتكلفة ٤٠ مليون دولار فى الضفة الغربية ويشمل أكبر نفق ليدمج مستوطنة جوش أنزيون المكونة من مجمع ضخم مجاور لبيت لحم مع العاصمة القدس. وفى خطاب الإحتفال بإفتتاح المشروع أكد يهودا أولمرت عمدة القدس أن هذا الطريق سيجعل مستوطنة «جوش أنزيون» جزءاً دائماً من إسرائيل» [٥].

وفى قطاع غزة فإن المنطقة «أ» تضم مساحة متصلة وإن بشكل شاذ تمثل ٦٠٪ من إجمالى المساحة، أما ما تبقى فيصنف على أنه المنطقة «ج»، والمنطقة «أ» محاطة من ثلاث جهات بأسلاك شائكة مكهربة ومن الجهة الرابعة يوجد الخط الساحلى وهو مزود بدوريات حراسة ثقيلة. وهناك سيطرة صارمة على دخول البضائع والأفراد عن طرق سلسلة من نقاط التفتيش الدائمة الإسرائيلية والفلسطينية ومن ناحية المبدأ فإن الأشخاص الذين قد يسمح لهم بالمرور هم فقط كبار الموظفين فى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومجموعة منتقاه من رجال الأعمال الفلسطينيين، وسائقو الشاحنات المرخص لهم، وأيضاً وبحد أقصى ٥٠٠٠٠ رجل متزوج ذوو أطفال تجاوزت أعمارهم ٣٠ عاما وذوو سجل أمنى نظيف ويحملون تراخيص للعمل داخل إسرائيل [٦]. وفى التطبيق العملى فإن إسرائيل قد منعت ياسر عرفات من مغادرة غزة فى مناسبات متعددة، كما حظرت المغادرة لعديد من كبار موظفى السلطة الفلسطينية (ومن ضمنهم وزيرة الشئون الاجتماعية إنتصار الوزير (أم جهاد) عندما حاولت تهريب عدد من الطلبة إلى جامعة بيرزيت فى الضفة الغربية)، كما منعت بشكل روتينى أغلب أو كل العمال من الوصول إلى أماكن عملهم لفترات طويلة. وبالنسبة للسلع فإن القاعدة هى أن يسمح للمنتجات الإسرائيلية بالدخول إلى غزة دون قيود بينما تتعرض الواردات من البلاد الأخرى لحرب بيروقراطية مع ما يصاحبها من مصاريف تخزين.

وبالمثل فإن سياسة إسرائيل تجاه الصادرات الفلسطينية تسعى إلى ضمان الإعتماد المستمر على إسرائيل وإلى منع ظهور اقتصاد فلسطينى حقيقى[٧].

ووفقاً لما يقوله كبار الضباط الإسرائيليين من العسكريين والمخابرات فإن حامل قنبلة انتحارى واحد لم يطلب تصريحا بدخول إسرائيل (!).

وبالمثل فإنه لم يدان أى فلسطينى يحمل ترخيص عمل سارى المفعول فى أية تهمة «إرهابية».

ولذا فإن هؤلاء الضباط يرون أن غلق قطاع غزة إنما هو رد فعل سياسى سيئ التوجيه وضار حين لا يستخدم لمواجهة التحديات العسكرية. ويفسر مراقبون آخرون أن الغلق إنما هو (أو على الأقل قد أصبح) استراتيجية سياسية أكثر مما هو تكتيك أمنى وأن النتائج الاقتصادية التى تترتب عليه (زيادة البطالة إلى نسبة قد تصل إلى ٧٠٪ فى قطاع غزة، وإنتشار الفقر فى جميع الأراضى المحتلة، وزيادة سريعة فى عجز موازنة السلطة الفلسطينية مما يشل قدرتها على تقديم الخدمات)[٨] إنما تزيد احتمالات اللجوء للعنف بدلاً من تخفيضها.

ومع أنه لم يعد هناك وجود مادى حاليا للإدارة الإسرائيلية إلا إنه لازالت هناك دلائل واضحة على استمرار هذا الوجود فى مناطق السلطة الفلسطينية أيضاً. فشهادات الميلاد وبطاقات الهوية وتراخيص قيادة السيارات والطلبات بأنواعها المتعددة وحتى جوازات السفر الفلسطينية يجب أن تسجل لدى الحكومة العسكرية وتحصل على موافقتها حتى تكتسب الوضع الرسمى. والفرق هنا أن الفلسطينيين – من خارج القدس – يقومون بهذه الإجراءات الآن من خلال السلطة الفلسطينية وليس بأنفسهم مما يؤدى إلى تأخيرات كبيرة واحباطات.

وبرغم أن «الغلق الداخلى» لم يفرض حتى الآن إلا فى الحالات الإستثنائية وليس كإجراء مستمر، فإن فصل القدس الشرقية والمناطق المحيطة التى الحقت بها (ومجموعها يمثل تقريباً ٢٠٪ من الضفة الغربية) عن الضفة الغربية قد تم تدشينه؛ «كوضع نهائى». وكانت القدس قد استبعدت فى الواقع من شروط الإتفاقية الإنتقالية، وبدون الحصول على

تصريح إسرائيلى – وهو واقعيا مستحيل، فإنه لا يمكن للفلسطينى الدخول إلى منطقة القدس ولاحتى المرور خلالها. إن نقاط التفتيش العسكرية الدائمة على أغلب الطرق الرئيسية والفرعية المؤدية إلى الضفة الغربية، والدوريات المتواصلة داخل القدس، والغرامات الشديدة وأحكام السجن على المخالفين قد أدت إلى أن قليلا من الفلسطينيين يجازفون بإدخال الأموال اللازمة لانشطتهم السياسية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية وهو الأمر الذى كانوا يتمتعون به واقعيا دون قيود قبل أوسلو.

تشتت المسانده

إذا كانت السلطة الفلسطينية قد عولت في البداية على التأييد الجماهيرى الهائل فى الأراضى المحتلة لأن أغلب السكان ببساطة لم يقرأوا إعلان المبادئ أو اعتقدوا أنه سوف يمكن تجاوزه بموقف ديناميكى عارم يؤدى إلى قيام دولة فلسطينية، فإن الواقع قد حطم هيبتها. وبدلا من التحسن فى نوعية الحياة الذى زعم أنه سيميز المرحلة الإنتقالية، فإن أغلب الفلسطينيين قد أصبحوا الآن أفقر مما كانوا عليه قبل أوسلو. ومع عدم قدرة السلطة الفلسطينية فى الواقع وفى الإدراك أن تتحدى بفاعلية السياسات الإسرائيلية أو أن تحشد المجتمع الدولى، فقد تصاعد الإعتقاد بأن الإتفاقية قد زادت الامور سوءاً بالمقارنة بالوضع السابق.

إن إسلوب السلطة الفلسطينية فى الحكومة وبناءالدولة، وعلاقتها مع إسرائيل، ودور المعارضة تكاتفت جميعا في نشر التشاؤم، وإن الرئيس – الذى يعتبر أفضل وصف له أنه أوتوقراطية منتخبة لأنه يملك طاقة يبدو وأنها غير محدودة لإدارة أصغر الأمور في القطاعين العام والخاص وبالتالى يملك بالقدر نفسه وبشكل مثير للإعجاب القدرة على ضمان ولاء معاونيه وتهميش معارضيه وإحباط مناوراتهم بإستخدام قدر قليل نسبياً من العنف. إن عرفات لا يطيق أى معارضة لشخصه أو مركزه كزعيم بلا منازع وقد تحرك بحزم ليسحق أى إنشقاق بأية وسيلة ضرورية. إلا أن أغلب العنف الذى قامت به قوات الأمن التابعة له كان موجها لتحسين موقف السلطة الفلسطينية إزاء إسرائيل والغرب أكثر مما كان لتدعيم حكمه بشكل مباشر.

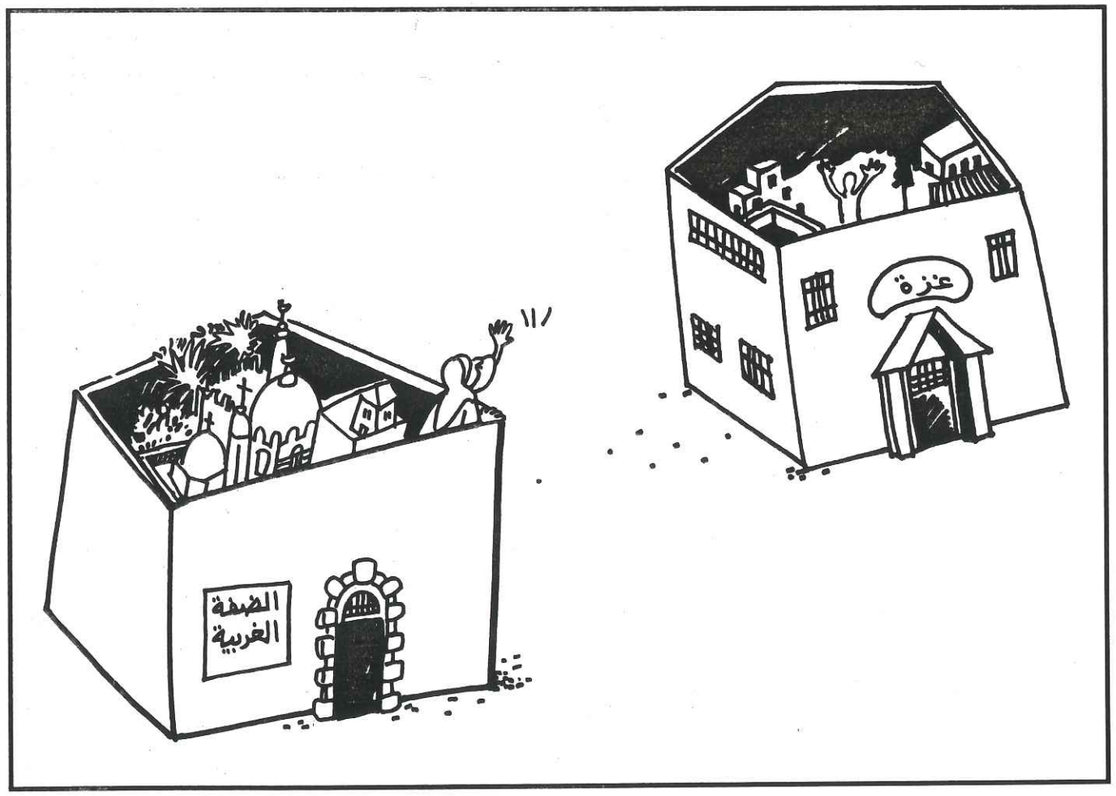

وبينما لازالت التعددية التقليدية لحركة التحرير الفلسطينية مستمرة وإن بشكل أخف، فإن الديمقراطية يسمح لها أن تمارس فقط فى حدود إحترام الأوتوقراطية. وبالنسبة لحرية التعبير ــ على سبيل المثال – فإن قوات من السلطة الفلسطينية قد صادرت فى أغسطس وحظرت نشر كتب للمفكر الفلسطينى إدوارد سعيد الذى أدان فيها بشكل جلى كلاً من أوسلو وعرفات[٩].

وفى خلال كل ذلك فإن الإعلام الفلسطينى يشجع عبادة الفرد للقائد بنفس الإخلاص الذى يقوم به أى من نظائره العربية، ويذيع التليفزيون الفلسطينى (ومقره فى مكتب عرفات) يوميا أغان متعددة فى الإشادة والمزيد من المديح. وقد أكدت مسؤولة الإعلام أنه ألقى القبض على "ماهر العلمى" المحرر المسائى لجريدة القدس بواسطة جهاز الأمن الوقائى للسلطة الفلسطينية لأنه رحل إلى صفحة داخلية تصريحاً لتيودوروس رئيس الأساقفة اليونانيين الأرثوذكس الذى شبه فيه عرفات بالخليفة عمر بن الخطاب أول قائد مسلم غزا القدس.

أما النظام القضائى فليس أفضل إلا قليلا، فقد أشار جرهام أشر أن التضخم فى خدمات الأمن الفلسطينية (وقد زاد مؤخرا بجهاز أمن الجامعات) لا ينظمه أى تشريع ولا يخضع لأعمال نظر قانونية بصفة منتظمة[١٠] إلا أنه فى منتصف أغسطس وافقت المحكمة العليا الفلسطينية على سماع الدعوى التى رفعها عشرة من طلبة جامعة بيرزيت الذين إحتجزوا دون إتهام أو محاكمة منذ التفجيرات الانتحارية في فبراير – مارس ضد السلطة الفلسطينية. وعندما أمرت المحكمة بإطلاق سراحهم فوراً، أحيل رئيسها أمين عبد السلام فوراً على التقاعد وتم تجاهل الحكم. وفى حالات أخرى أدين المشتبه فيهم وصدرت ضدهم أحكام في غضون ساعات بواسطة محاكم أمن الدولة.

ولم تتحقق الآمال فى أن يلعب المجلس الفلسطينى دوراً موازيا فعالاً للسلطة التنفيذية على إجمالها. فسلطاته التشريعية مقيدة بمجموعة الأوامر العسكرية الإسرائيلية التى لا يمكن الغاؤها أو معارضتها بدون موافقة من الحكومة العسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عرفات قد اختار عدداً من أبرز العناصر المستقلة بالمجلس كأعضاء فى مجلس وزرائه ومن ضمنهم عبد الجواد صالح وحنان عشراوى وعماد الفالوجي[١١].

إلا أنه لازال في الإمكان إجراء مناقشات وانتقادات جوهرية داخل المجلس الفلسطينى ــ وإن كانت عديمة النتيجة ــ وتتزايد مقاومة المجلس كرد فعل للاحباط المتنامى لأعضائه وللتشكك الشعبى الساخر (فى إستطلاع الرأي العام أكد ٤٦,٧٪ أن المجلس «يمثل الشعب جيداً ولكن بغير فعالية»)[١٢].

ومع أن المجلس الفلسطينى لازال منبرا ذا شأن، فإن الشارع الفلسطينى هو المصدر الأرجح للمعارضة الفعالة. ويرى الناس العاديون الذين لم يعبأوا جيداً أو يمنحون دوراً ذى مغزى فى إعادة البناء الوطنى أن عملية بناء الدولة لن تظهر بوضوح بقدر ما تظهر حقائق أن الإحتكاريين يكدسون الأموال التى يحصلون عليها بسهولة هؤلاء الذين يطلق عليهم الشعب اسم «المافيا». وبينما لا يقلل الفلسطينيون من قيمة أنهم قادرون على السير فى الشوارع بأمان أكثر من قبل وأنهم يمكنهم الإستمتاع بيوم على شاطىء البحر إلا أن النغمة الوطنية المتكررة أصبحت «ليس لهذا حاربنا واستشهدنا». ووفقا لإستطلاع رأى حديث فإن ٦٨,٥٪ من أولئك الذين وصفوا أنفسهم بأنهم لسوا أثرياء» متشائمون بشأن مستقبلهم وعلى النقيض فإن ٥٤,٩٪ من «الأثرياء» متفائلون[١٣].

وفي جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة فإن الإحساس بالهجران ملموس بوضوح فالمعارضة الإسلامية تعتبر مسؤولة عن الدفع لغلق القطاع وعن المساهمة في صعود نتنياهو.

واليسار الراديكالى – التى ظلت شعاراته السياسية دون تغيير أساسي وأصبحت لا علاقة لها بالموضوع – لا يوفر بدائل قابلة للتطبيق للسلطة الفلسطينية. وقد سئل الناس عن الحركة الفلسطينية التى تحوز أكثر على ثقتهم أجاب ٣٤٪ باختيار فتح، و ٦,٥ حماس، ٢,٨ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أما الباقون فقد اختاروا لا أحد»[١٤]. إن التيار الرئيسى لحركة فتح – الذى يزداد تهميشا بعد تحول عرفات من قائد لحركة وطنية إلي رئيس الحكومة (بما صاحب ذلك من هبوط السياسات الكتلية)، يجب أن يعتبر هو القوة المحتملة للإصلاح السياسى. ولا يزعم سوى القليل ممن تابعوا تطورات «عملية السلام» حتي الآن وبصفة خاصة بعد فرض «الفصل» أنها تؤدى إلى تقرير المصير. إن ما يبرز على السطح هو مجموعات من المعازل العربية التى تحكمها سلطة محلية ولكنها خاضعة لتحكم إسرائيلى عام. وطالما تستمر إسرائيل في إحتواء السلطة الفلسطينية فإن مستقبل إعلان المبادئ سيتوقف بالضرورة على قدرة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التحكم معاً فى السكان الفلسطينيين الذين يزداد احباطهم.

مراجع وهوامش

(١) وفقاً لجماعات حقوق الإنسان الفلسطينية فإن ٦٠٪ من المصابين عانوا من جروح فى الرأس والصدر وكان ٤٠٪ من المصابين من الأطفال. وعلاوة على ذلك فإن أغلب الفلسطينيين الموتى قتلوا بواسطة رصاصة واحدة مما يعنى إتباع سياسة أخرى تقتل بإستخدام القناصة بدلا من إطلاق النار العشوائى.

(٢) إن الإدعاءات اللاحقة بأن عرفات قد أمر فى الليلة السابقة حرسه الخاص (القوة ١٧) أن «يحموا أنفسهم» إذا أطلق عليهم النار هى في تقديرى إشاعات تالية أطلقت للبرهنة على أن السلطة الفلسطينية كانت متحكمة فى الأحداث وأن هذا يجب أن يحسب لصالحها. وفى نفس الوقت فإنه يبدو أن السلطة الفلسطينية وقد وجهت بالحقيقة غير القابلة للإلغاء بأن أقساماً من قوات الأمن سوف تشارك في القتال لامحالة قد أعطت موافقتها الضمنية على ذلك.

(٣) للمزيد من المعلومات بشأن النقطة الأخيرة أنظر جراهام آشر «لماذا تقول غزة على الأغلب نعم» بمجلة الشرق الأوسط الدولية عدد ٤٥ (٢٤ سبتمبر ١٩٩٣) ص ص ١٩, ٢٠.

(٤) إن لفظ الرئيس (بالتهجية الانجليزية) يمكن ترجمتها كرئيس مجلس أو رئيس بشكل عام ولهذا السبب استخدم هذا المصطلح ليعنى مركز عرفات الشرعى في النص الانجليزى للاتفاقية الإنتقالية. والسلطة التنفيذية الفلسطينية هي الفرع التنفيذى للسلطة الفلسطينية (أى مجلس الوزراء). والمجلس الفلسطينى والذى يعرف بصفة غير رسمية أنه المجلس التشريعى إنما هو جهاز للسلطة الفلسطينية لا يجب الخلط بينه وبين المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يمثل السلطة العليا في منظمة التحرير الفلسطينية.

(٥) «اسرائيل تصادر ألف ، التقرير الفلسطينى ١٤/٢ (٦سبتمبر ١٩٩٦)، ص٤

(٦) يسرى هذا أيضاً على المرور من الضفة الغربية لإسرائيل ولكن بسبب طول الحدود والطبيعة الجبلية للأرض فإن تنفيذ ذلك يكون أكثر صعوبة بكثير.

(٧) أنظر جنيفر المستد « إعاقة التنمية الفلسطينية» في نفس هذا العدد.

(٨) إن التكلفة المالية للغلق الذى يصل إلى عدة ملايين دولار يوميا (٦ مليون دولار امريكى وفقا لتقديرات السلطة الفلسطينية) خلال فترات الإغلاق الكامل إنما يزيد كثيراً عن مجموع أحجام معونات المانحين. وبالإضافة إلى ذلك فإن الذين يتحملون تكلفة الغلق عموما هم عائلات فردية وشركات بينما تدفع أغلب معونات المانحين للسلطة الفلسطينية ومؤسسات أخرى. كما أنه لا يمكن لمعونات المانحين أن تغطي أيضاً الأضرار البنيوية طويلة المدى المتعلقة بخفض الإستثمارات الأجنبية / والتأخيرات فى مشاريع البنية الأساسية. أن الزيادة الضخمة فى عجز موازنة السلطة الفلسطينية التى وصلت فى بداية سبتمبر إلى ١٣٦ مليون دولار (أى ما يقارب ٤٠٪ من الموازنة السنوية) إنما ليعود أساسا إلى إنخفاض متحصلات الضرائب.

(٩) كوري شاناهان «السلطة الفلسطينية تحظر كتبا لإدوارد سعيد» التقرير الفلسطينى ١٣/٢ (٣٠ أغسطس ١٩٩٦) ص ٢٤.

(١٠) Graham Usher,"The Politics of Internal Security: PA'S New Intelligence services," Journal of Palestine Studies XXV/2 (Winter 1996) pp. 21-34.

(١١) المذكورون هم على التوالى وزراء الزراعة والتعليم العالى والمواصلات.

(١٢)جميل رماح وكوريشاناهان «استطلاع الرأى العام JMCC» التقرير الفلسطينى ١٣/٢ (٣٠ أغسطس ١٩٩٦)ص٢٠. أن استطلاعات الرأى العام هى بالطبع مسألة خلافية ولاسيما فى ظروف كتلك الموجودة بفلسطين ومع ذلك فإن الأسئلة التى لا تتعرض بشكل مباشر لوضع الفائد أو السياسات الأساسية كثيراً ما توفر أجاباتها ودلالات مفيدة عن التفكير الشعبى.

(١٣) جميل رباح جمال «الأثرياء الفلسطينيون أكثر تفاؤلاً». التقرير الفلسطينى ١٤/٢ (٦سبتمبر ١٩٦٦) ص ص١٠، ١١.

(١٤) رباح وشاناهان .JMCC"opcit"ص ٢٢. عندما أثير السؤال عن أى القادة يحوز ثقتهم، إختار ٢٨,٥٪ عرفات.٣,٩٪ الشيخ أحمد ياسين ، ١,٤٥٪ جورج حبيش، ٢٠,٥٪ أبدوا «أنهم لايثقون بأحد».

فلسطين على الحافّة*

أزمة الحركة الوطنية

دان كونيل **

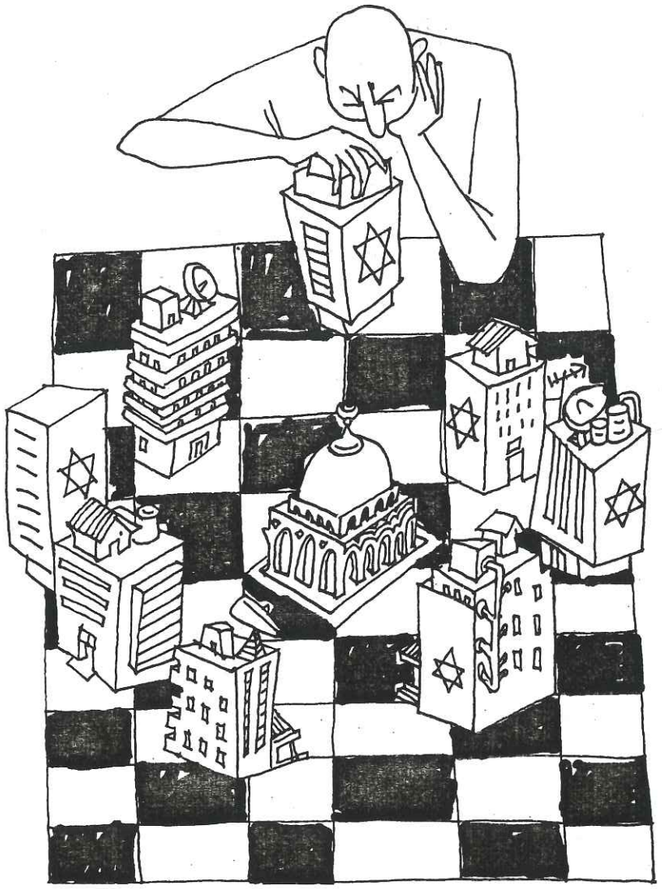

خطة الاستيطان

على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية تتقارب نزعتان أساسيتان ربما كان لهما تأثير إيجابى على الموقف السياسى الكئيب. أولاهما المجهودات المستمرة لتجميع المنظمات غير الحكومية فى تحالف جديد ، والأخرى هى ظهور الحركة النسائية المستقلة غير الطائفية.

فمنذ عاد ياسر عرفات إلى قطاع غزة فى يوليو ١٩٩٤وفقاً لبنود معاهدات واتفاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع دولة إسرائيل، وجد الكثير من الفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية أنفسهم فى وضع أسوأ مما كانوا عليه من قبل؛ فقد انضم عشرات الآلاف منهم لأفواج العاطلين عن العمل بسبب إغلاق الحدود مع إسرائيل. وفى نفس الوقت تعانى الخدمات الاجتماعية من التقلص تحت وطأة العجز فى ميزانيات المنظمات غير الحكومية وفقدان الفلسطينيين للسبل المؤدية إلى الخدمات الممكنة فى المناطق التى مازالت تحت الاحتلال

* نشر في عدد (MERIP) May - Aug 1995, No 194 /195, VoL 25

** عضو فى مجلس مديرى ميرب ؛ ومؤلف كتاب" ضد كل الظروف ؛ قصة الثورة الإرترية" ويقوم بتأليف كتاب حول الحركة نحو الديمقراطية فى إرتريا وجنوب أفريقيا وفلسطين ونيكارجوا .

الإسرائيلى. هذا بينما ظلت الضغوط الخارجية من الدول المانحة للمعونات على عرفات وقيادته السلطوية متعلقة بمسائل أمنية بحتة. وعلى عكس ما فعله نيلسون منديلا والمجلس الوطنى الإفريقى فى جنوب إفريقيا والذى تسلم مقاليد الحكم فى نفس الوقت تقريباً مع عرفات، لم تطرح السلطة الفلسطينية أى برنامج للتنمية أو إعادة هيكلة المجتمع الفلسطينى فى الدولة الناشئة. وفى نفس الوقت، و كأن المقصود من الأحداث هو تذكير الفلسطينيين بحرج الموقف السياسى للحكم الذاتى، وعلى مرأى ومسمع أهالى الضفة الغربية، استولت إسرائيل على ١٦ ألف هكتار من الأراضى الفلسطينية منذ توقيع إعلان المبادئ فى سبتمبر ١٩٩٣[١]. بينما ينكشف اتفاق السلام ويزداد التدهور فى أوضاع الحياة اليومية، تتصاعد نزعات الشك والإحباط -كما تتزايد حوادث العنف- بمعدل منتظم، ليس فقط بين الإسرائيليين والفلسطينيين ولكن بين الفلسطينيين أنفسهم.

ففى غزة، تكررت الصدامات بين قوات الأمن، والتى تتكون من كوادر حركة فتح أساساً، والمعارضة المسلحة والتى تضم عناصر من حركتى حماس والجهاد الإسلاميتين. وفى الضفة الغربية، لم يحافظ على استتباب الأمن فى غياب السلطة العامة إلا وجود الروابط الاجتماعية وعلاقات حسن الجوار التى عملت على تماسك المجتمع وحفظه من الفوضى. ومما يزيد الطين بلة أن المعارضة اليسارية الفلسطينية لم تطرح حلاً بديلاً واضح المعالم. وقد خلق هذا الوضع فراغاً ملأته دوماً الجماعات الإسلامية المسلحة التى استطاعت على مر السنين أن تقدم خدماتها الاجتماعية بين جذور المجتمع بشكلٍ أكثر نجاحاً من اليسار فى بعض الأحيان. وترتب على ذلك تعميق الأزمة فى الحركة القومية الوطنية التى بدت وكأنها قد ضلت طريقها.

ويقول مصطفى برغوثى رئيس اتحاد مجالس الإسعاف الطبى الفلسطينى، مدللا على ذلك "نحن فى مرحلة تحتضر فيها الحركة الفلسطينية القديمة بينما لم تولد الحركة الجديدة بعد. لقد واجه زعماء كثيرون مثل هذا الموقف؛ فبينما يعانى الناس يجد هؤلاء الزعماء أنفسهم سجناء للماضى وتخلو جعبتهم من حلولٍ واقعية للأزمة الحالية ".

وبينما يحتفظ عرفات بشعبيته الكبيرة بين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم على ثلاثة ملايين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، تنحدر شعبية حركة فتح كما أظهرت آخر الإحصاءات المبدئية والتى أجراها مركز الإعلام والاتصالات فى القدس فى أواخر عام ١٩٩٤، حيث لم يؤيد فتح سوى ٤٠ ٪ من العينة العشوائية التى اختارتها الدراسة. ومن الأحزاب اليسارية الثلاثة فى منظمة التحرير الفلسطينية، حصلت الجبهة الشعبية (الرافضة للسلام مع إسرائيل) مع الجبهة الديموقراطية على ٧-٨ ٪، بينما حصل حزب الشعب الفلسطينى (الحزب الشيوعى الفلسطينى سابقاً) على ٥ ٪ تقريباً. هذا بينما حصلت المعارضة الإسلامية (حماس و الجهاد الإسلامى) على ١٥-٢٠ ٪. واحتفظت الشخصيات السياسية المستقلة والتى أبدت استياءها من كل تلك الأحزاب بأكبر معدل لنمو الشعبية وحصلت على تأييد ٣٠٪ من الأصوات.

لقد أرهقت سنوات الانتفاضة الثمانى الكثير من الناس، حتى قادة ونشطاء الحركة الوطنية، ودفعهم الفشل الذى أصاب اتفاقيات السلام إلى اليأس العميق.

ولذا فنداءات الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين لمقاطعة السلطة وإعادة الانتفاضة لاتجد عادة آذاناً صاغية . كما أن النقاش حول أى نقاط فى اتفاقيات السلام المسئولة عن الوضع المتشابك والمتردى لم يعد يثير اهتمام أوحماسة أحد . لقد أمست الحاجة إلى كفاح وطنى ذى شكلٍ جديد ماسة، ولكن معظم الفلسطينيين يصرون على أن يأتى الكفاح بنتائج ملموسة. وهناك مؤشراتٌ قليلة فى الأفق تدل على وجود تجديدٍ شاملٍ فى التنسيق بين التقدميين الفلسطينيين القادرين على تقديم مبادراتٍ جديدة.

حركات مفعمة بالنشاط !

إن التجديد المطلوب صعب للغاية تحت وطأة هذه الظروف القاسية ؛ فلم ينته الكفاح الوطنى بعد وإن فتر الحماس والتأييد الدولى للقضية الفلسطينية فى ظل التفكك والتحزب الذى تعانيه الحركة الوطنية. هذا بينما تصاعدت موجات الاختلاف والتضارب على شكل وهيكل المجتمع الفلسطينى، وأجلت الحركة الوطنية القضايا المطروحة بسبب مواجهتها مع إسرائيل. فقد بدأت النساء فى التجمع وإنشاء المنظمات ضد ما سمينه باستسلام الأحزاب العلمانية للإسلاميين المحافظين بشأن قانون الأحوال الشخصية. كما بدأت المنظمات غير الحكومية من الأحزاب والاتجاهات السياسية المختلفة فى التجمع للدعاية لوضع أسس ديموقراطية وإرساء الحقوق المدنية. كما تشير مؤشرات الاستثمار الفلسطينى الخارجى فى الداخل إلى موجة من الاستثمار العقارى وخطط استثمارية فى القطاع الخاص لفلسطينىْ المهجر[٢] . ورغم ذلك لاتزال الاتحادات التجارية محكومة بالقوى البيروقراطية ومنقسمة على نفسها، بينما يبشر الاقتصاد الذى يقوده الفلسطينيون بتجاهل طويل الأمد لقضايا الصراع الطبقى.

فى نفس الوقت أثار الحكم السلطوى الأتوقراطى لعرفات وسياسته الاقتصادية المبنية أساساً على المحسوبية نداءات تطالب بزيادة الديموقراطية. وتنتشر الشائعات عن سلوكيات جامعى الضرائب فى طلب الرشوة لإعادة تقييم الضريبة المستحقة، وانتشار صفقات الأبواب الخلفية المسئولة عن

الفلسطيني، على أنها مجموعة منفصلة عن الشعب الفلسطيني نفسه رغم عودة بعضهم إلى الأراضي الفلسطينية. فقد بدأ الناس فى الاستقالة من الجبهات الشعبية والديموقراطية بأعداد كبيرة. وبينما تتحدث الجبهتان عن الاتحاد بينهما، فإن الخلافات بينهما تزيد من احتمالية المزيد من الانفصال فى المستقبل. وفى الوقت الذى يسخر فيه الكثير من الفلسطينيين من معاهدات السلام، لم يعد الحديث عن "الرفض"- رفض وجود إسرائيل- يلقى قبولاً بين الكثير من الناس. فحتى أعضاء الجبهة الشعبية سُمحَ لهم بالعمل مع السلطة الفلسطينية، وقد حصل واحد على الأقل من القيادات العليا فى الجبهة على عمل مع ياسر عبد ربه فى وزارة الإعلام والثقافة. ويعلق بعض الكوادر فى الجبهتين على أن أحزابهم لم تقدم برامج بديلة يمكن على أساسها الاستجابة لندائها بقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية ، رغم أنها ذات وقع مؤثر على الحياة الفلسطينية بغض النظر عن نقاط الضعف الموجودة فيها.

لقد أثار التحالف التكتيكى السياسى بين الجبهتين وحركة حماس فى العام الماضى جدلاً عنيفاً، خاصة بين النساء، حول إستراتيجية الجبهة وتكتيكاتها وديموقراطيتها الداخلية.

هذا بينما يشتكى حزب الشعب الفلسطينى، من جانبه، من إعادة الهيكلة فى الحزب الشيوعى السابق والتى قادت إلى ضياع هويته كحزب يمثل الطبقة العاملة فى محاولته ليكون حزباً لكل الناس.

فالحزب رغم كونه معارضاً لا يرفض كل المعاهدات. لقد أربك هذا الموقف الكثير من الناس، حيث أصابت محاولات الحزب فى البحث عن أى نقاط يساند وأى نقاط يعارض فى الاتفاقيات، الناس بالدهشة والحيرة، حيث تبدو المحاولات وكأنها عملية "تفليه" ومحاولة لتصيد الأخطاء. أما حزب الفدا (الاتحاد الفلسطينى الديموقراطى والذى انفصل عن الجبهة الديموقراطية منذ أربع سنوات بقيادة عبد ربه) فمازال متردداً بشأن تحالفه مع حركة فتح بينما تتعالى الأصوات من الداخل للتحرك نحو المعارضة . وحتى فتح لم تسلم من وجود الاختلافات. فالكثير من المناضلين الصغار منزعجين بشأن قرار اللجنة المركزية بتأجيل تحول منظمة فتح إلى حزب سياسى. كما تصاعد غضبهم لتأجيل انتخابات فتح الداخلية بعد أن نتج عن انتخابات رام الله سقوط كل مرشحى عرفات تقريباً (قبل أن يتدخل عرفات لإلغاء نتائج هذه الانتخابات). فى هذه الفترة الجديدة يصعب على المرء أن يحدد معنى أن يكون المرءُ "يسارياً" فى الحركة الفلسطينية؛ فقد لعب التحول

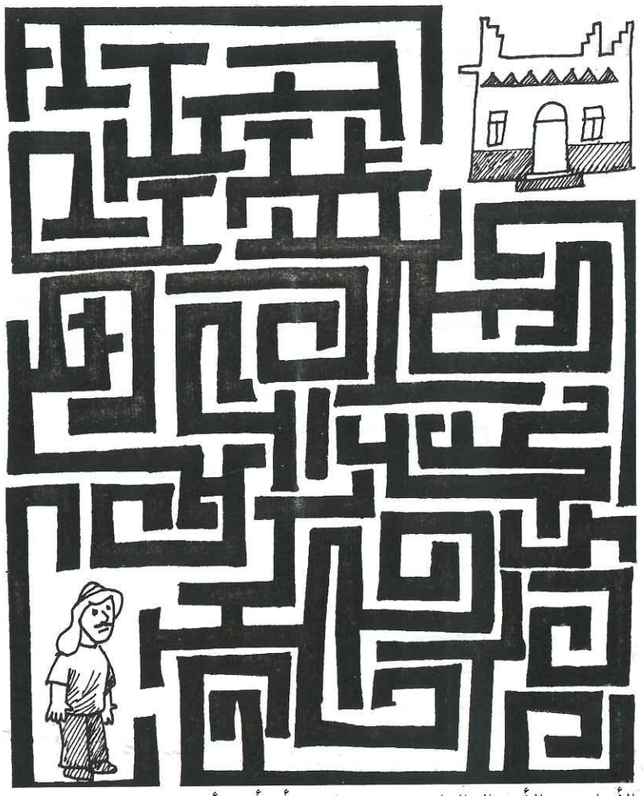

الأرباح فى الأعمال العامة، وعدم ظهور أى أثر للأموال التى اعتمدتها إسرائيل للسلطة الفلسطينية فى تقرير الميزانية العامة، كما يتطلب تصريح السفر من غزة إلى الضفة الغربية تدخلاً من الأبواب الخلفية لأحد الضباط الفلسطينيين حيث يتقاضى عن عمل كهذا عائداً مادياً. وعندما رفض راجى صورانى المتحدث الرسمى باسم مركز غزة للحقوق والقانون، إخفاء انتقاداته اللاذعة لسلوكيات السلطة الفلسطينية تعرض للاستجواب من قبل السلطة مرتين وللاعتقال الرسمى مرتين، وأخيراً تم فصله من قبل مجلس المديرين بالمركز فى الأول من ابريل ١٩٩٥ تحت ضغط من عرفات شخصياً على مجلس إدارة المركز (٣).

لعل أكثر الظواهر والتطورات السياسية إحباطاً فى الضفة الغربية وقطاع غزة هى الأزمة المستشرية بين الأحزاب العلمانية الفلسطينية. فلم يبذل أحدهم أى مجهود فعال للتكيف مع الوضع الحالى ومازال التحرك نحو تكوين جبهة موحدة محدودا للغاية. وما زالت النغمة السائدة بين نشطاء الحركة على المستوى المتوسط تتبنى النظر لقيادة الحركة التى عاشت طويلاً خارج القطاع والضفة، باستثناء حزب الشعب

الاجتماعى والاقتصادى دوراً صغيراً فى تحديد الهوية السياسية الشخصية. هذا بينما تتكسب قضية الديموقراطية قوة دفع تدريجية. فالأحزاب اليسارية تطالب السلطة الوطنية بضمان حرية التعبير عن الرأى وحرية الصحافة وحرية الاجتماع بين الأفراد؛ بينما يطالب الأفراد فى اليسار بضمان تلك الحقوق داخل الجبهات نفسها. ويعلق مروان برغوثى، أحد نشطاء فتح، على الانتخابات التنظيمية الإقليمية قائلاً "لدينا تجربتان أحداهما داخلية والأخرى خارجية. يجب أن نوحدهما ، فنحن بحاجة لأن نبدأ الديموقراطية من داخل فتح" (٤).

بارقة أمل

على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية تتقارب نزعتان أساسيتان ربما كان لهما تأثير إيجابى على الموقف السياسى الكئيب. أولاهما المجهودات المستمرة لتجميع المنظمات غير الحكومية فى تحالف جديد. والأخرى هى ظهور الحركة النسائية المستقلة غير الطائفية. وبارقة الأمل تتمثل فى احتمالية تقارب تلك الحركات وبناء حركة وطنية واحدة أكثر اتحاداً وديموقراطية.

لقد كان لطاقة الحركة التى اكتسبتها الجمعيات والمنظمات غيرالحكومية خلال الانتفاضة أكبر الأثر فى جعلها أكثر القوى السياسية قابلية للحركة فى فلسطين. ولكن هناك نظرة شائعة للمنظمات والجمعيات غير الحكومية، تخلو من التدقيق، وترى أنها قادرة على العمل عوضاً عن أحزاب سياسية قوية ذات شعبية كبيرة. فقد حاولت تلك المنظمات المتحالفة مع الأحزاب وغير المتحالفة، بدرجات متفاوتة من النجاح، أن تلعب دور الجسر بين الدولة والشعب. كما تلعب تلك المنظمات دوراً هاماً فى تمثيل الفكر التقدمى فى القضايا الاجتماعية و الاقتصادية من التعليم والصحة وحقوق الإنسان والتنمية الزراعية. لقد بادرت عشرون جمعية أهلية فلسطينية العام الماضى وبدأت فى تشكيل شبكة من الجمعيات الأهلية. وقد ازداد العدد إلى ٣٦ منظمة بعد كتابة وتوزيع إعلان بمبادئ الشبكة والذى تضمن النداء"بحرية التجمع وتنظيم المنظمات وحرية عملها" كمنظمات غيرحكومية تحت السلطة الفلسطينية الجديدة.

كانت المبادرة رداً على بداية تحرك السلطة الفلسطينية تجاه الحد من دور الجمعيات الأهلية المستقلة واعترافا من المنظمات بضرورة التغلب على الاختلافات الحزبية لجعل مقاومة المنظمات لتحركات السلطة الفلسطينية أكثر فاعلية. فقد أصيب العديد من المنظمات بضرر بالغ نتيجة قطع المعونات من الخارج حيث تحولت الدول المانحة إلى دعم السلطة الفلسطينية الناشئة.

وهذا فتح الباب أمام حوار أوسع للقضايا الاجتماعية والاقتصادية فى حركات رفضت تبنى برنامج اجتماعى لمدة طويلة ؛ فقد ظهرت بضعة مراكز بحثية مستقلة فى السنين الخمس الماضية لتثير الانتباه للقضايا المجتمعية مثل الحقوق القانونية للمرأة ومشكلة العنف داخل المجتمع الفلسطينى. كما بدأ العمل فى مجموعة من برامج التدريب النسائية على تنمية القدرات التنظيمية وانتشرت أقسام المرأة فى العديد من المنظمات غيرالحكومية المهتمة بالقضايا المجتمعية، بينما جذبت المؤتمرات الحالية عن حقوق المرأة المئات من المشاركين من مختلف الأحزاب والجهات فى المجتمع. كما يجتذب قسم دراسات المرأة فى جامعة بيرزيت، وهو الثانى من نوعه فى العالم العربى، عدداً كبيراً من الطلبة، نصفهم من الرجال. وفى نفس الوقت يعمل تحالف نسائى على جمع توقيعات ومساندات لوثيقة تضمن حقوق المرأة تحاكى إلى حدٍ ما وثيقة المرأة فى جنوب إفريقيا.

ويهدف هذا النشاط النسائى إلى تحدى القيادة الفلسطينية المحكومة أساساً بالرجال والتى فشلت فى منح أولوية لأى من المشاكل النسائية والمجتمعية على السواء. فقد نعمت منظمة التحرير الفلسطينية بالرخاء الاقتصادى لعقود سبقت حرب الخليج، سببه منح الدول العربية، دون أن تقدم أى خدمات بهذه الأموال للمجتمع الفلسطينى. كما أن الأحزاب السياسية الفلسطينية ظلت تناقش العلاقات مع إسرائيل وقضية الاستقلال ولكنها نادراً ما طرحت برنامجاً يخص المجتمع الفلسطينى بعد هذا الاستقلال. وتمركزت برامج الخدمات الاجتماعية، مع وجود بعض الإستثناءات القليلة، حول شراء ولاء الجماعات والأحزاب السياسية بدلاً من تمكينها أو تنميتها. ربما يتغير هذا نتيجة للضغط الحادث الآن من الطبقات التحتية فى المجتمع.

إن كل فرقة من فرق منظمة التحرير الفلسطينية لديها منظمتها النسائية الخاصة بها. ومثلها مثل الاتحادات التجارية المقسمة، فضلت دائماً وعلى مر السنين أى عضوية حزبية على أن تنشئ برنامجاً للإصلاح المجتمعى. وقد أوضح الحوار مع عشرات النساء النشيطات فى هذا المجال مدى الاستياء من المنافسة الحزبية التى تمنعهن من بناء قاعدة انتخابية تساند قضايا المرأة.

لقد ظهر التوتر والصدام على قضايا المرأة فى عام ١٩٩٢ مع مستهل عملية السلام فى مدريد حيث أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية شبكة من لجان الشورى متجنبةً اشتمال أى امرأة أو أى قضية نسوية. وقد ردت النساء على ذلك بإنشاء لجنة شورى خاصة بهن بالتمويل الذاتى. فقد أعطيت حنان عشراوى، السياسية المستقلة، وضعاً بارزاً فى فريق المفاوضات. ومع ذلك فالكثير من النساء يشعرن أنهن قد هُمِّشْن فى عملية السلام. فتقول ريتا جياكمان احدى نشيطات صحة المجتمع " لقد أغفلَ دور المرأة و أُنكِرَ فضل

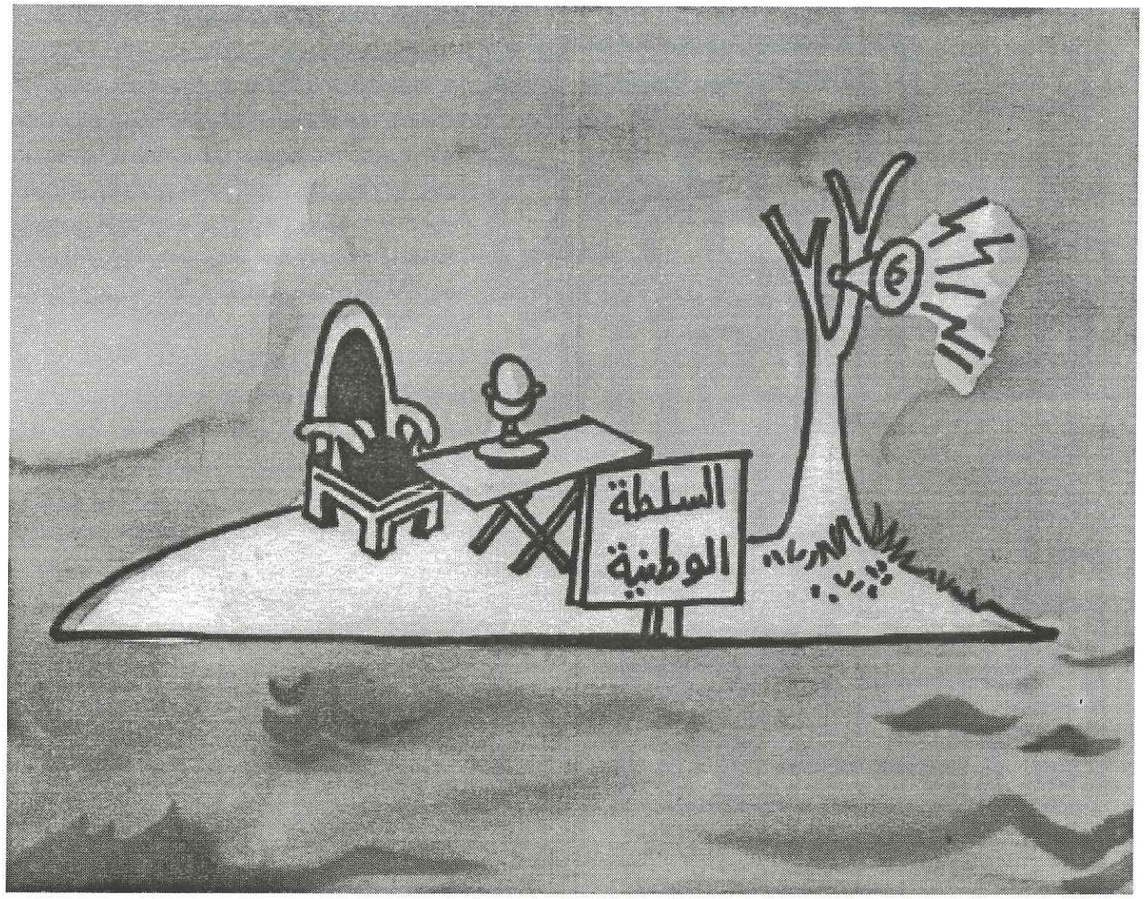

مجهوداتها حيث استولى الرجال على كل التعيينات تقريباً منذ بداية عملية السلام".

لقد ظهر الموقف الحاسم منذ توقيع إعلان المبادئ عندما طلب عرفات من مجموعة صغيرة من المحامين، وكلهم رجال، كتابة قانون أساسى يعمل كدستور مؤقت. وظهرت المخطوطة الأولى دون ذكر أى شئ عن حقوق المرأة. ثم جاءت المخطوطة المعدلة بعد الاحتجاج القوى معطيةً المرأة حقوقا مساوية للمرأة فى الحياة العامة بينما تركت ضمنياً الحياة الخاصة لقيود الشريعة الإسلامية. بينما فشل هذا الدستور المبدئى فى إجبار السلطة الفلسطينية على احترام اتفاقية الأمم المتحدة الموقعة عام ١٩٧٩ بخصوص حقوق المرأة، فى الوقت الذى أشار فيه إلى الاتفاقات الأخرى بشأن حقوق الإنسان.

لقد تم الإعلان عن وثيقة المرأة الفلسطينية مع زوبعة إعلامية فى القدس الشرقية فى أغسطس ١٩٩٤ هادفةً إلى أن تُضم للدستور الفلسطينى فى المستقبل. وتتضمن الوثيقة مطالب بمنع أى نوع من التمييز المبنى على أساس النوع فى الحياة العامة والخاصة، و التأكيد على حق المرأة فى التصويت فى الانتخابات والتعيين فى كافة المناصب العامة، بالإضافة إلى ضمان الحصول على نفس الأجر لنفس العمل. لقد تضمن مؤتمر سبتمبر ١٩٩٤ عن المرأة والقانون، الذى نظمته لجنة نسائية خاصة بالتعاون مع منظمة الحق، وهى منظمة لحقوق الإنسان مقرها رام الله ٤٠٠ امرأة وتناول فى مناقشاته القضايا الحساسة والمتعلقة بقانون الأحوال الشخصية. ونادى المؤتمر بمنع زواج الأطفال وحماية الأمهات الحاضنات والتعليم المجانى للنساء حتى سن ١٨ سنة، وفى مقابلة مع الوفد النسائى فى نوفمبر ١٩٩٤، طُلبَ من عرفات أن يؤدى التزاماته نحو حقوق المرأة ولكنه كان متحفظاً وأعرب عن عدم قدرته على هذا بسبب المحافظين الإسلاميين وأهاب بهن الصبر.

وقد علقت قائدة الوفد والتى ترأس جماعة المرأة العاملة قائلةً "لقد أظهر لنا هذا أن وظيفة النساء فى منظمة التحرير لا تعدو كونها للزينة. فلدينا تحد كبير يجب أن نقوى أنفسنا للتعامل معه."

مفترق الطرق

إن التحرك نحو السلام الحقيقى لن يتم إلا إذا اتفق الفلسطينيون وإسرائيل على الاعتراف المؤكد بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير؛ ولا تحتوى الترتيبات الحالية على أى اتفاق كهذا، وسوف تكون إزالة المستوطنات خطوةً بناءةً على هذا الطريق وإن لم تظهر أى بوادر أو دلالات تشير إلى احتمالية أن يصنع رابين وحكومته شيئاً كهذا، ولا يبدو أن إدارة كلينتون لديها الرغبة فى الضغط على إسرائيل لفعل شئ مماثل.

ومن الواضح أن حركة وطنية فلسطينية ضعيفة ومقسمة لا تستطيع أن تضغط لتحريك عملية السلام فى صالحها ووفقاً لمخططاتها. فقد أمست الحاجة ماسة لإعادة بناء حركة أقل تبعية للقوى السياسية الخارجية المناورة، وغير متمركزة حول استخدام الدبلوماسية كأداة سياسية وحيدة فى كفاحها. وهناك من الدلائل مايشيرً إلى أنً الإصلاح العميق اللازم لخلق هذه الحركة يتم بالفعل. معظم النشطاء لديهم اقتناع بضرورة تركيز الأحزاب السياسية على القضايا الاقتصادية والمجتمعية. ولكن الاختلاف يظهر عندما يتحدثون عن الشكل السياسى الذى يجب أن يتخذه هذا الاقتناع والبرامج السياسية المتعلقة به؛ فقد فشلت سلسلة من الاجتماعات بين حزب الشعب الفلسطينى والجبهتين الشعبية والديموقراطية فى العام الماضى فى الوصول إلى اتفاق للعمل المشترك. وربما ينضم حزب الفدا إلى فتح ليصبح الجناح اليسارى فيها، وإن كان هناك عناصر تؤيد الانضمام للمعارضة غيرالرافضة للسلام. وكمنظمة متعددة التيارات السياسية والانتماءات الطبقية، ربما تتعرض فتح نفسها للانقسام إلى أحزاب عدة إذا ما صارت حزباً سياسياً يدعو إلى برنامج اجتماعى محدد. أما حزب الشعب الفلسطينى فمازال يكافح للخروج من أزمته الأيديولوجية والتى أشعلها انهيار الاتحاد السوفيتى مما أجبره على الإعلان عن كونه حزباً للكل وليس للطبقة العاملة وحدها. هذا بينما لا يعانى الحزب من معضلة "الداخل أم الخارج" والتى تمزق الأحزاب والجبهات الأخرى، ويحتفظ بقاعدة صلبة من الشباب النشيط الخبير بالعمل فى الأوساط الجماهيرية. ولكنه يعانى من فقدان الاتجاه من الداخل، وهو ما ظهر فى التأجيل المتكرر للمؤتمر العام للحزب والذى سيعرض خلاله البرنامج العام الجديد للحزب. فقد صرح أحد منظمى الحزب فى احدى القرى خارج نابلس بأن الحزب سيواجه مشاكل فى المؤتمر بسبب تغيير الأيديولوجية والبرنامج العام والطبقة التى يمثلها الحزب وحتى اسمه، بينما لا يزال قادة الحزب كما كانوا.

وعلى صعيد المنظمات غير الحكومية و الأحزاب اليسارية والمجتمع بشكل عام، تتخذ الحركات المتواضعة شكلاً إيجابياً فىً اتجاه التجديد وإعادة الهيكلة تجاه الديموقراطية. هذا بينما تمركزت الجهود لخلق كتلة ثالثة، كبديل لفتح وللرافضين للسلام، حول شخصية حيدر عبد الشافى رئيس فريق المفاوضات فى مرحلة ما قبل أوسلو والذى عرف بحياده السياسى. وقد كان عبد الشافى متحدثاً متميزاً فى سلسلة اللقاءات السياسية العامة التى قادت إلى طرح مشروع حركة بناء الديموقراطية فى فلسطين. ولكونه مرتبطاً بالحزب الشيوعى الفلسطينى، فهو يتمتع بالاحترام بين كل التوجهات الحزبية العلمانية، رغم تعرضه للانتقاد أحياناً لقدراته التنظيمية الضعيفة. فالحفاظ على أثرٍ دائم فى الحركة الوطنية يتطلب إعادة توجيه وتوحيد الأحزاب السياسية أو خلق حزب جديد. ولا يبدو أن هذا أو ذاك وشيك. وعلى المنظمات أو الأحزاب، أو حتى الفرق الحزبية، التى تريد أن تلعب دوراً قيادياً فى الحركة الوطنية، أن تقوم بطرح برنامج اجتماعى – وتنجح فى تنفيذه فى الواقع – يجبر الجماهير على إتباعه ويكونَ جبهةً موحدة.

والسؤال المطروح على الساحة الآن هو "هل يمكن أن يحدثَ هذا، قبل إتمام عملية الاستقطاب المتنامية بين السلطة الفلسطينية من ناحية والجماعات الإسلامية من الناحية الأخرى، مما يجعل هذا الخيار مستحيلاً"؟

الهوامش

(١) أنظر : The Economist , January 21 , 1995 p 4

(٢) أنظر أيضا : Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs (Paris) IV/3 pp - 8 - 11

(٣) وأنظر أيضاً Palestine Report " Jerusalem " April The Washington Post , April 11, 9, 1995 pp. 6-7 1995.

(٤) أنظر أيضا : Grabam Usher, Interview with Barghouthi in Middle East Report 191 (Nov. Dec. 1994 pp 22).

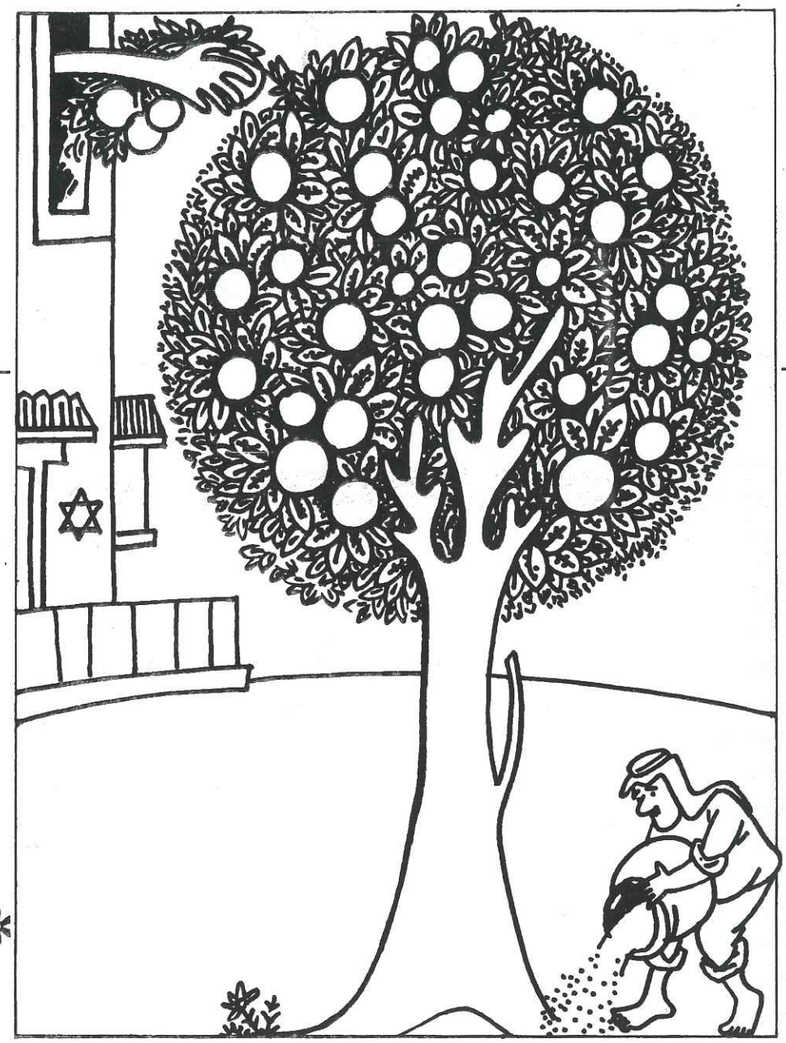

إعاقة التنمية الفلسطينية*

جنيفر المستد**

* نشرت بعدد (MERIP) Oct. Dec 1996. NO 201. VOL 26

** أستاذ مساعد للاقتصاد بجامعة ميتشجان ، وعملت وقت كتابة هذه الدراسة أستاذة زائرة بالجامعة الأمريكية بواشنطن .

يعد بروتوكول العلاقات الاقتصادية الفلسطينيين بالاستقلال فى عملية صنع القرار الاقتصادى. بينما تدل الحقائق على استمرار هيمنة إسرائيل التى تطبق بنود الاتفاقية التى تفيدها هى والمستمرة فى ردع التنمية الفلسطينية. وفى نفس الوقت، يستمر الصمت من قبل الدول المانحة للمعونة عن هذه النقطة، مما يجعل التقدم الحقيقى صعباً للغاية.

جاء فى مقدمة بروتوكول العلاقات الإقتصادية، والموقع من قبل حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أيار/مايو ١٩٩٤مايلى : هذا البروتوكول يضع قواعد العمل لتقوية القاعدة الإقتصادية للجانب الفلسطينى ولممارسته لحقه فى صنع القرار الاقتصادى وفقاً لخطته التنموية وأولوياته [١].

فصانعو السياسة ورجال الاقتصاد الذين مجدوا عملية السلام على أهمية السيادة فى صنع القرار الاقتصادى كشرط هام للاستقلال السياسى.

ومع ذلك، فقد أصبح من الواضح أن الفلسطينيين ليس لديهم القدرة على التحكم فى اقتصادهم. ونفس هؤلاء الساسة وخبراء التنمية الذين مجدوا "عملية السلام" فشلوا فى التعرض للمشكلات التى استمرت إسرائيل فى خلقها للقيادة الفلسطينية أو الاحتجاج عليها. فما هى خيارات الاستقرار وصنع السياسة فى المجال الاقتصادى التى يمنحها البروتوكول للفلسطينيين؟ هناك فرق شاسع بين الكلام الطنان فى الوثيقة والحقائق الموجودة على أرض الواقع. فبينما يعطى البروتوكول صانعى السياسة الفلسطينيين السيادة فى اتخاذ القرار والتخطيط التنموى، تظهر الوقائع أن الاقتصاد الفلسطينى مازال تحت الهيمنة الإسرائيلية. فالوقائع الاقتصادية فى فلسطين يشكلها عاملان : الارتباط بين المجتمعين الفلسطينى والإسرائيلى واختلال القوى لصالح إسرائيل. وبفحص أنماط التوظف الراهنة واستمرار إسرائيل فى غلق حدودها يتضح كيف استطاعت السياسات الإسرائيلية تحجيم الخيارات أمام السياسة الفلسطينية، وبذلك أعاقت النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل.

التوظيف والنمو الاقتصادى

لقد قامت إسرائيل بتخفيض عدد الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية فى سوق العمل داخل إسرائيل بشكلٍ حاد . وعوضاً عن ذلك، تستورد إسرائيل العمالة من المناطق القريبة والبعيدة مثل لبنان وتايلاند . وهذه السياسة الغريبة التى فرضت بسبب الاهتمامات الأمنية الإسرائيلية مثال على غياب التكافؤ فى ميزان القوى بين الطرفين وتوضح كيف تستطيع إسرائيل زعزعة استقرار الاقتصاد الفلسطينى الواهن أصلاً. فقد أدى خفض عدد العاملين الفلسطينيين فى إسرائيل من ١١٦ ألفاً إلى ٢٩ ألفاً ونصف الألف خلال السنوات الثلاث الماضية إلى زيادة معدل البطالة فى فلسطين بشكلٍ خطير. وبما أن ما يتراوح بين ٣٣٪ و٥٠٪ من الرجال الفلسطينيين العاملين يعتمدون على الصناعة الإسرائيلية [٢]، فإن على صانعى السياسة فى فلسطين أن يواجهوا تحدياً اقتصادياً كبيراً.

تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة فى الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦ قد ارتفع من ٣١٪ إلى ٧٤٪ فى غزة ومن ١٣٪ إلى ٥٠٪ فى الضفة الغربية [٣] .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن التقديرات الرسمية للبطالة (وهى الأرقام الأقل) محافظة لأنها لا تضع فى اعتبارها الإغلاق المتكرر للحدود وأن أغلب العمالة فى المنطقة غير موظفة توظيفاً كاملاً، إذ لا يعمل الكثيرون بكل طاقتهم وإنما فى بعض الأعمال التى تستهلك سويعات فى اليوم، وبالتالى لايحصل العامل على أجرٍ مجزٍ يكفيه.

وتعد هذه المعدلات من البطالة والعمالة الجزئية غير محتملة على الإطلاق فى معظم البلاد . ولكن إسرائيل قد أجبرت الفلسطينيين على القبول بهذه المعدلات، ليس فقط بإغلاقها الحدود معهم ولكن أيضاً بمنعها التحرك داخل أراضى الحكم الذاتى (من غزة إلى الضفة الغربية ومن جنوب الضفة لشمالها ومن أى مكان إلى القدس).

القيود فى التجارة و الحدود

تنص المادة رقم ٧ من اتفاق ١٩٩٤ على أن "يحاول كل من الجانبين الحفاظ على طبيعية حركة العمالة بينهما . . . . " [٤]. أما إسرائيل فقد تجاهلت تماماً هذه المادة من الاتفاق وأغلقت الحدود مراراً وتكراراً، كما منعت العمال من التحرك بين منطقتى الحكم الذاتى. وخلال حرب الخليج الثانية، بدأت إسرائيل فى وضع القيود على دخول الفلسطينيين إلى القدس. وهذه القيود التى لم ترفع كلياً أبداً بدأت فى التشديد منذ توقيع الاتفاق. وفى الواقع، تتحكم إسرائيل بشكلٍ تام فى حركة العمالة وليس لديها أى متاعب تنجم عن منعهم من العمل فى إسرائيل.

وبإتباع سياسةٍ كهذه – مع الاستمرار فى استيراد العمالة من تايلاند ورومانيا والبلاد الأخرى تؤثر إسرائيل سلباً على معدلات البطالة الخطيرة أصلاً. فتقليص العمالة الفلسطينية فى

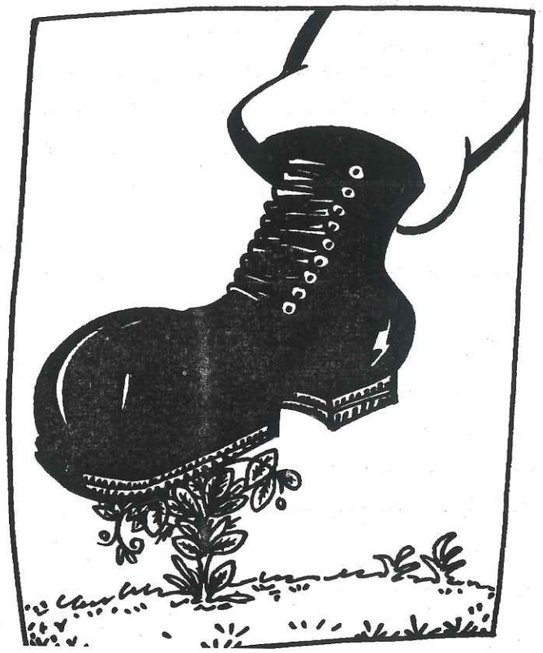

إسرائيل واستيرادها من الخارج له أثران سلبيان. أما الأول فهو تقليص الاعتماد الإسرائيلى على العمالة الفلسطينية، ورغم أن هذا يقلص الاعتماد المتبادل بينهما إلا أن الفائدة تعود مبدئياً على إسرائيل بينما يدفع العمال الفلسطينيون الثمن باهظاً. فعندما كانت القيود على الحدود أقل تشدداً كان من الممكن للفلسطينيين على الأقل أن يحصلوا على عملٍ يومى. أصبح الفلسطينيون الآن فى موقف أكثر حرجاً حيث من الصعب أن يعملوا فى القطاعات الرسمية وغير الرسمية. فالواقع أن الفلسطينيين يشكلون بالنسبة لإسرائيل قوة عمل الطوارئ التى يمكن استغلالها عند الحاجة دون الاضطرار لمنحها أى نوعٍ من الحقوق أو الإستقرار الوظيفى (ضمان أحقية الفرد فى العمل). أما الأثر الثانى فهو زيادة قوة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء نتيجة لإرتفاع معدل البطالة. فنتيجة لهذا الإرتفاع تنخفض الرواتب إذ تنخفض قدرة العمال المحدودة أصلاً على المساومة على الأجر. وتتدهور مشكلة البطالة بصورة أكبر نتيجة لسياسة العقوبات الجماعية مثل الغلق العسكرى الكلى أو المحلى. فعلى سبيل المثال تتعرض مدينة الخليل لفرض حظر التجول كل يوم جمعة حتى يستطيع المستوطنون أن يصلوا لأماكن الصلاة بأمانٍ مطلق. وهذا يقلل ساعات العمل المحتملة للفلسطينيين فى الخليل.

كما أن الإغلاق الشامل للحدود يوقع أثراً مدمراً على الاقتصاد الفلسطينى، فقد ورد فى تقرير البنك الدولى أن اليوم الواحد من غلق الحدود أثناء حرب الخليج كان يكلف قطاع غزة والضفة الغربية ٢,٦٥ مليون دولار يومياً وهو ما يمثل ٢٥٪ من دخلهم القومى اليومى[٥] وبالإضافة إلى التحكم فى حركة العمالة، تتحكم إسرائيل فى حركة السلع، وقد أثر هذا سلباً على فرص نجاح المشروعات الاقتصادية. وفى تقرير أذاعته محطة الإذاعة القومية NPR، لصاحب مصنع لتعبئة الصودا كيف أحدث التحكم الإسرائيلى فى حركة السلع انخفاضا فى مبيعات مصنعه وصلت لنحو ٧٠٪، حيث كانت الضفة هى سوقه الأساسى. فالسياسات الإسرائيلية لا تمنع الفلسطينيين من دخول إسرائيل فقط، وإنما تقلص حتى الخيارات الاقتصادية الداخلية. كما أن قطع الاتصال بين القدس وبقية المناطق المحتلة (المعرب) بين الفلسطينيين فى غزة والضفة و المناطق تحت الاحتلال يجعل التنمية الشاملة شبه مستحيلة. وحالة القدس توضح كيف أثرت سياسة قطع الاتصال هذه على المجالات المختلفة من الاقتصاد الفلسطينى.

وادى نار

حول مدينة القدس، وفى المسافة من بيت ساحور فى الجنوب إلى رام الله فى الشمال، يمتد طريقٌ إسفلتى ضيق خلال منعطف خطر معروف بوادى نار. ويميل الطريق بدرجة تزيد عما تسمح به معايير السلامة، بينما تغطى الطريق طبقة رقيقة من الإسفلت الردىء فوق التربة مباشرةً، وتحفه المنحنيات الخطرة مع الحد الأدنى من القضبان الحامية، وضعت عندما رأى المتبرعون الدوليون خطورة الطريق. لقد أصبح هذا الطريق هو الوحيد المتاح للفلسطينيين فى شمال وجنوب القدس. وعلى كل سكان الخليل أو العاملين فى رام الله وكذالك القاطنين فيها ونابلس بالمنطقة الشمالية ولهم أشغال فى المنطقة الجنوبية فى بيت لحم أو الخليل أن يستخدموا هذا الطريق. والطريق إضافة لخطورته يرمز إلى حرمان الفلسطينيين من حق دخول القدس.

منذ حرب الخليج احتفظت إسرائيل بقيود محكمة لمنع الفلسطينيين من الوصول للقدس. وفى الوقت الراهن، تستطيع قلة قليلة منهم الدخول للقدس وكذلك لإسرائيل. وحتى هؤلاء الحاملين لتصاريح الدخول للقدس وإسرائيل والذين يعملون فى مجال الإنشاء والتعمير، كمصدر للعمالة الرخيصة، والعاملين فى بعض المنظمات غير الحكومية، لديهم ما يؤرقهم من المشاكل

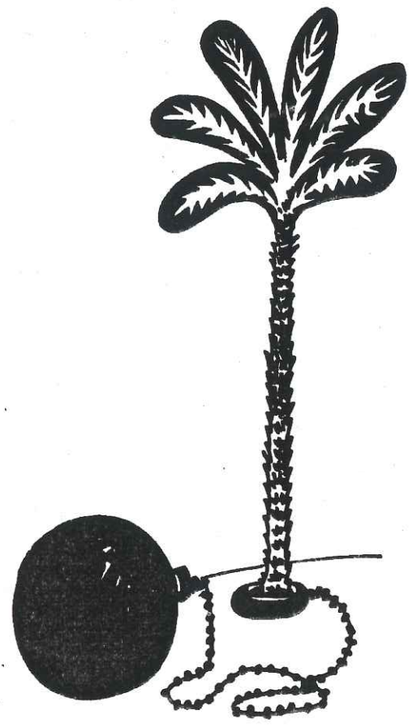

فى الحصول على تصريح الدخول.

ولا يحل طريق وادى نار، الذى يربط بين شمال وجنوب الضفة، المشكلة الأساسية وهى إنكار إسرائيل على الفلسطينيين الحق فى دخول القدس ، وهو ماينجم عنه آثار مدمرة على اقتصادهم الوطنى . إن العمال المستقلين و الوسطاء التجاريين والمقاولين لم يعد لديهم القدرة على دخول القدس والسوق الإسرائيلية. وبذلك تقلصت فرص عملهم وقدرتهم على التكسب. وقد أصبح هذا أشد صعوبةً على العمال المرتحلين وأصحاب الأعمال الصغيرة الذين كانوا يبيعون خدماتهم للإسرائيليين والفلسطينيين فى القدس. كما ينطبق الحجر على الشركات الأكبر أيضاً.

لقد شهد التجار فى القدس تقلص أعمالهم إلى ثلث حجمها الأصلى. ولايخفى أن هذه طريقة خبيثة لإجبار أهل القدس من الفلسطينيين على الرحيل و ترك محال إقامتهم فيها، بعد أن أصبحت موارد رزقهم فى خطر ، وبتقليص فرص العمل تقلص إسرائيل الدخل العام ممايعنى تقليل الاستهلاك العائلى ممايضر بالأعمال المحلية. وهذا ماينتج التأثير المضاعف: دائرة مغلقة من الوظائف الأقل والدخل الأقل.

التنمية الاقتصادية

فكيف يمكن لصانعى السياسة فى فلسطين أن يواجهوا مشكلة البطالة والنمو المختنق والحركة المقيدة للسلع والبشر؟ الحل المثالى هو أن يوجهوا مشاريع التنمية ناحية القطاعات المختلفة من المجتمع لتحقيق معدل أقل من البطالة للعمال. ولكن المادة ٩ من البروتوكول تنص على أن يبذل كل طرف أقصى جهده لتلافى أى ضرر قد يضر صناعة الآخر وأن يأخذ فى اعتباره مصالح الجانب الآخر فى سياسته الصناعية [٦].

إذا قام الفلسطينيون بتطوير صناعة كمبيوتر محلية تعتمد على الإمكانات المتوفرة لديهم، فهل سيقوم الإسرائيليون بالاعتراض إذ أنها ستنافس منتجهم هم وبالتالى لايمكن التقدم فى عملية تنميتها؟ وبغض النظر عن إمكانية الفلسطينيين وإمكانية الإسرائيليين فإن بنداً كهذا يكشف بوضوح اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل.

إن خطط التنمية الحالية التى وضعتها اللجنة المحلية لتنسيق المعونة (LACC) والمساعدة فى التنمية تتكون من برامج للزراعة والتعليم والتوظيف والبيئة والصحة والبنية الأساسية والشرطة والتعمير والقطاع الخاص. وهذه المشاريع هى السياسة المالية الفلسطينية لتحريك الاقتصاد الفلسطينى. ولم تأخذ الخطط فى اعتبارها العوائق السياسية التى تضعها إسرائيل. وفى الواقع تحتاج السلطة والدول المانحة إلى إعادة التخطيط فى ضوء السياسات الإسرائيلية.

قول ستانلى فيشر، وهو خبير اقتصادى من جامعة هارفارد، أن "النمو الاقتصادى سوف يتراجع عما هو عليه ما لم تسمح إسرائيل بدخول نسبة مؤثرة من عمال فلسطين لأراضيها" [٧].

ومع تعنت إسرائيل بخصوص تلك المسألة وبرغم توصيات فيشر المحافظة، أجبرت مجموعة اللجنة المحلية لتنسيق المعونة (LACC) لتطبيق برنامج التوظيف الخاص بالطوارئ [٨] لقدكان أحد اهتمامات البنك الدولى تنمية المناطق الصناعية. فقدكانت المناطق الصناعية فى البلدان الأخرى من العالم مثل المكسيك والفلبين مصدراً للتلوث العالى والأجور المنخفضة وعدم الأمان الوظيفى وقلة الأمن الصناعى. ولكن إذا نحينا جانباً القضايا الخلافية المحيطة بتنمية المناطق الصناعية ، فإن المفارقة فى الحالة الفلسطينية هى أن " مسألة تنمية المناطق الصناعية " قد اختفت من القائمة الأساسية وثارت " أسباب خطيرة للقلق بشأن مصادرة إسرائيل للأراضى التى كانت مخصصة لتنمية مناطق صناعية محتملة " [٩].

وبينما تعيق إسرائيل التنمية الصناعية فى فلسطين، تشجع الولايات المتحدة منظمات مثل شركة الاستثمار (OPIC) لزيارة فلسطين والاستثمار فيها. وتشرح روث هاركين رئيسة (OPIC) كيف يمكن للشركات متعددة الجنسيات متوسطة الحجم أن تستفيد من برامج (OPIC). فالهدف [١٠] كما توضح هو خلق وظائف أمريكية وليس فقط خلق مناخٍ سياسيٍ مستقرٍ وتنمية اقتصادية فى المنطقة.

فقد مولت الشركة خمسة مشاريع تتضمن سلسلة فنادق. وفى نفس الوقت تم التأمين على هذه المشاريع ضد التأميم والأخطار السياسية الأخرى.

فهل هذا النوع من الاستثمار هو الأفضل لفلسطين وسكانها؟ فالكثير من الفلسطينيين يعملون حالياً فى وظائف لا تمت بصلة لمهاراتهم وتدريبهم. فمدرسو المدارس يعملون فى قطاع الإنشاء كما يعمل المهندسون كعمال باليومية و هكذا.

وقد فشلت الخطة التنموية كما ترى هاركين فى طرح هذه المشكلة. نجاح التنمية بهذه السياسات يتطلب استيراداً ضخماً لرأس المال الدولى، وهو ما يتم عادةً بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الجنسيات.

وباستبدال رأس المال الإسرائيلي ببديله الدولى سيظل الفلسطينيون معتمدين على الخارج.

كما أن هناك طريقة أخرى وهى استثمار فلسطينى الشتات ولكن المحاولات فى هذا المجال قد أحبطت نتيجة المخاطرة العالية لفتح أعمال فى المنطقة.

ثم كيف يمكن للمستثمرين الفلسطينيين المحليين أن يتنافسوا مع الأمريكيين الذين لديهم من الضمانات مايفوق مالدى الفلسطينيين بمراحل بسب مساندة الحكومة الأمريكية. ومع بقاء احتمالات مصادرة الأراضى من قبل إسرائيل وسياساتها فى إغلاق الحدود فلن يغامر فلسطينيو الشتات بأموالهم بوضعها تحت سيطرة إسرائيل.

كما تتحمل السلطة الفلسطينية بعض اللوم لمخاوف فلسطينيى الشتات من الاستثمار، فالإجراءات البيروقراطية المعقدة تجعل المبادرة بالاستثمار صعبة للغاية.

وبينما تتدفق المساعدات الخارجية على المنطقة، فالكثير منها على شكل قروض يجب سدادها. وللبنك الدولى وصندوق النقد الدولى تاريخ فى إعطاء القروض الكبيرة للدول النامية. وقد سقطت تلك الحكومات فى ديون هائلة، مما أدى إلى تدخل المؤسسات المانحة للقرض لفرض برامج إعادة الهيكلة.

ورغم حاجتها لرأس المال، يجب على السلطة الفلسطينية تجنب الاعتماد على القروض الكبيرة والتى تريح الاقتصاد على المدى القصير، بينما تقود إلى فرض برامج إعادة الهيكلة على المدى البعيد. وقبل استكمال تلك الخطة الاقتصادية الضعيفة، يجب على المجتمع الدولى أن يراعى اختلال القوى الموجود بين صانعى القرار فى إسرائيل و أمثالهم فى فلسطين.

وحتى الآن تجنبت الدول المانحة التعرض لتحدى سياسات إسرائيل، مفضلة عمليات الترقيع فى تعويض الفلسطينيين عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الملكية.

الهوامش

(١) مقدمة بروتكول العلاقات الاقتصاية ملحق رقم ٤ من اتفاقية القاهرة فى ٤ مايو ١٩٩٤.

(٢) انظر ايضاً

Jennifer Olmsted, Education and Migration of Bethlehem Area Palestinians, PhD Dissertation, UC Davis, 1994; Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-development (Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1995); and the International Bank for Reconstruction and Development, Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace (Washington, DC: The World Bank, September 1993).

(٣) انظر ايضاً

Sara Roy, "Economic Deterioration in the Gaza Strip", Middle East Report N0. 200 (July - September 1996), pp. 36-39 and local Aid Coordination commmittee (LACC) Partners in peace (United Nations and the World Bank, September 1993).

(٤) الفقرة السابعة فى بروتكول العلاقات الإقتصادية الملحق الخامس من اتفافية القاهرة ٥ مايو ١٩٩٤.

(٥) International Bank for Reconstrution and Development, Developing The Occupie Terretories: An Investment in Pea (Wastington, DC: The World Bank, September 1993) p.10.

(٦) الفقرة الثالثة من المادة الثامنة فى برتوكول العلاقات الاقتصادية الملحق الرابع من اتفاقية القاهرة.

(٧) "Economic Transition in the Occupied Territories" Journal of Palestine Studies XXIII, Summer 1994, p. 54.

(٨) أنظر وثيقة : " Partners in Peace " أو "شركاء فى السلام " والتى تورد كل المشاريع المخطط قيامها فى المنطقة ، ص ٨٠ من الوثيقة.

(٩) المصدر السابق ص ١٨٦.

(١٠) Lori Toannon, "Clinton's Third World Investment Emissary, " International Business (December 1994), p.33.

عمال غزة والسلطة الفلسطينية*

أميرة حاس**

* نشرت في عدد (MERIP) May - Aug. 1995. No. 194/195. VoL25

** مراسلة هارتس في غزة

ربما كانت الأعمال الإرهابية داخل إسرائيل ذات دوافع أيديولوجية أكثر منها اقتصادية، ولكن المفهوم العام لها داخل غزة يغذيه الاختناق الاقتصادى.

نشرت قصة الإضراب الذى وقع فى يناير ١٩٩٥فى إحدى العيادات الصحية الخاصة فى مدينة غزة فى صحيفة أسبوعية واحدة فقط تسمى "الوطن"، وهى صحيفة تتحدث بإسم حركة حماس. فلم تنشر صحيفتا "القدس" ولا "النهار" اليوميتان المتحالفتان مع السلطة الفلسطينية أى شئٍ عن أول إضراب عمالى تحت سلطة الحكم الذاتى.

لقد قامَ العمال البالغ عددهم ١٦٧ عاملاً بالإضراب بعد أن رُفِضَتْ مطالبهم "بزيادة الرواتب والضمانات الاجتماعية والحق فى تكوين لجنة عمالية"؛ فقدتجمعوا فى اعتصام ولم يعملوا إلا فى حالات الطوارئ. وعلى الفور وصل ثلاثة ضباط من المخابرات الفلسطينية إلى العيادة الصحية وطلبوا إنهاء الإضراب فوراً وقاموا باعتقال ثلاثة من مُنَظمِيهُ. وتقول الشائعات أن مالك العيادة قد اتصل بصديقٍ له فى المخابرات وطلب منه العون؛ فاتصل المضربون فوراً بممثليهم فى الاتحاد والرابطة الطبية. وعليه، أفرِجَ عن المعتقلين بعد ذلك بسويعات. وتناقش ممثلو العمال فى الاتحاد مع المضربين فى كيفية استكمال الضغط لتحقيق المطالب. وأعرب بعض أعضاء الاتحاد عن أملهم فى أن تكون هذه الحادثة نواةً لتكوين جبهةٍ عماليةٍ قويه فى مواجهة أصحاب العمل فى غزة. فعلى كل حال، يتميز عمال العيادة من أطباء وممرضات وخبراء التحاليل وإداريين بدرجةٍ عاليةٍ من التعليم، ومعظمهم سبق له التعرض للاعتقال، وبمقاييس غزة، يعد هذا الجمع قوة عاملة كبيرة نسبياً، ومع ذلك فقد انسحب الاتحاد سريعاً قبل أن يلاحظ ذلك أحد.

غير أن ثمة جانباً آخر من المواجهة يعزز موقف صاحب العمل، حيث يزيد عدد العاملين فى العيادة عن حاجة العمل بنحو ثلاثين شخصاً. ففى خلال سنوات الانتفاضة، كما يقول أحد الموظفين، وبعد الإفراج عن بعض السجناء الفلسطينيين فى إسرائيل من حركة فتح، جاءوا وأجبروا صاحب العمل فى العيادة، وهو من إحدى العائلات الغنية فى غزة، على تشغيلهم بسيف الحياء. فبعضهم عمل فى التمريض والبعض الآخر فى الوظائف الإدارية.

ففى تلك الأيام، كما يتذكر الناس. إن لم يكن دائماً بروح الحنين إلى الماضى كان للفدائية والتضحية بالذات قدرةً عظيمةً على الإقناع.

وعندما حصلت السلطة الفلسطينية على مقاليد الحكم فى غزة أُنقِصَ عدد العاملين فى العيادة من ٣٠٠ إلى ١٧٠ عاملاً، وهو عددٌ لا يزال يزيدُ كثيراً عن قدرته على رفع المرتبات، كما يؤكد صاحب العمل. إن المرتبات الشهرية متدنيةٌ جداً، وتصل لحوالى ٢٠٠ دولار أمريكى للفرد العادى و٢٧٠ للطبيب. بينما تصل مرتبات العاملين فى الهيئات التابعة للأمم المتحدة فى غزة إلى ٦٠٠ دولار، ويحصل الأطباء على ألف دولار. كما يصل مرتب موظف الحكومة فى المتوسط إلى ٥٠٠ دولار. وحتى هذا يعتبر قليلاً إذا ما نظرنا إلى تكاليف الحياة.

المِحْنَةُ الاقْتِصَادِيّة

إن أغرب ما فى هذا الإضراب أنه حدث فعلاً، فمن المدهش أن يجرؤ العاملون بالصحة على الإضراب فى ظل الظروف الحالية من معدل البطالة المرتفع حتى بين خريجى الجامعات والإمكانات المحدودة لوزارة الصحة وندرة الوظائف الجديدة الشاغرة فى المستشفيات الحكومية. فعندما أعلنت وزارة التعليم الفلسطينية عن ٤٠٠ وظيفة شاغرة فى صيف عام ١٩٩٤، تقدم لتلك الوظائف سبعة آلاف شخص. وكذا كان الحال عندما أعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNWRA عن وظائف خالية. وعند سؤال أحد أصحاب مكاتب التوظيف عن كيفية توزيعه للعمال الجدد أصابه الارتباك . فعنده عدد غير محدود من الباحثين عن وظائف، كما أن منافسيه لديهم أعداد مماثلة. فهو يقول أن أحداً من الموظفين الجدد لم يطلب أبداً زيادةً فى المرتبات.

وفقاً لإحصاءات وزارة العمل الفلسطينية، وصل حجم العمالة فى قطاع غزة فى نهاية صيف ١٩٩٤ إلى ١٣٦,٢٩٠ (من أصل ٩٥٠ ألف مواطن). ومن هؤلاء ٨٣,١٠٠ يعملون فى غزة و ٢١,٢٩٢ يحملون تصاريح بالعمل فى إسرائيل. وبلغ عدد المسجلين فى دفاتر البطالة ٣٢,٠٠٠ [١]. فهو يقدر معدل البطالة بما يتراوح بين ٣٥ و٤٥ ٪. كما يستشهد بعض المراقبين و منهم باحثون فى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين UNWRA بمعدلات أخرى تصل إلى ٥٥٪ [٢]. كما يجب أن نضيف إلى هذه الأعداد الفلسطينيين الحاملين لتصاريح عمل فى إسرائيل حيث لا

يستطيعون عادةً عبور الحدود للعمل داخل إسرائيل. فقد كان إغلاق الحدود فى فبراير عام ١٩٩٥ السادس أو السابع من نوعه منذ توقيع إعلان المبادئ، والخامس منذ انتقال السلطة للفلسطينيين فى عام ١٩٩٤ فقد اتبعت إسرائيل سياسة تقليص الاعتماد على العمالة الفلسطينية منذ خريف عام ١٩٩٠ نتيجة لموجات هجرة اليهود الروس التى تزامنت مع موجات العنف الفردى من قبل الفلسطينيين الذين هاجموا المدنيين الإسرائيليين بالسلاح الأبيض.

وبعد ذلك بقليل، أثناءحرب الخليج الثانية، فرضت إسرائيل حظر تجوالٍ صارم لمدة أربعين يوماً على الأرض المحتلة. كما ألغت إسرائيل تصاريح العمل الدائمة التى ظلت فى أيدى الفلسطينيين منذ بداية السبعينيات، وطلبت أن يسجل كل العمال أسماءهم فى مكاتب العمل الإسرائيلية. وهذا يفسر تسجيل ٤٤,٥٣١ عاملاً من غزة فى إسرائيل عام ١٩٩١ بينما كان الرقم ٢٠,٦٥٦ فى عام١٩٩٠ هذا الرقم ليصل إلى ٣٧,١٣٤ فى عام ١٩٩٢[٣]؛ إذ ظل عدد كبير من الفلسطينيين يعمل فى إسرائيل حتى بداية حرب الخليج بشكلٍ غير قانونى عند الإسرائيليين الذين وجدوا فيهم فرصة للتهرب من دفع التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى الحصول على عمالة بخسة الأجر. هذا بينما يرجح السيد سعيد مدلل الموجه العام بوزارة العمل أن عمال غزة فى إسرائيل – العاملين بشكلٍ قانونى أو غير قانونى – لم يتجاوز عددهم أبداً ٤٥ ألفاً على عكس إحصائيات وكالة الأمم المتحدة UNWRA التى تقول أن عددهم وصل إلى ٨٠ ألفاً قبل الانتفاضة و ٥٦ ألفاً قبيل حرب الخليج طبقاً لأحد إصدارات " الأونروا " فى فبراير ١٩٩٥، فإن قوة العمل فى غزة كانت ١٢٠,٠٠٠ عام ١٩٩١.

وبغض النظر عن صحة أى من الإحصائيات السالف ذكرها فقد نتج عن سياسة إسرائيل انخفاض هائل فى الناتج المحلى الإجمالى فى قطاع غزة. لقد قام ضباط الإحتلال الإسرائيلى، بناء على دراسة اقتصادية قام بها الاقتصادى الإسرائيلى عزرا سادان، بإتباع أسلوب مغاير لخلق الوظائف والاستثمار بإنشاء " المجمعات الصناعية "[٤]. فقد هبطت القوة العاملة فى غزة من ١٨٪ من السكان عام ١٩٩٢ إلى ١٣ ٪ بعد غلق الحدود فى مارس ١٩٩٣[٥]. ومنذ ذلك الوقت إنعقدت الآمال على عملية أوسلو فيما يتصل بإنقاذ

غزة من المحنة الاقتصادية التى تعانى منها.

عَرَفَاتْ كرب عمل

فى الأيام الأولى من شهر أبريل / نيسان عام ١٩٩٤، عندما وصلت طلائع الشرطة الفلسطينية لاستلام مبنى الشرطة من القوات الإسرائيلية، تجمع عدد من اللاجئين الفلسطينيين من مخيم الشاطئ بفضول حول الجنود ورجال الشرطة الإسرائيلية المستعدين للرحيل. وقد وُجه لهم السؤال التالى : ماذا تنتظرون من عرفات ؟ فأجابوا أنهم ينتظرون من عرفات أن يتحدث مع رابين ويقنعه بفتح

الحدود وإعادتهم لأشغالهم فى إسرائيل [٦].

إن تأخر المعونات والتبرعات [٧]. والغلق المتكرر للحدود مع إسرائيل والموقف السياسى غير المستقر عوامل أفرزت عدداً من الوظائف الجديدة المحبطة فى غزة. لقد كانت الإدارة المدنية الإسرائيلية من أكبر الجهات المُستوعِبَة لطاقة العمل حيث استوعبت نحو ٧٦٠٠ موظف. وبعد مجىء السلطة الوطنية الفلسطينية، أضافت خمسة آلاف موظف جديد.

وقد أضافت وكالة الأمم المتحدة UNWRA ٢٥٠ مدرساً لعدد العاملين فيها أصلا والذى بلغ ٥٠٠٠ موظف للوفاء[٨] باحتياجات الطلبة الوافدين الجدد الذين يربو عددهم على ٦٠٠٠ تلميذ. كما أن المشروعات الجديدة للوكالة توفر نحو ألف فرصة عمل مؤقتة وقصيرة الأجل.

ويشير تقرير وزارة العمل التابعة للسلطة الفلسطينية أن عدد عمال البناء المسجلين قد زاد من ١٥١٠٠ عامل عام ١٩٩٢إلى ١٥٧٠٠ كما أن عدة آلاف من العمال الذين فقدوا وظائفهم فى إسرائيل خلال العام الماضى قد تم استيعابهم فى مشروعات البناء والتشييد القصيرة الأمد. وتعد تلك الأرقام الصغيرة تحدياً للمفهوم الشائع والذى يؤكد أن الإعمار هو النشاط الوحيد المزدهر فى غزة، بسبب بناء المساكن الجديدة ونحو ثلاثين مدرسة وتحديث وبناء الطرق ومكاتب البوليس.

ربما تكون هذه الأرقام دليلا على وجود عدد كبير من الوظائف المؤقتة [٩] هذا بالإضافة إلى فرص العمل التى وفرها القطاع الخاص فى سبعين مشروعاً جديداً اعتمدت فى مايو/ أيار ١٩٩٤ فى مجالات عدة تتضمن وكالات السياحة والكمبيوتر والورش الفنية وبعض مصانع البلاستيك. ويقدر السيد مدلل أن تلك المشروعات ستوفر نحو ٣٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ فرصة عمل فى العام المقبل (أى عام ١٩٩٦، المحرر) . لقد عاد للأراضى المحتلة من المهجر نحو ثمانين ألفاً من الفلسطينيين، توجه ثلثهم إلى غزة فى العام الماضى. وتتوقع السلطة الفلسطينية عودة أربعين ألف فلسطينى سنويا لغزة والضفة الغربية [١٠]، ولذا فالمجهودات المبذولة لخلق فرص عمل لاتوازى الزيادة المطردة فى تعداد السكان. ويعدجهاز الأمن الفلسطينى من أكبر مصادر فرص العمل للشباب فى غزة حيث استوعب نحو ١٨٠٠٠ شخص فى الأفرع المختلفة مثل الشرطة المدنية و شرطة المرور

والحرس الوطنى والمخابرات والأمن الوقائى والقوة ١٧ (الحرس الرئاسى لعرفات). يصل عدد العائدين فى قوات الأمن إلى ٧٠٠٠ بينما تنتمى البقية إلى أهل غزة ، وغالبيتهم من نشطاء حركة فتح. وبالتالى ينظر المناضلون الصغار والمعتقلون السابقون من المعارضة إلى زملائهم من فتح نظرة الحسد حيث وعدتهم السلطة بالعمل فى مقابل أربعمائة دولار شهرياً. ولشعورها بالمحنة التى يمر بها الجميع، سمحت القيادات فى حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأعضائها بالعمل فى قوات الأمن والحكم الذاتى الفلسطينى مع الاحتفاظ بموقفهم الرافض لاتفاقية أوسلو. ومع ذلك، فالكثير ممَن حصلوا على وظائف فى غزة، وكذلك بالطبع هؤلاء الذين لم يستطيعوا الحصول على وظائف ، يتمنون العودة لوظائفهم فى إسرائيل. فكلما مر الوقت على آخر مرة دخل فيها العامل إسرائيل كلما استطاع أن ينسى الضغط النفسى والعصبى المرتبط بالعمل فيها. فيقول البعض "قبل بداية عملية السلام، كانت إجراءات الدخول لإسرائيل أقل صعوبة وأقل إذلالاً. فبالرغم من ساعات العمل الطويلة، ومصاريف الانتقال والخوف من الاعتداءات، يظل العمل فى إسرائيل أكبر عائداً من العمل المماثل أو حتى الأكثر وجاهةً فى غزة ". إن قوانين العمل الإسرائيلية تشمل الفلسطينيين وتحميهم وتمنحهم، مثلهم مثل غيرهم، ضمان الحد الأدنى للأجور (٢٠ دولاراً أمريكياً فى اليوم)، بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية الأخرى مثل معاش التقاعد وهو ما لا يتوفر فى غزة [١١]. فعمال البناء فى غزة، على سبيل المثال، يتقاضون يوميات تتراوح بين عشرة وثلاثة وعشرين دولاراً ولكنهم لا يتلقون معاشاً أو أجازات مدفوعة الأجر أو الأجازات المرضية. بينما توفر نفس الوظيفة فى إسرائيل دخلاً يومياً يتراوح بين ٣٥ و٤٠ دولار. أما بالنسبة للعمال الزراعيين البالغ عددهم خمسة عشر ألفاً فيحصلون على يومية لا تزيد على عشرة دولارات فى غزة فى مقابل خمسة وعشرين إلى ثلاثين فى إسرائيل. لقد طالب اتحاد نقابات غزة وزارة العمل الفلسطينية بوضع حد أدنى للأجور يزيدعلى عشرين دولاراً فى اليوم. و يقال أن وزير العمل الفلسطينى، السيد سميرغوشة، أجاب أن عشرة دولارات كحد أدنى تعد مناسبة "حتى لا يتمزق الاقتصاد". والواقع أنه لا الاتحاد ولا الوزارة قادرين على إرغام أصحاب الأعمال على رفع الحد الأدنى للمرتبات أو ونصف تحسين أوضاع العمل فى مصنع للأيس كريم فى خان يونس بعد أن اشتكى العمال من سوء الأوضاع. فلم يكترث صاحب المصنع حتى بمجرد الرد عليهم وخشى العمال أن يشاركوا فى عمل موحد. ولا يذكر نشطاء الاتحاد أى محاولة جادة لتحسين أوضاع العمال منذ ذلك الحين.

حتى الآن ما زال قانون العمل المصرى مع بعض التعديلات الإسرائيلية قائم فى القطاع العام، ولكن هذه القواعد لا تطبق على القطاع الخاص. لقد تم إعداد قانون عمل جديد ولكنه ينتظر تشكيل المجلس التشريعى حتى يصبح رسمياً وربما كان يكفى توقيع عرفات على القانون الجديد ، ولكنه لم يوقعه حتى الآن لانشغاله عن أمور كحقوق العمال، فمنذ مجيئه إلى غزة لم يقابل ممثلى العمال إلا فى أوقات الأزمة بينما يقابل القيادات العمالية لمنظمة فتح بشكل منتظم.

يحاول الاتحاد التفاوض مع أرباب الأعمال ولكن الآخرين لم يكونوا اتحادا يمثلهم حتى يستطيع اتحاد العمال التفاوض معه. ولذا يشعر النقابيون أنهم مجرد أطلال باهتة من العصر المنصرم حين كانوا يعملون كستار لنشاط منظمة التحرير الفلسطينية المحظور نشاطها. فيقول أحدهم، رفض التصريح باسمه، "إن خيارنا الوحيد هو التحدث لعرفات كممثل لأرباب الأعمال. فهو الوصى على الجميع؛ ويستطيع أن يجعلهم يحسنون بعض أوضاع العمل. إن مطالبنا فى غاية التواضع. ولكن الأعداد الغفيرة من العاطلين عن العمل وطوابير العمال المستعدين للعمل فى مقابل ١٥ شيكل فى اليوم (٥ دولارات) قد تؤدى إلى فوات سنوات قبل أن نحقق أى شىء إن لم نتحدث لعرفات شخصيا".

فقدان التواصل

لقد اندلعت الانتفاضة فى عام ١٩٨٧ من معسكرات اللاجئين على أيدى العمال فى غزة للتعبير عن الإحباط بشأن نتيجة الكفاح الوطنى. كانت ضربات الانتفاضة موجهة إلى مظاهر الاحتلال الإسرائيلى من جنود وإداريين مدنيين وجامعى الضرائب. ومع استمرار المحنة الاقتصادية فى غزة أصبح الإسرائيليون، الذين يعتبرهم الشعب فى غزة مسئولين عن المحنة الاقتصادية، فى منأى آمن بعد أن تم إبعادهم عن الفلسطينيين باتفاقية أوسلو. ربما كانت الأعمال الإرهابية داخل إسرائيل ذات دوافع أيديولوجية

أكثر منها اقتصادية كالبطالة، ولكن المفهوم العام لها داخل غزة يغذيه الاختناق الاقتصادى.

فهل يتحول هذا الإحباط والغضب وعدم الاستقرار إلى هدف آخر أكثر سهولة -أعنى السلطة الفلسطينية؟ إن الحنين إلى حالة شبه طبيعية يجعل الناس فى غزة يتحلون بالاعتدال والصبر فى التعامل مع السلطة. ينحصر الأمل فى زيادة فرص العمل أساساً فى القطاع العام حيث تستطيع السلطة التحكم فى سلوك العاملين وكيفية توظيفهم. ولا تتعرض السلطة وسياستها القائمة على المحسوبية فى توزيع الوظائف للنقد إلا فى خطب المساجد من النشطاء الإسلاميين المناهضين لها.

لقد تدهورت الحالة الاقتصادية ووصلت معدلات دخل أسر كثيرة لحد من الانخفاض لدرجة الشعور بالارتياح إذا ما حصل أحد أفرادها على وظيفة مؤقتة لمدة أيام قليلة فى الشهر. وبالطبع أصبحت فكرة الرغبة فى الحصول على عمل ملهم ومشبع لرغبات غير مالية رفاهية خارج نطاق الخيال المعقول. لقد فشلت اتفاقية أوسلو فى تحقيق المطالب القومية السياسية ولم تظهر فى الوقت نفسه أى نجاح فى الوفاء بالوعود بشأن تحسين الأوضاع الاقتصادية، ومع هذا لا يحاول الناس فى غزة انتقاد الأوضاع بشكلٍ صريح حتى لا يعرضوا أرزاق ذويهم للزوال.

كما هو الحال فى المجتمعات التى تضربها البطالة، ينتشر الحقد والحسد ضد الأغنياء (وهم عادةً من الغزاوية غير اللاجئين) ولكن يختفى وعى الطبقة العاملة. لقد فشلت الأحزاب والجبهات اليسارية المعارضة مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية وحزب الشعب فى إثارة أى قضية غير قضية الاستقلال عن إسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية.

لم تغب أخطار الكارثة الاقتصادية عن وعى المسئولين الإسرائيليين. ففى نهاية فبراير/شباط عام ١٩٩٥ اقترح الإسرائيليون خطتين لمجابهتها، أحداهما قصيرة الأمد والأخرى طويلة الأمد . كانت الأولى أن تدفع إسرائيل للسلطة الفلسطينية راتباً شهرياً يساوى الدخل العام الذى يحصل عليه العمال الفلسطينيون فى مقابل إغلاق دائم للحدود . وبهذه الأموال يتم الاستثمار فى مجال الإنشاء والتعمير فى البنية الأساسية ويتم دفع الرواتب بمقاييس الأجور المحلية فى غزة. أما الخطة الطويلة الأمد فتركز على الاستمرار فى تشييد المجمعات الصناعية حيث يشترك رجال الأعمال الفلسطينيون والإسرائيليون فى بناء المصانع بقدر من المعونة الأمريكية. وفى ٢٧ فبراير ١٩٩٥ اتفق وزير المالية الإسرائيلى مع وزير الاقتصاد الفلسطينى على إنشاء أربعة مجمعات صناعية فى قطاع غزة، ويعتقد أن المرتبات الممنوحة للفلسطينيين ستكون أقل بكثير من تلك التى يحصلون عليها فى إسرائيل.

فهل ستنجح السلطة الوطنية فيما فشلت فيه الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهل ستتبلور رؤية سادان بشأن تشجيع الاقتصاد؟ لا يبدو أن السلطة لديها خيارات فى هذا الشأن. فمنذ ثلاث سنوات أجمع رجال الاقتصاد الفلسطينيون على أنه يستحيل الفصل بين اقتصاد غزة والحل السياسى الذى يتضمن الضفة الغربية والقطاع كوحدة سياسية و اقتصادية متماسكة. كما رفض المستثمرون الفلسطينيون فكرة المجمعات الصناعية عندما اقترحت فى البداية حيث كان من الواضح أنها مرتبطة بسلطات الاحتلال، لقد أصبح هذا المنطق غير ذى جدوى الآن.

إن السياسة الإسرائيلية الحالية تعمل جاهدةً على فصل غزة عن الضفة الغربية. لم يكن الوصول إلى الأقارب ومراكز التعليم والصحة والأماكن الدينية فى الضفة الغربية فى يوم من الأيام أصعب مما هو الآن. ففى محادثة غير رسمية مع اليهود الأوروبيين والأمريكيين فى منتصف عام ١٩٩٣ أفصح شيمون بيريز بشكلٍ متكرر عن رؤيته للحل النهائى وهى ببساطة: دولة صغيرة فى غزة وحكم ذاتى مرتبط بشكلٍ ما بالمملكة الأردنية الهاشمية فى الضفة الغربية، بينما تتراص المستوطنات اليهودية وسط الفلسطينيين الذين سيكون لهم الحق فى تكوين برلمان "للشئون المحلية"[١٢]

وفى مارس وإبريل، صرح مسئولون فلسطينيون ومن ضمنهم عرفات أن بيريز قد اقترح -بشكلٍ مباشر أو غير مباشر- إنشاء "دولة فى قطاع غزة" لأنه سيؤجل مناقشة المرحلة الثانية المختصة بالضفة الغربية. وحتى الآن تمسك الفلسطينيون برفض عرض بيريز. ولا يبدو أن العمال الفلسطينيين ولا قادتهم لديهم بديل عملى عن فكرة المجمعات الصناعية تلك التى تصب فى خزان العمالة الرخيصة للصناعات التى تتماشى مع إستراتيجيات الاقتصاد الإسرائيلى قبل كل شىء . ورغم أن هذا الحل ربما يساعد على رفع المعاناة اليومية عن كاهل الفلسطينيين ومدهم

بالحاجات اليومية المادية، إلا أنه يؤجل إلى أجلٍ غير مسمى أى اعترافٍ بتطلعاتهم الاقتصادية والسياسية فى وجودٍ حرٍ ومستقل.

الهوامش

(١) Said Medallal, Interview, January 1995.

(٢) يعود الانخفاض العام فى حجم قوة العمل للعدد الصغير من النساء العاملات خارج المنزل، إلى صغر السن للسواد الأعظم من الفلسطينيين، والعدد الكبير من العمال المحيطين الذين فقدوا وظائفهم أو الممنوعين من العمل هناك لأسباب أمنية.

(٣) Interview with Medallal . Op. Cit.

(٤) وفقا لنشرة لوكالة غوث اللاجئين UNRWA التي صدرت في فبراير ١٩٩٥ بلغت القوة العاملة في غزة عام ١٩٩١ ١٢,٠٠٠ شخص.

(٥) تعد التنمية الشاملة للبنية التحتية مشروع مكلف لا يمكن الاعتماد في تمويله علي مصادر قطاع غزة أو المعونات العادية اذن الحل هو في التنمية الجزئية . انظر:-
Sadan "A policy for Immediate Development in the Gaza Strip" August 1991 p. 42

(٦) " الاستجابة للتغيير " تقرير بقلم جيراوفسون فى FAFO تقرير رقم ١٦٦ عام ١٩٩٤ ص ١٧.

(٧) تنص الفقرة (٧) من اتفاقية القاهرة على " سوف يعمل الطرفان على الحفاظ على الانتقال الطبيعى للعمال بين حدودهما وفى حالة إيقاف الحركة عن جانب واحد عليه أن يخبر الآخر ".

(٨) تأخرت التبرعات نتيجة تسيس وعدم كفاءة الهيئات الاقتصادية الفلسطينية، ومتطلبات البنك الدولى وتراجع الداعمين.

(٩) مقابلة مع سعيد مدلل. مصدر سابق.

(١٠) من بين العمالة الفلسطينية من الذكور فى غزة ما بين سنى ٢٠ و ٥٩، ٢٨٪ فقط كانوا يعملون بشكل كامل، أنظر تقرير FAFO بعنوان " المجتمع الفلسطينى " تقرير رقم ١٥١ لعام ١٩٩٣.

(١١) جريدة القدس ٢٨ فبراير ١٩٩٥.

(١٢) حتى تاريخ اتفاق القاهرة مايو ١٩٩٤ فإن العمال الفلسطينيين وأرباب أعمالهم كانوا يدفعون نفس التأمينات الاجتماعية ويحصلون على قدر قليل من المنافع تغطى أمور مثل " إصابات العمل وإفلاس العاملين ولم يكونوا مستحقين لرواتب بطالة. وقد نصت اتفاقية القاهرة على تحويل مجموع الفارق إلى حساب السلطة الوطنية.

(١٣) Amnon Brazilai Ha - Aretz November 28,1994.

السجناء السياسيون الفلسطينيون*

يفات سوسكيند **

منذ بدء العمل باتفاقية أوسلو فى مايو عام ١٩٩٤، أصبحت مشكلة السجناء السياسيين الفلسطينيين اختباراً عملياً لمدى حقيقة ونزاهة الانسحاب الإسرائيلى ونهاية الاحتلال. إذ يعكس الوضع الراهن المغزى الفعلى وراء اتفاق السلام الذى يثبت دعائم سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطينى عن بعد، مع الاحتفاظ بياسرعرفات كأداة لضمان الانصياع الشعبى للنظام الجديد.

ومن الجدير بالذكر أن أكثر من نصف السجناء الفلسطينيين، ويبلغ عددهم حوالى ستة آلاف سجين، قد تم اعتقالهم بعد توقيع إعلان المبادى عام ١٩٩٣. وبنظرة سريعة إلى "الترتيبات الأمنية" فى اتفاقية أوسلو الثانية، نرى بوضوح إحتفاظ إسرائيل بالحق فى اعتقال ومحاكمة وسجن الفلسطينيين فى منطقتى (ب) و(ج) فى الضفة الغربية. كما أن الثغرات القانونية فى نص الاتفاقية تسمح لإسرائيل بالاستمرار فى الاعتقال الادارى للفلسطينيين، حتى فى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية [١] هذا بالإضافة إلى تدهور الحالة العامة فى السجون والمعتقلات، مثل الإهمال فى النظافة الشخصية للسجناء وسوء الطعام ووضع قيود ومحددات صارمة على زيارة الأهالى لأبنائهم من السجناء وهى إحدى الحقوق التى تحقق بفضل سلسلة من الإضرابات فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ومما زاد الطين بلة أن الكنيست الإسرائيلى يناقش هذه الأيام إصدار تشريع سيجعل إسرائيل الدولة الوحيدة فى العالم التى تشرع التعذيب البدنى بشكل قانونى [٢].

إن هذا التشريع يجرم التعذيب ظاهرياً، حيث يعرفه القانون الصادر، بأسلوب الكاتب الإنجليزى جورج أورويل، على أنه كل نوع من الألم البدنى أو النفسى، ماعدا الألم الموجود طبيعياً فى عملية الاستجواب أو المعاقبة، وفقاً للقانون [٣].

ومع أحداث صيف ١٩٩٦ اتضح، ومع الأسف، أن إسرائيل ليست السلطة الوحيدة التى تسئ معاملة المساجين فى فلسطين. فمع إحكام عرفات لسيطرته المطردة على كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، اتخذت انتهاكات (هذه السلطة) لحقوق الإنسان شكلاً روتينياً. ففى فترة عملهم التى بالكاد تجاوزت عامين، قامت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بتعذيب

* نشر فى عدد . (MERIP) Oct- Dec 1996 NO.201.Vol 26

** المدير السابق لمشروع السابع عشر من أبريل التابع لمركز المعلومات البديلة بالقدس و الخاص ببحث أوضاع السجناء .

سبعة معتقلين حتى الموت فضلاً عن تعرض نسبة ٧٠٪ من السجناء للتعذيب المنتظم [٤].

وفى شهر يونيو ١٩٩٦ وصل عدد الذين اعتقلتهم السلطة لضعف عدد المعتقلين فى عام ١٩٩٥ [٥]. وقد وصل عدد المحتجزين لدى السلطة إلى ١٢٠٠ معتقل يشتبه فى انتمائهم لجماعات معارضة، قضى أكثر من ٨٠٠ منهم ستة أشهر فى الحبس دون اتهام قانونى أو إجراء محاكمة أو حتى استشارة قضائية.

وتعد الفوضى الوظيفية الناجمة عن وجود تسع هيئات أمن مسلحة مصدراً من مصادر الانتهاكات.

كما يؤثر الحجم العملاق لقوات الأمن (حيث تتكون من أربعين ألف رجل، وهى من أعلى النسب بين رجال الأمن وتعداد السكان فى العالم) على أدائها، فيستشرى الفساد على نطاق واسع ويفتقر النظام إلى اللوائح والضوابط الحاكمة. ففى قطاع غزة وحده، يبلغ عدد مراكز الاعتقال أربعة وعشرين مركزاً منفصلاً، لم يعرف مكانها إلا فى شهر إبريل ١٩٩٦.

وعادة مايوضع المعتقلون تحت رقابة الأمن غير المسئول عن هذا الاعتقال. كما يندر أن يعلم أهل المعتقل عن القبض عليه. وعادة مايرفض ضباط الأمن فى السجن التصريح بأى معلومات تفيد الأهل الباحثين عن ذويهم. فالمعتقلون يحبسون تحت أسماء مستعارة وعادة يعتقل الناس من أفرع مختلفة؛ وفى مثل هذه الحالات، ما إن يتم الإفراج عن المعتقل حتى تعتقله جهة أخرى. ولا يستطيع المحامون الوصول إلى موكليهم. أما وثائق البحث والاعتقال فقد أصبحت استثناءاً بعدما كانت قاعدة.

أما عن سوء المعاملة فقد أصبح وباءً شائعاً مع عمليات التعذيب الوحشى من الضرب بالسياط والصعق بالكهرباء وحتى الخنق المؤقت والشبح لانتزاع الاعترافات قسراً والحاق العقاب (بالمعتقل) [٦].

تعود سياسة القمع، التى تتبعها السلطة ضد أى إنتقاد أو قوى معارضة جزئياً إلى المتطلبات الإسرائيلية التى نصت عليها "عملية السلام"؛ فعلى سبيل المثال، تلقى اتفاقية أوسلو الثانية (مادة ٢، فقرة ٢) بمسئولية قمع أى تهديد ضد أمن إسرئيل، بداية من الهجوم المسلح من الأراضى الفلسطينية وحتى "التحريض المتوقع"، على كاهل السلطة الفلسطينية.

وقد أدى الضغط الإسرائيلى لتلبية هذه الالتزامات إلى نظام اعتقال كمى وغير رسمى[٧]. فيقول أحد حراس سجون السلطة الفلسطينية "يجب أن نحتفظ بعدد معين من المعتقلين لإرضاء الصحافة الإسرائيلية". هذا بالإضافة إلى الأجندة الفلسطينية نفسها والتى تعمد، كسائرالحكومات الجديدة «مابعد الثورية»، إلى توطيد دعائم حكمها بيد حديدية.

وفى هذا المناخ، حيث تغيب أبسط القواعد القانونية ولوائح المعاملة داخل السجون مما يجعل من المستحيل توجيه اللوم إلى أى منتهك، ترسل السلطة الفلسطينية رسالة تهديد لكل من تسول له نفسه بمعارضتها.

لقد غطت أزمة انتهاكات السلطة الفلسطينية على مشكلة السجناء الفلسطينيين فى إسرائيل وبعد ثلاثة أعوام من أوسلو، لايزال هؤلاء المساجين كرمز لتركة الكفاح المحبط ويقول رجل من بيت لحم، وقد قضى ثمانى سنوات فى السجن لقد زج بى فى السجن من أجل إتباعى أوامر عرفات، وهو يسافر ويجوب العالم ليصافح أياد ملطخة بالدماء ويبتسم لألات التصوير وأنا الآن فى انتظار اعتقاله لى مرّة أخرى لأنى ما زلت أؤمن بما علمنى إياه".

الهوامش

(١) Alleqra Pacheco. " Jailing Opinion " News from within, August 1996, pp16-17.

(٢) تم بالفعل إصدار هذا التشريع و صدق عليه الكنيست الإسرائيلي (المعرب).

(٣) المرجع السابق Ibid .

(٤) وصل هذا العدد إلى ١٢ قتيل في مارس ١٩٩٧، وفقا لما ذكرته مجلة "حقوق الناس" في عددها الأول (المعرب).

(٥) Graham Usher, " The PA and the New Israeli Government " News from within , July 1996 p5 تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٩٥، ١٨ يونيه ١٩٩٧ .

(٦) أنظر أيضا Ibrahim Shehadah, Abuse of the Palestinian Security Force (march 1996 June 1996), Gaza Center for Rights and Law , July 1996.

(٧) يقصد بذلك الاحتفاظ على نحو دائم بحد أدنى من المعتقلين فى السجون. (المعرب).

حـــوار مع
عـزمى بشـارة

عن الفلسطينيين في الكنيست الإسرائيلي *

سارة سكالنغة **

ستيف روثمان ***

جويل بنين ****

كان عزمى بشارة نجماً شاباً صاعداً فى الحزب الشيوعى الإسرائيلى (راكاح) لسنوات عدة. ومنذ خروجه من الحزب بعد الأزمات العنيفة فى عام ١٩٨٩، فكر مع مجموعة أخرى من المفكرين العرب فى إنشاء حزب عربى جديد له توجهات تقدمية قومية. وبعد مناقشات وأزمات عديدة تم إنشاء حزب التجمع أو (المجلس الشعبى الوطنى) فى مارس عام ١٩٩٦، قبل فترة قليلة من الانتخابات الإسرائيلية. ويضم حزب التجمع عدداً من المناصرين والأعضاء السابقين فى الحزب الشيوعى وحركة عهد المساواة، (حركة عربية يهودية أسست عام ١٩٩١)، والحركة التقدمية (والتى تتضمن محمد معرى العضو السابق فى قائمة التقدميين من أجل السلام) وحركة أبناء البلد وغيرهم.

والهدف الأساسى للحزب، الذى يعرف نفسه كحزب قومى قيد التأسيس، هو إيقاف عمليات التهميش والأسرلة (تحويل العرب داخل الدولة الإسرائيلية إلى إسرائيليين والقضاء على هويتهم الأصلية). وتتمركز مطالب الحزب حول الاعتراف واحترام وتأييد الاستقلالية الثقافية للمجتمع العربى داخل إسرائيل كاستراتيجية لتحويل إسرائيل من دولة اليهود إلى دولة كل المواطنين (يهودا وعرباً). وتشمل قائمة المطالب الأولية للحزب المطالب التالية:

١- تحديد المناهج الدراسية فى المدارس العربية بواسطة العرب أنفسهم.

٢- تأسيس محطة تليفزيون عربية مستقلة وغيرحكومية.

٣- مشاركة العرب فى صنع القرارات الخاصة بتنمية مراكز السكان العرب، فى الخليل وفى النقب.

٤- القضاء على مفهوم الأرض القومية لليهود (وهى الأرض التى يحرم على العرب استخدامها).

٥- تحجيم العلاقات بين المنظمات الصهيونية العالمية (مثل الوكالة اليهودية وصندوق التمويل اليهودى القومى) ومؤسسات دولة إسرائيل.

قبل الإنتخابات الإسرائيلية، تحالف التجمع مع الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش - جبهة انتخابية يقودها الحزب الشيوعى) لتكوين قائمة انتخابية واحدة تحت اسم " حداش والتجمع". وقد حصلت القائمة على ٣ ٪ من الأصوات وبذلك احتلت خمسة مقاعد فى الكنيست الإسرائيلى أحدها لعزمى بشارة- وهو مايزيد بمقعدين عما حصلت عليه حداش فى انتخابات ١٩٩٢ .

فى يوم ٢٤ يونيو ١٩٩٦، أجرت سارة سكالنغه (Sara Scalenghe) وستيف روثمان (SteveRothman) حواراً مع بشارة فى مكتبه فى الكنيست الإسرائيلى.

س: كيف تصف الحزب الجديد وبرنامجه؟

ج: منذ عام ونصف، بدأنا التفكير فى أهمية أن يكون

* نشر في عدد26 .(MERIP) Oct- Dec. 1996. NO. 201. VOL

** طالبة دكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط

*** حائز على الماجستير في الدراسات العربية

**** جويل بنين كاتب المقدمة

للعرب فى إسرائيل مشروعهم السياسى الخاص وغير المرتبط بالمشروعات السياسية الأخرى مثل الاتحاد السوفيتى والحركة القومية العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد انهارت كل تلك المشاريع الآن بينما يواجه العرب فى إسرائيل أزمةً تخص مستقبلهم. ولهذا فكرنا أن الوقت قد حان لتكوين حركة قومية عربية داخل إسرائيل؛ تأخذ فى اعتبارها البعد المدنى لكوننا مواطنين إسرائيليين والبعد القومى لكوننا جزءاً من الأمة العربية والشعب الفلسطينى. وفى السنوات الأخيرة بدأنا نلحظ التسارع فى عملية الأسرلة إذ ازداد تهميش الفلسطينيين داخل الدولة الإسرائيلية وانضمامهم للأحزاب الصهيونية. وقد اتضح هذا فى الانتخابات الأولية لحزب العمل عندما انضم ستون ألف فلسطينى لمؤيدى حزب العمل. ويعد هذا تعبيراً عن أزمة الهوية القومية والسياسية. ورداً على هذا بدأنا فى التحرك لتكوين مشروع سياسى جديد أهدافه الأساسية هى تحويل المواطنة فى إسرائيل إلى أساس للحقوق فى البلد بدلاً من الوضع الراهن الذى يعتمد على أسس عرقية ودينية وقومية. ثانياً، نريد أن نؤكد على البعد القومى وهو أن العرب أقلية قومية وليسوا مجموعة من الأقليات الدينية. وهذه مسألة سياسية كما هى مسألة ثقافية. فأى نوع من المجتمعات نريد أن ننشئ هنا: مجتمع قومى تعترف به الدولة كما هو أم مجموعة من الأقليات الدينية؟

إن الأقليات القومية، بالإضافة إلى حقوقهم الفردية لهم حقوق جماعية وحقوق كمجموعات، وهو مانريد أن نؤكد عليه بالنسبة للعرب فى إسرائيل، هذه هى أول مرة تتشكل فيها حركة قومية عربية فى إسرائيل تعمل بهذا المنهج الثنائى. وهكذا نريد أن نربط بين الجانبين " الحقوق اللبرالية والفردية " للمواطنين " والحقوق الجماعية " للأقلية القومية فرؤيتنا هى جعل مسألة العرب فى إسرائيل قضية المجتمع الإسرائيلى ككل؛ ودفع رؤية مغايرة لمفهوم المواطنة والحقوق المرتبطة بها على الساحة السياسية.

س: لماذا دخلت التحالف الانتخابى مع حداش وما هى طبيعة العلاقات بينكما بعد الانتخابات؟

ج: بدايةً، كان الدخول فى تحالف مع حداش مدفوعاً بمطلب شعبى للاتحاد. فهناك شعور عام بين العرب فى إسرائيل أن أصواتنا تضيع بتكوين قوائم صغيرة ليس لها أمل يذكر فى الانتخابات. وكان هذا منذ البداية اعتباراً تكتيكياً لإقناع العرب فى إسرائيل بإحساسنا بالمسئولية تجاه توحيد أصواتهم وعدم بعثرتها. وبما أننا حزب جديد والانتخابات على الأبواب فلم يكن لدينا وقت كاف لجمع أصوات كافية لنا وحدنا بسبب تقديم ميعاد الانتخابات.

ثانياً، البرامج السياسية لحداش بين العرب هى الأقرب لمواقفنا نحن، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ومحاولات حداش التخلص من نزعاتها الستالينية. وفى نفس الوقت تتبنى حداش بعض الرؤى التقدمية حيال المجتمع العربى كما أنها حركة لا دينية ولها صلاتها بالمجتمع الإسرائيلى ككل.

س: من هم أنصار التجمع فى الانتخابات العامة؟

ج: من الصعب الإجابة على هذا الآن، فأنا أشعر أننا استطعنا أن نصل إلى العناصر القومية التقدمية والمتنورة فى المجتمع والتى تتجنب الحكم لحظة الانتخابات بمنظور المصالح الطبقية. فيتميز هذا الجمهور بالتداخل الطبقى الشديد إذ يضم أناساً من الطبقة الوسطى والعمالية والبرجوازية. كما نجحنا فى الوصول لجمهور من المساندين أصلاً لحزب العمل وميريتز وآخرين من القوميين الذين شاركوا فى الانتخابات الإسرائيلية لأول مرة بسبب انتقاداتهم للانتخابات الإسرائيلية والتى مازالت قائمة حتى الآن. لقد حصلنا مع حداش على خمسة مقاعد فى الكنيست وكان بيننا وبين المقعد السادس ٥٠٠٠ صوت فقط. فى الكنيست، نتصرف كفرقة واحدة تسمى حداش/ بلد. ولم تعد تسمى حداش فقط. فأنا لا أنتمى لحداش، وسنتعاون خارج الكنيست على أساس خاص، كما سيعتمد التعاون على الظروف المحيطة. فمن الواضح أننا سنظل معاً فى الكنيست لأربع سنوات، وسيعتمد القرار بالتحالف فى الانتخابات القادمة على مدى النجاح فى التعاون بيننا فى السنوات القادمة.

س: ماذا يميز التجمع عن أى حزب آخر ذى أغلبية عربية خاصةً حزب الجبهة العربية الموحدة؟

ج: لايوجد اختلاف من حيث البرنامج لأنهم قاموا بنسخ برنامجنا. وهذا يدل على قوة خطابنا السياسى حيث أن التقليد هو نوع من المديح. فقد طورنا هذا المشروع المبنى على المواطنة والاستقلال بعد سنين عديدة من الكتابة عنه والتنظير له.

إن الجبهة العربية الموحدة هى حزب انتهازى لم تكن لديه أدنى فرصة فى الحصول على أى مقعد حتى تحالف مع الحركة الإسلامية. وبالطبع نختلف عن الحركة الإسلامية فى قضايا سياسية وأيديولوجية كثيرة. فنحن حزب عربى قومى تقدمى ذو توجهات ديموقراطية عند النظر لقضايا المرأة والأسرة. وهنا يأتى الاختلاف بيننا وبين الأحزاب العربية الأخرى. إذ أن حركتنا تضم مختلف الأعمار ومختلف الأديان، ونتوقع فى المستقبل أن تتحالف معنا منظمة يهودية؛ ولكننا لا نخطط أن ننظم شيئاً خاصاً لليهود حيث يجب أن يعملوا هم على ذلك وبعدها نرى كيف يمكننا أن نتعاون.

س: هل من الممكن أن تتعاون جماعتكم مع الإسلاميين فى القضايا العامة ؟

ج : داخل الكنيست يجب علينا أن نتعاون فى قضايا كثيرة تخص الأقلية العربية. بينما لا يعتبر التعاون السياسى فى القضايا الهامة خارج الكينيست خياراً إستراتيجياً.

س: ماهو موقفكم من انتخابات رئيس الوزراء ومن حكومة نتانياهو؟

ج: بخصوص الهجوم الإسرائيلى على لبنان، قررنا أن ننادى بالمقاطعة السياسية لكلٍ من بيريز ونتانياهو، ولكننا أوقفنا الحملة على بيريز بعد عشرة أيام من وقف إطلاق النار. ولا يعنى هذا أننا غيرنا موقفنا ولكننا فقط توقفنا عن القيام بحملة للمقاطعة. فعندما بدأ نتانياهو يتقدم على بيريز فى بعض المناطق اليهودية أصبح الاستمرار فى الحملة وكأنه مساندة لنتانياهو. ولو استمرت حملتنا ضد نتانياهو وبيريز، فأنا أعتقد أن عدد بطاقات التصويت الفارغة كان سيزيد عما كان بعشرات الآلاف. وبينما تشير الإحصاءات إلى أننا لم نكن لنستطيع إنقاذ بيريز، فمن المهم سياسياً وثقافياً وأخلاقياً أن الفلسطينيين لم يصوتوا جميعاً لصالح حزب العمل وبيريز فى هذه الظروف. ولا يستحق حزب العمل تأييداً أكثر مما لديه؛ وهو بالطبع لا يستحق النسبة العالية جداً التى حصل عليها، ٩٥٪، من أصوات الناخبين الفلسطينيين.

وفى النهاية، كانت هزيمة حزب العمل فى المناطق اليهودية أسوأ بكثير مما توقعوا. لقد كان تأثيرنا كبيراً ومفيداً فى زيادة معدل تصويت العرب بنسبة ١٠٪ ويعرف حزب العمل أن هذا كان مفيداً جداً لبيريز. أما حكومة نتانياهو فهى حكومة يمينية متحالفة مع أحزاب دينية، وليس لدى تلك الحكومة أى فهم للسلام. ومع هذا فهى حكومة براجماتية عملية بالقدر الكافى للضغط عليها من أجل القيام ببعض التنازلات.

أما برنامجها السياسى فيتقدم فى المحافظة على الوضع الراهن الذى يتسم بجمود توازن القوى بين العالم العربى وإسرائيل. وهناك بعض القضايا الأيديولوجية التى قد تتحول إلى أسئلة سياسية مثل التوسع الاستيطانى الإسرائيلى فى غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، وفرض التدين على اليهود وتكثيف النشاط البنائى فى القدس الشرقية.

فنحن فى طريقنا للصدام مع هذه الحكومة بخصوص تلك المسائل. وتمثل الحكومة الجديدة تدهوراً فى العلاقات العربية الإسرائيلية وخيارات السلام فى الشرق الأوسط، ورغم ذلك فالفرق بين تلك الحكومة وسابقتها فى مسألة التسوية النهائية ليس بالقدر الذى يعتقده معظم الناس.

فحكومة العمل لم تكن لتسمح باستقلال حقيقى لكيان فلسطينى وإن كانت على استعداد لإطلاق اسم دولة على هذا الكيان. أما الليكود فسوف يصر على استمرار الحكم الذاتى الذى لا يحل مشكلة السيادة. ومن الواضح أن نتاج هذا الموقف الجديد سوف يعتمد على أفعالنا نحن كمعارضة فى إسرائيل كما سيعتمد على الموقف فى الدول العربية. وكذا ، فإن هذا الموقف سيتوقف إلى حد معين على الفلسطينيين، هذا وإن كان فضاء العمل السياسى قد انكمش الآن كثيراً بالمقارنة بما كان عليه فى الماضى. فأى عمل سياسى الآن سوف يواجه قوات الشرطة الفلسطينية والإسرائيلية معاً.

س: ماهو أسلوبكم فى التعامل مع السلطة الفلسطينية وماهى العلاقة المثالية من وجهة نظرك بين الفلسطينيين داخل إسرائيل والفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة؟

ج: رغم انتقاداتى الشديدة للسلطة الفلسطينية ودورها، فهى الآن قوة سياسية حقيقية تمثل الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة وسوف يكون علينا أن ننظم علاقاتنا بها من خلال التعاون والنقد على السواء. فنحن لا نريد علاقة محسوبية معها، ونحن ندرك القيود المفروضة عليها سياسياً، وافتقارها للسيادة وتبعيتها لإسرائيل، كما يجب على السلطة الفلسطينية أن تفهم أننا لن نقبل أى نوع من الأوامر، ولسنا فرعاً لها فى إسرائيل. فالعلاقة يجب أن تتحلى بالاحترام المتبادل ومن خلاله لهم حرية انتقادنا ولنا حرية انتقاد أفعالهم. هذا بينما تتخذ بعض القوى السياسية العربية داخل إسرائيل أساليب أخرى.

فهم يساندون أوسلو دون أى تحفظات. أما نحن فلدينا انتقاداتنا وتحفظاتنا على أوسلو. وفى هذه القضية بالذات حركتنا لا تتسم داخلياً بالوحدة كما فى القضايا الأخرى. فلدينا من يساند و من يعارض أوسلو و كذلك من يتحفظ على بعض ماجاء فيها. ولا تشكل اتفاقية أوسلو أساساً لبرامجنا السياسية الخاصة.

س: ماهى التغييرات التى ترغب بها فى اتفاقية أوسلو؟

ج: فى الواقع، لا أدرى. هناك احتمالان: فإما أننا بصدد التحرك نحو سيادة فلسطينية حقيقية فى دولة ديمقراطية حقيقية، أو أننا نتحرك فى اتجاه تأسيس نظام عزل عنصرى (ابارتهيد).

والنضال ضد العزل العنصرى هو فى جوهرة نضال من أجل المساواة. وقد ظللت أردد هذا لسنين طويلة. ووجود حكومة الليكود فى الحكم يزيد الحاجة للعمل الفعلى، وأنا أساند العمل النضالى ضد موقف العزل العنصرى (الابارتهيد).

بحثاً عن استراتيجيات حركة النساء الفلسطينيات في العهد الجديد

ريتاجياكامان و بنى جونسون *

قام تحالف "القدس أولا"، -المعارض- أثناء حملة إنتخابية طلابية حامية فى جامعة بيزريت فى نوفمبر ١٩٩٣، بمشهد لافت، حيث سار المئات من مؤيديه عبر الحرم الجامعى الواقع أعلى التل. وفى موقع بارز من مقدمة المسيرة سارت طالبات من الجبهة الشعبية يرتدين الجينز الأزرق ويلقين الحجارة، بينما حمل الشباب اللافتات ضد الحكم الذاتى. وفى مؤخرة المسيرة سارت "الأخوات" من حماس ككتلة معزولة. ولدهشة بعض المراقبين، لم تكن العديد من النساء الشابات يرتدين غطاء الرأس الإجبارى. ولوحت إحدى النساء الحاسرات الرأس براية حماس الخضراء عالية. وفى الوسط إختلطت شابات من أنصار الجبهة الديمقراطية (حواتمة) فى زى غربى "غير رسمى" بقدر من عدم الراحة مع رجال حماس.

يصور هذا المشهد، هذا التحالف، المزج القلق بين النوع ** gender والسياسة فى فلسطين اليوم إذ يدفع العهد الذى بشر به توقيع "إعلان المبادىء" الناشطات النسويات إلى الاتحاد ليحمين مصالح النساء، بينما يدفعهن، فى نفس الوقت، جانباً فى أكبر انقسام مرت به السياسة الفلسطينية حتى اليوم.

وفى داخل الحركة النسائية كان المناخ يصبح باطراد أكثر توترا حيث تناضل النساء للحفاظ على التنسيق القائم على أساس النوع والذي يعود إلى السنوات العديدة الماضية في وجه الاستقطاب السياسى الحاد. فيُشار أحيانا لقادة منظمة التحرير الفلسطينية القادمين من الخارج بـ "الآباء"، تأكيداً لخوف النساء الناشطات الشائع والمستمر، وهو أن أى مكاسب تحققها النساء عموماً أو النساء كقائدات سياسيات ستتجاهله طبيعة السلطة السياسية الأبوية القادمة. ويطال مناخ من تلاشى الآمال والقلق على المستقبل، الناشطات والنساء العاديات معا: فتلاحظ النساء في أكثر من حوار «أوه، سيكون بمقدورنا السفر على الأقل بحرية إلى الأردن لزيارة أقاربنا». إن خطط السفر تحل محل أحلام الوطنية.

من الانتفاضة إلى الاستقلال

قبل وقت وجيز من حرب الخليج، وفى مؤتمر عقد فى القدس تحت عنوان "الانتفاضة والقضايا الاجتماعية"، أبدت الحركة النسوية الفلسطينية للمرة الأولى قلقها علناً من أن الأصولية السياسية التي تقرها القوى الوطنية المحافظة كانت تفرض شروطا قمعية جديدة على النساء. وقد اقلقتهن الحملة التى رمت إلى إجبار النساء على إرتداء أزياء وأغطية رأس أكثر "حشمة". لقد التقى الرجال والنساء الفلسطينيون عبر السنوات القليلة التالية لمناقشة قضايا عدت حتى ذلك الحين من المحرمات: سوى المعاملة المنزلية والتحرشات الجنسية وقضايا الأحوال الشخصية وغيرها. وقد جمع فريق العمل حول النساء لسنتين تقريبا ممثلين للجان ومراكز المرأة والمنظمات الأخرى من أجل نقاش مستديم حول جدول أعمال نسوى موحد.

صاحب هذه المبادرات الايجابية روح من النقد الذاتى كاد يكون مؤلماً. وفي بعض المنابر شعرت ناشطات الحركة النسوية وهن ينتقدن افتقارهن فيما مضي للإستقلال عن الفصائل السياسية التى يهيمن عليها الذكور وفشلهن في التصدي لقضايا النساء "باحساس

* عضوتان من لجنة الدراسات النسائية في جامعة بيرزيت وبنى جونسون ايضا محررة مشاركه في هذه المجلة.

** يشتمل مصطلح النوع Gender على ما هو أكثر بكثير من الانقسام البسيط إلي ذكر وأنثى، إذ ينطوى ايضاً علي أشكال التمييز الاجتماعى والعلاقة غير المتكافئه مع السلطة وتوزيعها بين الذكر والأنثى وكذا علي المستويات الثقافية والرمزية.

بالذنب" ليلاحظن ان هذا يتعارض بشدة مع الشجاعة والثقة بالنفس التي ابدينها عندما دفعن بالنساء الى الشوارع في السنوات الاولى للإنتفاضة.

لقد تسارعت الأزمة داخل الحركة مع تدشين مرحلة مدريد من عملية السلام. فأحست النساء بتأثير هذا من زاوية المزيد من التهميش. تقول الناشطة والأكاديمية إيلين كتاب: «لقد دمر الاحتلال الأساس البنيوى للانتفاضة ولجان الأحياء»

«هنا بدأت الحركة النسائية تدخل فى أزمتها الراهنة. ثم جاءت عملية السلام لتنقل النضال إلى الدبلوماسية بعيدا عن تعبئة الناشطات على مستوى القاعدة. وأصبحت مهارات النساء التى نمت فى خلفيات غير رسمية غير قابلة للاستخدام. فقد أصبحت الظروف السياسية مشوشة ولم تستطع النساء العودة إلى الفعل».

كذلك تعتقد إيلين كتاب أن برنامج لجان المرأة فى الثمانينيات لم يشكل إنفصالا جذريا عن مقاربة مدخل الخدمات الاجتماعية الذى فضلته المنظمات النسوية الخيرية الأقدم. فهي تقول: «كانت نساء اللجنة أصغر سنا وأكثر تسيساً»، لكننا «وجدنا خلال الانتفاضة أن هناك فجوة كبيرة بين لجنة المرأة والنساء فى القرى ومخيمات اللاجئين».

تختلف إصلاح جاد، وهى محاضرة فى الدراسات الثقافية فى جامعة بيزريت، جزئيا عما ذهبت إليه ايلين كتاب، فهى تعتقد أن الحركة النسائية ذات "أساس قوى" للمضي قدماً بناء على الرابطة الحية بين الناشطات ونساء "الناشطات علي مستوي القاعدة" التى تشكلت خلال الانتفاضة. وبينما تتفق مع إيلين كتاب فى أن لجان المرأة قد استهلكت، خاصة أثناء الانتفاضة "بالعمل فى الخدمة الاجتماعية ذات المدلول السياسي" فهي تعتقد أن العهد الجديد سيتيح للنساء فضاء لنشاطات أخرى. وهى تقول «كل القضايا التى اعتدنا تأجيلها من أجل النضال الوطنى تجد الآن مساحة لنتصدى لها كنساء».

تتفاوت التقييمات للقوة الراهنة لقاعدة الحركة النسائية كثيراً، بما أنها تعتمد أساساً على الخبرة الشخصية. فالمعلومات حول العضوية أو مستويات المشاركة والتأييد لا يُعتمد عليها أو هي غير موجودة. ومع ذلك فالمسح الذى نشره علماء الاجتماع النرويجيون والفلسطينيون مؤخرا يوفر أداة جديدة مهمة لتحليل ظروف ومواقف النساء[١]. ويؤكد هذا المسح الاعتماد الاقتصادى الشائع والطاغى للمرأة الفلسطينية على العائلة، فى نفس الوقت الذي قد ترغب فيه النساء (والرجال بدرجة اقل) أو يوافقن على العمل خارج المنزل. وتكشف الدراسة كذلك وجود موقف متماسك أكثر محافظة وسط الفتيات بين سن ١٥- ١٩ مقارنة بالنساء في سن ٢٠-٢٩ على سبيل المثال.

خطوة إلى داخل السلطة

إن التجربة الهجينة للجان المرأة والرحلة المتعرجة للحركة النسائية خلال الانتفاضة هي الخلفية المباشرة لفحص الاستراتيجيات التى تقترحها الناشطات في العهد الجديد. لكن المسألة السياسية الطاغية هى طبيعة السلطة الفلسطينية، قدرتها ورغبتها فى المقرطة وكيف تؤثر الحركة النسوية بفعالية في الحكم الذاتي الناشئ أو تعارضه.

لقد أصبحت حيرة "اللجان الفنية" الفلسطينية العاملة خارج "بيت الشرق" فى القدس الشرقية موضوع إهتمام الإعلام بين الفينة والأخرى باعتبارها مؤسسة البنية التحتية والبيروقراطية وسياسات السلطة الفلسطينية. ولجنة المرأة التى ترأسها الناشطة البارزة زهيرة كمال واحدة من هذه الهيئات شبه الحكومية. لكن هذه اللجنة أسست بعد ستة أشهر من تأسيس اللجان المعنية بقضايا مثل المواصلات والتعليم ولا تتلقى تمويلها من الميزانية الرسمية فقد جاءت هذه اللجنة ثمرة للنضال السياسى الذى شنته النساء، وممولها بشكل رئيسى هيئة معونة أجنبية.

تجادل إصلاح جاد عضوة اللجنة قائلة: «عندنا خيار بين استثمار مواردنا في هيكل حكومى بيروقراطى- مدربين أنفسنا لنكون إداريين - أو تحويل هذه الموارد إلى نشاطات على مستوى القاعدة». وتمضى قائلة «تتطلب حجة الخيار الأول الثقة فى سلطة المستقبل. وقد ناقشنا برهان هذه الثقة ووجدناه غير كاف لنتأكد من أن ما نبنيه سيكون مقبولا. فقررنا أن نتحد على مستوى القاعدة - كمجموعة ضغط حقيقية - بينما نظل نحتل موقعا فى السلطة الناشئة. إنها إستراتيجية «خطوة داخل السلطة/خطوة خارجها».

شكلت اللجنة لجاناً فرعية لفحص قضايا مثل التشريع والتعليم والتوظيف بهدف صياغة توصيات لرسم السياسات. وقدرة هذه اللجان على التأثير على القرارات السياسية تظل مشكوكا فيها: لم يشمل تعيين ياسر عرفات أى امرأه لهيئة تنفيذية "للوكالة الفلسطينية للتنمية الاقتصادية وإعادة البناء" التى يرأسها بنفسه. ومن بين مشروعات اللجنة الأكثر طموحا صياغة وثيقة حقوق نسائية تعتبر أداة تعبوية توضح مصالح وقوة النساء قبل طرح التشريعات الرئيسية مثل الدستور.

والغريب، بالطبع، أن اللجنة، التى هى رسمياً جزء من السلطة الناشئة ترى نفسها "كجماعة ضغط". وفى هذا الصدد هى متحالفة مع منظمات غير حكومية ومجموعات نسائية معارضة وما يمكن أن نسميه بشكل عريض "قوى ديمقراطية". ولا يرى معظم، وليس كل، أعضاء اللجنة أنفسهم "كحكوميين" ويندهشون عندما ينظر الآخرون لهم كذلك. لكن فرض صلة شبه حكومية في الحركة النسائية ينتج سلفاً ضغوطاً وقيوداً. وقد أكدت النساء المعارضات للاتفاقية مراراً أنهن لايستطعن العمل تحت راية اللجنة الفنية فقط. فالأسبقيات الأكثر إلحاحا بالنسبة لهن هى، كما ذهبت إحدى الناشطات، هزيمة فتح وإفشال الفترة الانتقالية وبناء مجتمع ديموقراطى. وينظر لهذه الأهداف الثلاثة باعتبارها أهدافا لا تنفصل عن بعضها البعض، لذا فقد وجدت النساء ذوات الإلتزام العميق بالديمقراطية أنفسهن متحالفات مع حماس بهدف انجاز الهدفين الأولين[٢].

خطوتان إلى خارج السلطة

أقرت إحدى النساء المعارضات من حليفات الجبهة الشعبية التحالف السياسي مع حماس في العبارات التالية:

« يجب أن نفهم أننا قد حسبنا هذا التحالف كتحالف خطر. لكن مثل هذا التحالف إنما هو تحالف طارىء فحسب. وهو مشروع لأن الهدف الرئيسي هو التخلص من الحكم الذاتي؛ فقد جاء لنا بنظام غير ديموقراطي وفاشي إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك فهو تحالف سياسي فحسب ولا يمس برنامجنا الاجتماعي ». وهناك إنعطافة أخرى نحو التبرير « هذا التحالف مع حماس هو الاختبار الأول الذي سيتعرض له رجالنا. وسيكون مثيرا جدا أن نرى إلى أي مدى سيكون رجالنا قادرين على الدفاع عن جدول أعمالنا الاجتماعي في وجه حماس. وستتيح مثل هذه المواجهة للنساء الفرصة لتقييم الوضع داخليا للمرة الأولى ».

إن الحجة القائلة بأن وجود النساء في مقدمة مسيرة أو خوض طالبتين للانتخابات لمجلس طلاب جامعة برزيت في إطار لائحة من تسعة مرشحين سوف يعزز وجود اليسار العلماني في هذا التحالف المتذبذب. هي حجة خلافية. فمع إنتصار كتلة "القدس أولا" في بيزريت، فإن تحالف حماس مع الجبهة الشعبية "بالاتفاق على ألا يتفقوا" على القضايا الاجتماعية ستُطرح للاختبار. وتلاحظ إحدى المراقبات النسويات المدققات في غزة « سمعت الناس في بيرزيت يقولون "إن حماس ليست مسألة خطيرة". وأظن أن هذا افتراض زائف ظهر لأن سلطة فتح تبدو هي الخطر الرئيسي. لكن قد يأتي يوم قريب تحالف فتح مع حماس قريباً ».

خطاب المانحين

لقد تركت الانتفاضة لمجموعات النساء ميراثاً من الوعي المرتفع والمبادرات الفاشلة يجسدها إغلاق العديد من المشروعات الانتاجية النسائية الصغيرة. فأمسكت النساء الفلسطينيات الناشطات في بحثهن المُلح عن استراتيجية معقولة للعهد الجديد قابلة للتطبيق، وربما بسرعة شديدة، بمفاهيم طُورت في أماكن أخرى. إذ وضع المزيد من التركيز، على سبيل المثال، على الاجتماعات النسائية وضرورة التدريب على قضايا النوع Gender Training. وهذا يعود بوضوح إلى سببين: أن الكادر النسائي تواق لتطوير قدراته الخاصة في فهم قضايا النوع والتعامل معها كما يتطلعن إلى التأثير على رفاقهن الذكور. وحقيقة أن الوكالات الدولية تنظر بعين الرضا "إلى التدريب على قضايا النوع" وأن هذا التدريب جزء من خطابها السائد هو عامل ثالث. وقد يوفر سحر "التدريب" ومنهج "الحلقات الدراسية" Workshops للنساء أدوات مفيدة – هناك أمثلة للحلقات الدراسية المجتمعية * Community Based – للنساء المفيدة في غزة مثلا – لكنها بديل بائس لاستراتيجية أو برنامج التغيير.

* ورش لتدريب النشطاء في العمل الاجتماعي بين الجماهير.

والمفهوم الآخر الذي ينتمي "للعهد الجديد" ذي الملامح الايجابية والسلبية هو "اللوبي النسائي". ويعكس هذا المفهوم في المرحلة الراهنة من حركة النساء في الولايات المتحدة الاندماج الاقتصادي المتنامي للنساء بجانب طبيعة النظام System نفسه. وسيكون إتحاد المجموعات النسائية الفلسطينية للضغط علي السلطة الناشئة من أجل سياسات مواتية لمصالح النساء تطوراً إيجابياً بلا جدال. وتتصدى فكرة اللوبي أيضا للحاجة الماسة لأشكال جديدة من التنظيم النسائي (ولّدت السنوات القليلة الماضية فيضاً من مراكز دراسات وتدريب المرأة والمراكز النسائية القانونية استجابة لهذه الحاجة). لكن اللوبي يؤكد على ممارسة النفوذ أكثر من المزيد من تحسين النضال العام من أجل المساواة. وفي هذا الصدد، فمن اللافت للنظر أن ارتفاع الوعي النسوي الملحوظ غالبا قد وجد القليل من الصدى حتى الآن في النضالات المؤسسية حول قضايا المرأة، سواء كان ذلك في المدارس أوالجامعات أوالمصانع أو المستشفيات – الأماكن الثلاثة التي قد يولّد وجود النساء فيها واللامساواة بين الجنسين المطالب النسوية. والتركيز المتواصل علي الساحة الوطنية حتى في قضايا النوع هو تفسير جزئي. لكن وحيث أن الحركة النسوية والقوى الديموقراطية الأخرى تركز على تنمية المجتمع المدني، فسيكون من المهم أن تصبح المؤسسات المدنية والسلطة الجديدة كذلك بؤرة للتحول.

وتشدد الزعيمات النسويات تكرارا على حد تعبير إصلاح جاد على « إننا لا نستطيع الدفاع عن حقوق المرأة بدون الدفاع عن الحقوق الديموقراطية ». لقد وضع نضال النساء بشكل قاطع في إطار مهمة بناء مجتمع ديمقراطي. لكن إذا سلمنا بهذا فإن النساء الناشطات يجدن أنفسهن يواجهن سؤالا إشكالياً: هل يأتي الخطر الأكبر على الديمقراطية من السلطة الفلسطينية وشرطتها التي أطلق لها العنان وغير الخاضعة للمحاسبة، كما تزعم عناصر المعارضة، أم من "اللعب بالنار" في تحالف غير مبدئي مع حماس المعادية للديمقراطية، كما يؤكد نقاد آخرون؟ أم هل يمكن طرح سؤال ثالث والاتحاد لمواجهة هذه الأخطار أيا كان موقعها – في توازن متغير– وبالتالي نقل النضال الطويل من أجل حقوق ومساواة المرأة الفلسطينية إلى مرحلة جديدة؟

هوامش

(١) Marianne Heiberge, et al., Palestenian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusa-alem: A Survey of Living Conditions, Oslo: FAFO, 1993.

(٢) للاطّلاع على نقاش للآراء السياسية لناشطات الفلسطينيات اللاتي يعارضن هذه الاتفاقية أنظر مقابلة مايا روزينفيلد مع مها نصار وعايدة عيساوى في Challenge (Nov - Dec) 1993 pp. 8-10

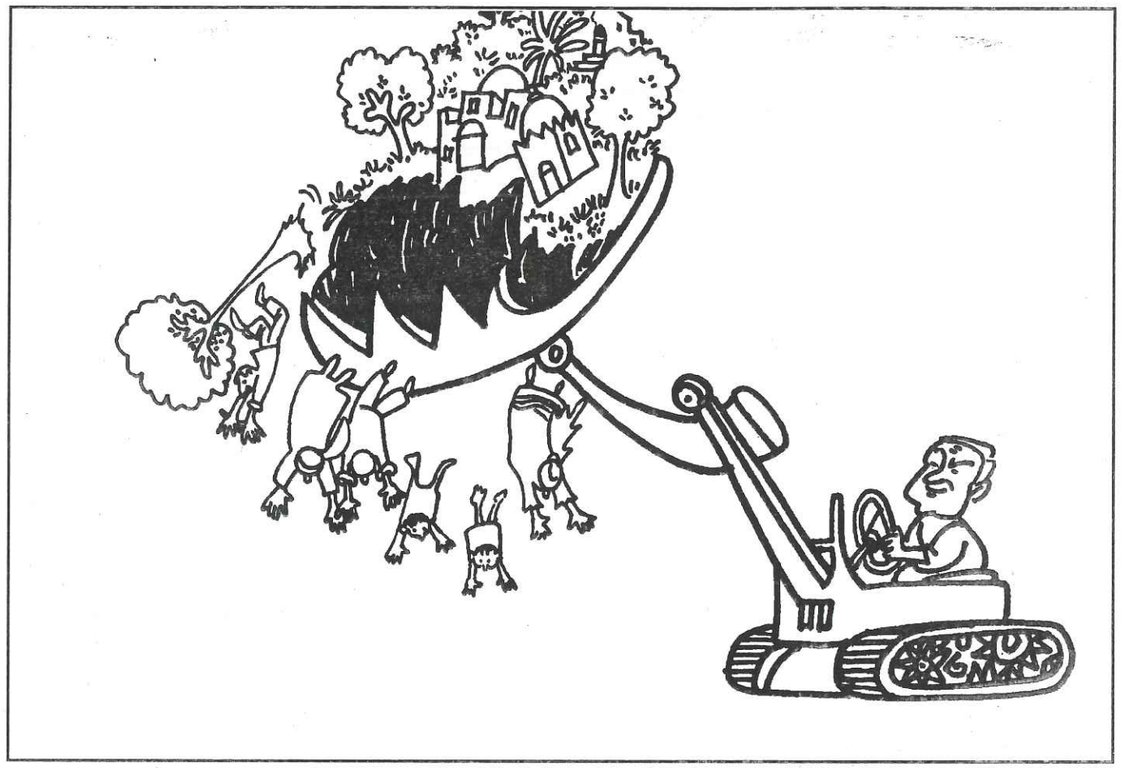

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فيما بعد أوسلو*

جويل بنين**

المقالات والكتب*** المعلق عليها هنا تنتقد وجهة النظر القائلة بأن إعلان المبادئ الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣، أنشأ "عملية سلام" سوف تقدم حلاً عادلاً ومستقرا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. أغلبية هذه المقالات نشرت في صحف صغيرة ذات تسويق وتوزيع محدودين. لقد أوضح نجاح بنيامين نتنياهو و الائتلاف الليكودي بعض الأوهام المتعلقة بالنتائج النهائية لإعلان المبادئ. لكن الشجاعة الفكرية والسياسية لهؤلاء الكتاب في صوغ نقد حاد و دقيق للوصفات الشائعة شئ يستحق التقدير. كتاب جراهام آشر "فلسطين في أزمة: النضال من أجل الإستقلال السياسي و السلام"، نشر بالتعاون بين MERIP, TNI يقدم دراسة مكثفة وشاملة عن التطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما بعد التوقيع على إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي. ويعد جراهام آشر واحداً من أهم الصحفيين المطلعين الذين كتبوا باللغة الإنجليزية عن الضفة الغربية و قطاع غزة. و قد مارس آشر وظيفته كمراسل في قطاع غزة لبضعة سنوات قبل توليه منصبه الحالي في مركزه الجديد في القدس. كتابه "فلسطين في أزمة" يدرس ويتعرض للأحداث المهمة في الثمانية عشر شهرا الأولى من عملية السلام ومنها:

* نشر في عدد (MERIP) OCT. DEC, 1996 NO. 201. VOL. 26

** محرر في مجلة MERIP و أستاذ التاريخ بجامعة ستانفورد

*** Naseer H. Aruri, The Obstruction of Peace: The U.S., Israel and the Palestinians (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995).
Norman G. Finkelstein, Image and Reality of the Israel - Palestine Conflict (London: Verso, 1995)
Rema Hammami and Graham Usher, eds., Palestine: Diplomacies of Defeat Special Issue of Race and Class 37 (N0. 2, Oct. - Dec. 1995).
Edward W. Said, Peace and its Discontents: Essays on Palestine in the Middle East Peace Process (New York: Vintage Books, 1996).
Graham Usher, Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo (London: Pluto Press in Association with Transnational Institute and the Middle East Research and Information Project, 1995)

– جريمة جولد شتاين الذى قتل فيها ٢٩ فلسطينيا فى الحرم الابراهيمى الشريف فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤.
– بروتوكول العلاقات الاقتصادية مابين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الموقع في ٤ إبريل ١٩٩٤.
– وصول ياسرعرفات وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وأريحا في ١ يوليه ١٩٩٤؛

صدام حماس ومنظمة التحرير "السلطة الوطنية الفلسطينية" وعملية إطلاق النار على ١٣ فلسطينيا على يد رجال جهاز الأمن الوقائي في غزة في ١٨ نوفمبر ١٩٩٤، وأنشأت السلطة الفلسطينية محاكم عسكرية في فبراير لملاحقة المعارضة السياسية قضائيا.

ومن عوامل قوة كتاب "فلسطين في أزمة" هو إتاحة المجال والمساحة لأصوات الوطنيين الفلسطينيين تجاه إعلان المبادئ، هذه المجموعة من النقاد لاتزال تؤمن بالحل القائم على فكره الدولتين المتجاورتين، من أمثلة هذه الأصوات حيدر عبد الشافي الذي يقول: "المسألة المصيرية هي تحويل شكل مجتمعنا. الشيء المهم بالنسبة لنا هو العناية بأمورنا الداخلية وتصحيح العوامل السلبية التي يعاني منها مجتمعنا منذ أجيال وهي السبب الرئيسى لخسارتنا أمام خصومنا (ص٨٢) الولايات المتحدة هي أعظم ضامن لاستمرارية وعدم توازن القوى بين إسرائيل والفلسطينيين. وكتاب ناصر عرورى "عقبات السلام" يقول فيه: "الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون كل منهم يناقش السياسة الأمريكية الشرق أوسطية التي داومت على تهميش القضية الفلسطينية وأن إعلان المبادئ يظهر استمرار ذلك (ص ٢١ ص ٢٣ – ١١١). كتاب "عقبات السلام" يراجع السياسة الأمريكية منذ حرب الخليج حتى اتفاق القاهرة. وكواحد من اثنين فلسطينيين أمريكيي الجنسية وأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، يعد نقد عروري لإعلان المبادئ انعكاساً لتيار واسع بين فلسطيني الشتات "خارج فلسطين" الذين يأخذون على إعلان المبادئ عدم ذكره لحق العودة.

إن عروري متشكك في مستقبل عملية السلام وحجته تعتمد على أن مجرى إعلان المبادئ، استنادا إلى تجاهله لأساس نقد الممارسات الصهيونية، هو أمر مبالغ فيه. يقول عروري "أي خطوة للأمام بجانب معادلة غزة–أريحا أولا تتطلب تساؤلا حقيقيا عن تاريخ الصهيونية الذي هو في حقيقة الأمر تساؤل مطروح منذ ١٩٤٨" (ص ٣٥٣). وكانت هذه الأسئلة قد طرحت عبر أقطاب الثقافة الإسرائيلية خلال العشر سنوات الأخيرة خاصة عن طريق المؤرخين الجدد. يعترف العديد الآن أن الصهيونية كانت ولو مشروعاً استيطانياً استعمارياً مليئاً بالممارسات العنصرية. فقد كان إعلان وجود الشعب الفلسطيني قبل ٢٥ عاما مضت فكراً سياسياً جديداً وشجاعاً.

إن من الأسئلة المطروحة الآن سؤال يتمحور حول صيغة الحرية السياسية للكيان الفلسطيني القادم، إذ تظهر مدرسة فكر "ما بعد الصهيونية "معلنة عن نفسها كما يكتب أنصارها فى الصحافة العبرية بانتظام.

بالرغم من ذلك فإن العواقب السياسية لإعادة عملية التقييم الثقافية – هذه محدودة؛ فقد رفع "حزب التجمع" الجديد لعزمى بشارة مطلب حكم ذاتى حضارى ثقافى للمواطنين العرب – الفلسطينيين في إسرائيل، وطالب غير الصهاينة بأن على إسرائيل أن تكون دولة لكل مواطنيها. لكن الأغلبية العظمى لليهود ما تزال تقدس نظرية "دولة اليهود" بالرغم من عدم مصداقيتها الديموقراطية. فغالبية اليهود المثقفين لديهم قناعة خاصة هى قناعة جعل إسرائيل دولة واحدة الهوية والكاتب هنا يلمح لجيل يشبه هذا فى أغلب دول أوروبا (المعرب) "بدولة اليهود" إلا أقلية صغيرة منهم تعتبر معايشة الفلسطينيين ممكنة.

و لكن استمرارية الضغط الإسرائيلى وعدم قدرة الفلسطينيين على إشعال الانتفاضة والاستفادة منها على أساس أنها مكسب سياسى، قلصت أثر الدراسة النقدية للصهيونية من قبل المؤرخين الإسرائيليين الجدد وآخرين. ولكن وعلى أية حال، فى نقد قضية الأيديولوجية البحثية التي يناقشها عروري نادراً ما تكون سبباً رئيسياً في تغير تاريخي. فإسرائيل حاليا معترف بها كجزء دائم من الشرق الأوسط من قبل العديد من خصومها العرب القدامى. وليس هذا لقناعتهم بعدالة القضية الصهيونية ولكن لقناعتهم بسيطرة التحالف الأمريكى الإسرائيلى على توازن القوى فى الشرق الأوسط وهكذا تتطلب مصالحهم ذلك الاعتراف.

ويتبنى نورمان فينكلستاين النقد الأيديولوجى لعروري في كتابه "الواقع والوهم في الصراع الإسرائيلى – الفلسطينى" سلسلة من ممارسة رفض تاريخ خصائص الصهيونية. أولاً فينكلستاين حصل على انتباه الرأي العام من خلال رده الدقيق على كتاب جون بيترز "منذ غابر الأزمان" "مقولة مضللة ومخادعة أن الكثير من العرب ال٧٠٠ ألف المقيمين في فلسطين، التي أصبحت إسرائيل فى ١٩٤٧–١٩٤٩ " كانوا مهاجرين جدداً جُذبوا إلى فلسطين بسبب فرص العمل التي أتيحت بسبب المستعمرات الصهيونية. كتاب "الوهم و الخيال" وسع هذا الرد إلى نقد شامل لمؤيدى وتابعى الكتابة التاريخية الصهيونية. وهو تدريب فكرى أو ذهنى "نافع" رغم هامشية فائدته السياسية بالنسبة للظروف الجارية.

فينكلستاين وقراءاته المتمعنة عن الصهيونية أظهرت عدم تناغم حجتهم وتناقضها في تقييم الأدلة والحوافز الأيديولوجية المنحازة. كما أن التعرض لخداع بيترز احتل فصلا في هذا الجزء ومعه ردود مماثلة ضد كتاب يوسف جورنى "العرب والصهيونية" ١٨٨٢–١٩٤٨ وكتاب "بداية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" لبني موريس ١٩٤٧–١٩٤٩ وكتاب أنيتا شبيرا "الأرض والقوة: ولجوء الصهيونية للقوة" ١٨٨١–١٩٤٨ والعديد من أعمال أيبان. البعض قد يندهش لوجود بني موريس في هذه المجموعة لكن فينكلستاين دلل بفعالية على أن موريس متردد ليحتوى الواردات الكاملة لأدلته التاريخية. مثل هؤلاء كانوا أكثر رهبة من تحدي تاريخ الصهيونية المتفق عليه قاطبة. أكثر الفصول إثارة وعمقا من كتاب "الواقع والخيال" الفصلان الأخيران اللذان يذهبان إلى أبعد من النقد الأيديولوجي ويقدم تفسيراً جديداً لأصل حربي ١٩٦٧–١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل مستندين على قراءة واسعة فى أعمال أخرى وبحث أرشيفى فى وثائق الأمم المتحدة.

سمعة إدوارد سعيد كناقد ثقافى ومتحدث رسمي ومدافع عن حقوق الفلسطينيين في الولايات المتحدة، تجعل كتاباته الأعلى تسويقا بالرغم من معارضته الراسخة لعملية السلام. يبرر سعيد مهاجمته لعملية السلام بأن إعلان المبادئ قد تلقى تشجيعا واسع الانتشار من غير نظرة ناقدة متفحصة. المقالات في كتاب "السلام وعوامل الرفض" – كتب من سبتمبر ١٩٩٣ حتى أكتوبر ١٩٩٥– يشمل سجلاً أرشيفياً لردود سعيد على الأحداث الجارية ولهذا فهى ذات قيمة تاريخية معينة، ولكن بالرغم من كونه محللا سياسيا فهذه المقالات مخيبة للآمال.

يتعامل سعيد مع السياسة من المقام الأول كأداة قوية أو كمهارة بلاغية أكثر من كونها صراعا يتحدد كناتج للتوازن القائم بين القوى. فهو يستنتج أن "العرب فقدوا ببساطة إرادة المقاومة"

(ص ١١٥) ويستخلص أن الوضع القائم يرجع إلى العجز الفنى لمنظمة التحرير فى التنافس (ص ١٦). وفى تفسير وتوضيح الفشل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يقدم سعيد تاريخاً مجملاً لمنظمة التحرير على أنها كانت "حتى آخر سنتين شبه ديموقراطية" (ص٦). وبطريقة ما متناقضة يؤمن سعيد أن إعلان المبادئ يظهر أن قيادة منظمة التحرير لديها إستراتيجية إستسلامية منذ البداية (ص٣٧).

ويخالف سعيد الآخرين بقولة أن اتفاقية أوسلو قد فرغت الثورة الفلسطينية من مضمونها كقضية دولية، خلاصة تطلبت منه أن يمر مرور الكرام على المواضيع غير السارة فى تاريخ المنظمة مثل مباركة عرفات لصدام حسين وفساد أجهزة منظمة التحرير في بيروت وممارساتها التهكمية والسلطوية فى جنوب لبنان، ومراوغة القضاء في مهاجمة المدنيين العزل. وسعيد مدرك بالتأكيد لهذه القضايا لأنه عضو فى المجلس الوطنى الفلسطيني منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩١ كان له سجل مثالى فى النقد العام لمنظمة التحرير الفلسطينية ولأخطائها في هذه المناطق. فى مكان آخر اعترف سعيد أنه فى منتصف ١٩٧٠ أصبحت سياسة منظمة التحرير في بيروت "نسخة سيئة" من سياسة العرب الشائعة (ص٨٣). فمن المؤسف خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، أن بعض الشعوب ساندوا حق تقرير المصير للفلسطينيين ليس بسبب أعمال المنظمة بل بالرغم من هذه الأعمال. هذا يمكن أن يفسر جزئيا تأييد المجتمع الدولي لأي حل يغير هيئة الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى بالرغم من الظلم الشديد في اتفاقية أوسلو. ولكن عدم رغبة سعيد بالأخذ بعين الاعتبار لاحتمال أن ضعف منظمة التحرير السياسى على المدى الطويل يمكن أن ينتج عنه تضليل سياسى، يتضح ذلك جليا في اقتراحه الذي ظهر في تصويته الذى ربما أخطأ فيه لصالح الاعتراف بإسرائيل فى اجتماع المجلس الوطني الفلسطينى فى الجزائر عام ١٩٨٨ (ص١٧٦). فهذه مسألة مبدأ والوضوح و الانسجام مهمان فيها. وقد كتب سعيد بنفسه فى عام ١٩٨٩ "إعلان الاستقلال للدولة الفلسطينية" انبثق عنه مبادئ المساواة والتعددية والعدل الاجتماعى الأكثر تقدما من أي كيان فى المنطقة * "بالرغم أن الصهاينة قد ارتكبوا العديد من الجرائم على امتداد السنوات، هناك الآن شعبان فى إسرائيل وفلسطين. والبرنامج السياسى الذى يفشل فى إعلان هذا تنقصه المصداقية الأخلاقية ولديه فرص ضئيلة للتحقق العديد من المساهمات لفلسطين "دبلوماسية الهزيمة" موضوع خاص للعنصر و الطبقة تحررها ريما حمامى و جراهام آشر تقدم إعادة تقييم ناقصة لطريق منظمة التحرير الفلسطينية إلى أوسلو. ومقال جميل هلال "منظمة التحرير : أزمة الشرعية" هو من أقوى المقالات في هذا الكتاب، وفيه يرى جميل هلال أن الإستراتيجية السياسية لحل "الدولتين" للصراع الفلسطينى – الإسرائيلى الذي اتخذ فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٨ " لم يزرع فى إعادة التنظيم المطلوبة لإحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية"(ص٥). وفقا لرأى هلال ، فإن قيادة منظمة التحرير "فشلت في التعامل مع التحديات التى صعدتها الإنتفاضة. وتنقصها الإرادة للرد بطريقة مناسبة" بسبب :

١- أسلوب القيادة.
٢ – الضغط الإسرائيلي.
٣ – التغييرات الإقليمية والدولية غير المواتية.

مقالة ريما حمامي العميقة "المنظمات الغير حكومية والمهنية السياسة" يوسع مناقشة هلال ، وهي تحلل "التحول الأيديولوجى والمؤسسى بالنسبة للحركة الشعبية في المناطق المحتلة فى التسعينات (ص٥٢). "من نموذج التعبئة السياسية الجماهيرية إلى تنمية الموارد البشرية اعتمادا على مراكز التدريب التي يقودها المتخصصون التقنيون. هذه الحركة الجماهيرية التي يقودها اليسار الفلسطينى فى الداخل قد انبثقت بسبب اتباع منظمة التحرير فى الخارج لسياسة الجمود البيروقراطى غير الفعال، وهذا فيما بعد غزو لبنان فى ١٩٨٢" (ص٥٣) هذه الحركة انحدرت فى التسعينات بسبب التحزب والعوامل المسببة للصدأ من التمويل الدولى والحرفية في إدارة المشروعات التحتية.

لقد تبنى عزمى بشارة وجهة نظر جميل هلال فى مقابلة صادمة مع اقتراح جراهام آشر عن خيارات ازدواج القومية. فقال إن منظمة التحرير و فعاليتها " كانت دائما فاسدة وغير ديموقراطية"(ص٤٦). وهو يهيب باليساريين الناقدين لاتفاقية أوسلو "الإعتراف إنهم أيضا كانوا جزء من التركيبة السياسية التى قادت إلى أوسلو، مثل عرفات" وهو تعليق يمكن أن يكون موجهاً لناصر عرورى وإدوارد سعيد. فبشارة يرفض شعار" الانحدار مع أوسلو" "والسؤال الآن ليس نعم أو لا لأوسلو؟ بل السؤال هو أوسلو ماذا بعد؟"(ص٤٧) وقد قابل آشر إيلان بابيه وهو أحد ألزع النقاد الإسرائيليين البارزين والذى انتقد بشدة إعلان المبادئ والذى أعرب عن موافقته مع بشارة على أن اتفاقية أوسلو قد أرست حقيقة وهى" الاعتراف المتبادل بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية وهذا يعتبر إنجازا هاما وغير قابل للتغيير"(ص١٠). وعلى عكس ما قاله إدوارد فإن بابى يصر أن أوسلو هى منظومة إسرائيلية وليست أمريكية لتوفيق الآراء بين حزبي العمل والليكود ، وهي مصممة لعدم عرض المشاكل التي ظهرت بعد حرب ١٩٤٨(ص٢٠–٢١). ولكن بابى يعتبرها تحتوى "احتمالية إحداث فجوة في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية، ليس لأن مصممى اتفاقية أوسلو الإسرائيليون يريدونها هكذا، وفضلا عن ذلك بالرغم من هذه المحاولات الجادة فإن أوسلوا تعيد للأذهان من جديد أزمات عام ١٩٤٨ "حق إنشاء دولة وحق العودة والحق فى القدس " والتى صممت لتفاديها" (ص٢٢).

إن قدوم حكومة الليكود يلقى بظلاله الوافرة على هذا التقدير. على الرغم من ذلك فإن هناك صلة شائعة لوجهات النظر بين الإسرائيليين مثل بابيه والفلسطينيين كحيدرعبد الشافي وجميل هلال وعزمي بشارة. إنهم جميعا يعترفون بعدم عدالة اتفاقية إعلان المبادئ في حين يقرون بوجود بنود غيرت للأبد مجرى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. إن الاعتراف بمبدأ أن الفلسطينيين العرب أمه لها حقوقها السياسية قد حاز اعترافا وشرعية دولية.

إن هذا ليس بالخطوة السهلة، وليس بنهاية التاريخ. إن مستقبل فلسطين والعلاقات الفلسطينية–الإسرائيلية سوف يحدد باستمرارية الصراع في ظل هذه الأوضاع الجديدة و الظروف المحيطة.

* ادوارد سعيد. " الاستقلا ل والانتفاضة " تحرير زخاوى لوكمان وجويل بنين فى كتاب : الانتفاضة : التمرد الفلسطينى ضد الإحتلال الإسرائيلى . بوسطن : South end press , 1989 (ص ١٧).

إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً : سلسلة مناظرات حقوق الإنسان :

1 . ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى (بالعربية والإنجليزية) : منال لطفى ، خضر شقيرات، راجى الصورانى ، فاتح عزام ، محمد السيد سعيد.

2 . الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان : محمد خالد الأزعر ، أحمد صدقى الدجانى ، عبد القادر ياسين ، عزمى بشارة ، محمود شقيرات .

تحت الطبع :

3 . حقوق الإنسان فى ظل النظم الشمولية – حالة السودان 1989 – 1994.

4 . ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى ظل عملية السلام.

5 . الإصلاح الليبرالى المتعثر فى مصر وتونس.

ثانيا : كراسات مبادرات فكرية :

1 . الطائفية وحقوق الإنسان : فيوليت داغر.

2 . الضحية والجلاد : هيثم مناع.

3 . ضمانات الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتير العربية : فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).

4 . حقوق الإنسان فى الثقافة العربية والإسلامية : هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).

5 . حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار : د. أحمد عبدالله.

6 . حقوق الإنسان – الرؤيا الجديدة : منصف المرزوقى.

7 . تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان : تقديم وتحرير : بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).

8. نقد دستور 1971 ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ

10 . المواطنة فى التاريخ العربي الإسلامي : د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).

ثالثا : كراسات ابن رشد :

1 . حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان.
تقديم : محمد السيد سعيد – تحرير : بهي الدين حسن.

2 . تجديد الفكر السياسى فى إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان : التيار الإسلامى والماركسى والقومى.
تقديم : محمد سيد أحمد – تحرير : عصام محمد حسن. (بالعربية والإنجليزية).

3 . التسوية السياسية : الديمقراطية وحقوق الإنسان.
تقديم : عبد المنعم سعيد – تحرير : جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).

رابعا : تعليم حقوق الإنسان :

1 . كيف يفكر طلاب الجامعات فى حقوق الإنسان ؟ (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون – تحت إشراف المركز – فى الدورة التدريبية الأولى 1994 للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان).

2 . أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون – تحت إشراف المركز – فى الدورة التدريبية الثانية 1995 للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان).

مطبوعات أخرى :

1 . " سواسية " : نشرة دورية باللغتين العربية والإنجليزية.

2 . رؤى مغايرة : مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة **MERIP** .

3 . رواق عربى : دورية بحثية باللغتين العربية والإنجليزية.

إصدارات مشتركة :

أ– بالتعاون مع المجلس القومي للمنظمات غير الحكومية :

1 – التشويه الجنسي للإناث (الختان) : أوهام وحقائق / د. سهام عبد السلام

2– التشويه الجنسي للإناث / أمال عبد الهادي

ب – بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)

1 – إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي / تقديم د.محمد السيد سعيد – د. عزمي بشارة

ج – بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية و المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

1 – من اجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة.

هذا العدد

مع إحكام عرفات لسيطرته المطـــردة علـــى كـــلٍ مـــن السـلطة التشـــريعية والتنفيذيـــة، اتخـــذت انتهاكات (سلطة الحكم الذاتي) لحقوق الإنسان شكلاً روتينياً

يفات سوسكنيد

السجناء السياسيون الفلسطينيون

بدأنا في التحرك لتكوينٍ مشروع سياسي جديد أهدافه الأساسية هـــي تحويـــل المواطنـــة في إســـرائيل إلى أساس للحقوق بدلاً من الوضع الراهن الذي يعتمد على أسس عرقية و دينية وقومية

عزمي بشارة

عن الفلسطينيين في الكنيست الإسرائيلي

لقد أمست الحاجة ماسة لإعادة بناء حركة وطنية فلســـطينية أقـــل تبعيـــة للقـــوى السياســـية الخارجيـــة المناورة، وغير متمركزة حول استخدام الدبلوماسية كأداة سياسية وحيدة في كفاحها.

دان كونيل

أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية

يشكل الفلسطينيون بالنسبة لإسرائيل قوة عمل الطوارئ الـــتي يمكـــن اســـتغلالها عنـــد الحاجـــة دون الاضطرار لمنحها أي نوع من الحقوق أو الاستقرار الوظيفي

جينفر المستد

إعاقة التنمية الفلسطينية

إن ما يبرز على السطح حتى الآن هو مجموعـــة مـــن المعـــازل العربيـــة، ولكنـــها خاضعـــة لتحكـــم إسرائيلي عـــلم

معين رباني

السلطة الفلسطينية والحكم الإسرائيلي

من اللافت للنظر أن الارتفاع الملحوظ في الوعي النسوي، قـــد وجـــد القليـــل مـــن الصـــدى حـــتى الآن في النضالات المؤسسية حول قضايا المـــرأة

ريتا جياكمان وبني جونسون

حركة النساء الفلسطينيات في العهد الجديد